

أبرز ملامح ثورة ٢٣ يوليو

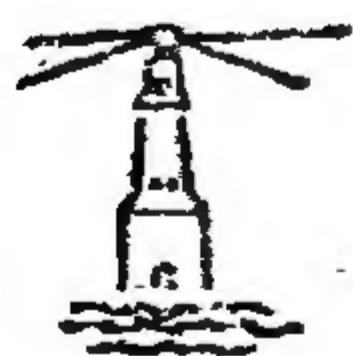
تأليف

الدكتور حسن عون

أستاذ العلوم اللغوية

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٦٦



دار المعارف

أبرز ملامح ثورة ٢٣ يوليو

تأليف

الدكتور حسن عون

أستاذ العلوم اللغوية
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٦٦



دار المعارف بمصر

إهداء

الى من وضعوا ارواحهم على اكفهم وخرجوا ليلا بعد ان ودعوا
اسرهم وهم لا يدرون ماذا سيكون مصيرهم .

الى من ارادوا العزة لمواطنيهم والمجد لامتهم ولو كان ذلك على
حساب حياتهم .

الى رجال الثورة المخلصين الذين رسموا لها بهيمة ، وقادوها
بعدل ونزاهة ، ووصلوا بها الى عالم يكن في حلم ولا حسيبان .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمه

لم يكن من أهدافنا حين عقدنا العزم للكتابة عن ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أن نرسم خطاها ونسجل تاريخ أحداثها متى بدأت وكيف سارت وإلى أين امتدت آفاقا وفي أى وقت حطت رحالها وأرست قواعدها ، فذلك كله من عمل المؤرخ وسيكون للتأريخين موقفهم الصريح من هذه الأسئلة ومس الإجابة عليها . ولكن هدفنا الحقيقي من الكتابة عن هذه الثورة إنما هو القاء الضوء على الظروف المختلفة التى بقيت تتفاعل حتى أضرمت نيرانها ، وعلى المبادئ التى قامت عليها فهزت كيان المجتمع ووضعت حدا فاصلا بين عهدين متناقضين من عهود التاريخ الكبرى فى حياة الأمة المصرية ، وعلى النتائج الهامة التى تمتعنت عنها فجعلت منها حركة رائدة ونموذجا فريدا فى تاريخ الثورات الشعبية . والثورة بهذه النظرة وعلى هذا الاعتبار ندرسها كظاهرة اجتماعية أملت لها ظروف قاهرة وتحكم فى نجاحها عوامل عديدة وترتب عليها نتائج هامة وخطيرة . ونعتقد أن دراسة الثورة على هذه الأسس تعكس كثيراً من الصور التى إذا تبينها طلابنا وأدركوا عن يقظة ووعى حدودها ومعالمها أفادوا كثيراً من دراستهم لها وعرفوا الأبعاد الواسعة للحياة الاجتماعية التى سادت مصر فى النصف الأول من القرن العشرين ، تلك الأبعاد التى لم يتناولها الدرس التفصيلى بعد ، والتى لم توضح صورتها الحقيقية فى أذهان شهابنا ، إذ أنهم لم يعيشوا فيها ولم يتمثلوا ما كان يجرى فى خلالها . ومن أجل ذلك كله حرصت الجامعة على أن يكون معيار الدرس بالنسبة لثورة سنة ١٩٥٢ قائما على العرض الصادق وعلى المقارنة والاستنتاج أكثر من قيامه على سرد الأحداث وتاريخ الوقائع حتى يلم الطالب بمفاهيم هذه الثورة وبامكانياتها المبدعة الخلاقة فى الميادين السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، فيتكون له من وراء ذلك رصيد من المعرفة يعصمه من التردى فى مهاوى الجهل ومن الوقوع فى

شباك الزلل والآراء المغرضة المضللة ، كما يتكون له من وراء ذلك أيضاً رصيد من الدربة في تحليل الظروف والوقائع ومن التمرس على جمع الأحداث وتركيب القضايا واستخلاص ما تفرضه عليه هذه المقدمات المنطقية من نتائج .

ولقد اتخذنا للحديث عن ثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ منهاجاً يتمشى مع هذه الأهداف ولا يتعارض في شيء مع فكرة الجامعة في توعية الشباب بأحداث الساعة وقضايا العصر مبتعدين عن كل ما يشغل ذهن الطالب عن التفكير في جوهر الأحداث ومفاهيمها ومقدماتها ونتائجها وربط بعضها ببعض الآخر أو يوقظ ذاكرته بالنسبة لوعي هذه الأحداث مجردة عن ظروفها وملابساتها وتأثيرها ولحفظ تواريخها وترتيبها . وسيرى القارئ صورة ذلك كله ممثلة في فصول هذا البحث وأبوابه . وكل الذي نرجوه هو أن يحقق هذا البحث ما قصدنا إليه وأن يكون نقع الطلاب به متجاوباً مع ما نحرص عليه ونتمناه لهم ، والله وحده ولي التوفيق .

المؤلف

ملحوظة لا بد منها .

لقد كان اعتمادنا فيما ذكرناه أثناء فصول هذا البحث من آراء وأفكار ومعارف على انطباعاتنا الشخصية التي تكونت من معاصرتنا لأحداث ثورة ٢٢ يوليو وللأحداث السابقة عليها ، وعلى ما قرأناه من إبحاث ومقالات في عديد من الكتب والصحافة والمجلات .

أما الجزء الخاص بما جاء في البحث من أرقام وإحصائيات فهو في أغلبه من كتاب « الثورة في ١١ عاماً » الذي أخرجه مصلحة الاستعلامات في ٢٣ يوليو ١٩٦٣ ومن أجل ذلك رأينا الاثقل هذا البحث بذكر المصادر أو المراجع

القسم الأول

متفرقات

ويشمل ما يأتي

- ١ - الثورة والانقلاب
- ٢ - لماذا كانت مصر مركزا لثورات
- ٣ - أبرز ملامح الثورات في العصور الوسطى

الثورة والانقلاب

ما هي الثورة وما اسبابها ؟

إن الثورة بمفهومها اللغوي تنطبق تماما على المدلول العملي الذي نتصوره في أذهاننا حينما نسمع أو نرى أو نتحدث عن ثورة ما في عصر ما وفي أي شعب من الشعوب الإنسانية . فكلمة ثورة كما يراها الدارس اللغوي وكما يحملها العارف بجهاز النطق في الإنسان والملم بأعضاء هذا الجهاز ووظائفها تتكون من ثلاثة أصوات رئيسية : هي صوت الشاء والواء والراء ، وكل من هذه الأصوات الثلاثة يكاد يحدث ثورة في أعضاء هذا الجهاز العضوي ، إذ أن صوت الشاء يحدث عن التقاء غنيق بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ، وصوت الواء يحدث عن حركة استدارة الشفتين مع شد أعصابها بعنف وقوة ، وصوت الراء يحدث عنذبذبة قوية للسان تتردد بين طرفه وأصول الثنايا العليا . واذن فاجتماع هذه الأصوات الثلاثة معا يصور شيئا من العنف ومن القوة ، كما يصور أيضا شيئا من الشدة ومن المجهود العضلي ومن التردد بين بعض أهم أجزاء جهاز النطق في الإنسان وبصفة خاصة الأجزاء المكونة لنهاية هذا الجهاز وهي اللسان والأسنان والشفتان وهل هناك من مفهوم آخر للثورة - في مدلولها الخارجى أو العملى - سوى ما دل عليه مفهومها الصوتى أو اللغوى ؟

وفوق هذا فالتأكيلا ندخل فى درس لغوى مفصل لا يتيسر غالبا إلا للمتخصصين فى الدراسات اللغوية - نحيل الراغب فى التعرف على الصلة بين اللفظ والمعنى الى ملاحظة نفسه وهو ينطق مرارا بكلمة - ثورة -

وقد يبدو لكثير من الناس أن الثورة مظهر غير طبيعي ، إذ أنها توقف
لسير الحياة المألوف وقطع لطريق عبده المجتمع بصفة تتلاءم مع ظروفه
الخاصة ونوع الحياة التي يمارس نشاطه في مجالاتها المتعددة .

غير أننا حينما ندقق النظر نجد أن الثورة أمر طبيعي بل هي ضرورة
اجتماعية تفرضها ظروف خاصة من الانحراف والظلم واستغلال الأقلية
المحدودة للأكثرية الساحقة مما يخلف مرارة في النفس ويقوى شقة الخلاف
بين الأفراد ويزيد من مسافة البعد بين طبقات المجتمع الواحد .

والثورة بهذا الاعتبار لا بد لها من مقدمات تتجمع ثم تتفاعل حتى
تصل إلى درجة الغليان وحينئذ لا تلبث أن تنفجر منذ أول لمسة وأدنى
احتكاك ولعل أهم مقدمات الثورة بالإضافة إلى ظاهرة الانحراف وظاهرة
الظلم وظاهرة الاستغلال هي الوصول إلى درجة من الرقي العقلي والحسي
في المجتمع بحيث يستطيع هذا المجتمع أن يحس بطغيان الظلم ومرارة الحرمان
وآلام الذل والاستعباد والمجتمعات الانسانية تختلف في درجة هذا
الاحساس ، فقد يقوى في بعضها فتور لأبسط بادرة من بوادر الظلم
وقد يتبدل في بعضها الآخر فلا تتحرك معها كانت قسوة الظلم الواقع عليها
شأن الحيوانات والجمادات كما يقول الشاعر العربي .

ولا يقيم على ضميم يراد به - إلا الأدلان غير الحى والوقد
والدارس لتاريخ الثورات العالمية الكبرى وظروف هذه الثورات ومقدماتها
يدرك في سهولة ويسر أنها صورة متكررة لا تكاد تختلف في ملامحها كما أنها
لا تكاد تتفاوت في أبعادها وفي قسماها .

ويستوى في ذلك ثورة مجتمع أحس بظلم حكامه الدخلاء عليه من

الخارج وثورة مجتمع أحس بالظلم من حكامه الذين هم من أبناء جذمه ولكنهم نسوا أو تناسوا أنهم انما ولوا لخدمة الشعب ورفع مستواه لا لاذلاله واستغلاله وكسب النعمة والترف والسعادة على حساب كده وكدحه وشقائه . والتاريخ يقدم لنا امثلة عدة لهذه الثورات العالمية الكبرى . من ذلك ثورة الشعوب الشرقية التي كانت تحت حكم الامبراطورية الفارسية الطاغية وثورة نفس اشعوب بعد أن وقعت تحت سيطرة الحكام اليونانيين وثورتهم كذلك مع ثورة الشعوب الغربية من فرنسيين واسبانيين والمانيين وانجليز التي كانت تحت ظلم الحكام الالمانيين ، ومن ذلك أيضا ثورة الشعب الفرنسي تحت حكم الملكية الفرنسية المستبدة المتعففة ، وثورة شعب أمريكا الشمالية تحت ظلم الحكام المتفطرسين من الانجليز ، ومن ذلك أخيراً ثورات مصر المتعددة الممتدة إلى الجذور التاريخية العميقة : ثورتها تحت الحكم الظالم للهكسوس من الآسيويين ، وثورتها تحت الاستبداد الذي كان يمارسه الحاكم الفارسي -ينا اعتبرها اقطاعية خاصة له يتصرف في أموالها وفي سكانها كما يحلو له ، وثورتها تحت حكم روما التي كانت تعتبرها مزرعتها الخاصة وكانت تسميها مخزن القمح والطعام لها ، وثورتها الأخيرة ضد الملكية الفاسدة البغيضة من سلالة محمد علي ، تلك الملكية التي كانت تساند المستعمرين الإنجليز وتهميهم لهم سبيل البقاء إلى أبعد وقت ممكن ، ومن حكمة القيادة في هذه الثورة الأخيرة ومن وحى التجارب المرة التي صادفت الثورات أو محاولات الثورة في مصر أثناء النصف الأول من القرن العشرين انها قضت أولاً على النظام الملكي الفاسد وبعد ذلك لم تجد غناء في القضاء على الاستعمار وطرده المستعمرين البريطانيين من البلاد . هؤلاء المستعمرون الذين كانوا

يعملون جاهدين على تفريق الكلمة وبث روح البغضاء بين الهيئات والجماعات لكي يصفو لهم الجو ويدوم لهم الاستقرار .

ولكي ندرك عمق المقدمات التي تسبق الثورات الكبرى وحقيقة الوضع بالنسبة للشعوب الثائرة نذكر مثلين اثنين نأخذهما من بطون التاريخ احدهما خاص بثورة الشعب المصرى ضد ظلم الحكام الرومانيين والآخر خاص بثورة الشعب الفرنسى ضد ظلم الملكية الفرنسية .

فالتاريخ يحدثنا أن المصريين قد ذاقوا الامرين تحت غطرسة حكام روما واستبدادهم ولم يكونوا يجدون لقمة العيش بالرغم من سهر الليل وكدح النهار فى استثمار الأرض وكثرة المحاصيل الزراعية . وعمت الشكوى وكثر التذمر وتراعى شىء من ذلك إلى سماع الامبراطور فى روما فتوجس خيفة وتوقع الثورة ولكنه كتب الى عامله فى مصر ناصحا يقول له « ان الراعى الحكيم هو ذلك الذى لا ينتف شعر غنمه بل يحزّه » مريدا بذلك ان الاستغلال ان زاد على الحد قتل ، ولولا أن الوالى أخذ بهذه النصيحة إلى حد ما لانفجرت الثورة ، ومع ذلك فلم يمض زمن طويل حتى اتاحت الفرصة بمقدم عمرو بن العاص ومعه أربعة الاف جندي عربى فعمت الثورة وانضم إلى الجيوش العربية عدد غفير من المصريين وقادتهم وتخلصت مصر نهائيا من حكم روما الغاشم المستبد . وأما المثل الثانى الخاص بثورة الفرنسيين فيذكر التاريخ كذلك أن 'استغلال الملكية للشعب قد بلغ حدا لم يستطع الافراد معه أن يحصلوا على الخبز فتاروا على هذا الظلم وذهبوا فى جموع حاشدة ليعتوا غضبتهم أمام القصر الملكى وهناك أوقفهم رجال الحرس الملكى ولكنهم استمروا فى صرخاتهم المدوية

« نريد الخبز نريد الخبز » ورأت الملكة ماري انطوانيت هذه الجموع الغفيرة من خلف نوافذ القصر تزار كالسباع الجائعة وتتدفق كالسيل الجارف تكاد تقتحم ابواب القصر لتفتس من فيه فسألت واحدا من رجال القصر عن سبب هذه الثورة وعما تريده هذه الجموع فأجابها « انهم يريدون الخبز ولا يجدونه » فقالت « إذا لم يجدوا الخبز فليأكلوا » بغاشة .

هذا من غير شك يصور مدى النعمة والترف الذى كان يرفل فيه رجال القصور الملكية فى فرنسا ومدى الظلم والذل والحرمان الذى كان يشقى به الكادحون من أفراد الشعب الفرنسى .

ومبلغ نجاح الثورة إنما يقاس بمدى عمقها وبمقدار إمتدادها ، فإذا ما تعدت الثورة حدود الشعب الثائر وانتقلت إلى شعوب أخرى تعيش فى نفس الظروف التى كان يعيش فيها ذلك الشعب وتضيق بالظلم والذل والحرمان الذى يضيق بها ذلك الشعب ، نقول إذا ما تعدت الثورة حدود الشعب الثائر وانتقلت إلى شعوب أخرى تعيش نفس الظروف كان ذلك دليلا قويا على نجاحها .

وعلى ضوء ما ذكرناه من مدلول لفظ الثورة ومقدماتها وصدقها ومبلغ نجاحها نحب أن نعرف بعد ذلك مكان ثورتنا المصرية الأخيرة من كل هذا .

الواقع أتنى لست فى حاجة إلى الدخول فى تفصيل ما حدث ولا إلى التعرض لتحليل المراحل التى مرت بها ثورتنا الأخيرة ، فنحن جميعا قد عاصرناها وعشناها اللهم إلا أن يكون من يبتا الآن من هو فى

العاشرة من عمره ، ونحن جميعاً قد رأينا كيف كانت ثروة مصر في يد
الاجانب وفي يد حفنة من الإقطاعيين المصريين الذين يعملون لحساب
هؤلاء الاجانب إذ كانوا يمثلون $\frac{1}{3}$ % من عدد السكان ، ويمتلكون
خمسين في المائة من موارد البلاد بينما عامة أفراد الشعب المصرى كانوا
يكسحون كأجراء أو عاملين تحت رحمة هؤلاء وأولئك ، ونحن جميعاً
قد رأينا كيف كانت تبعثر أموال مصر ذات اليمين وذات الشمال على
مظاهر الفساد والخلاعة والمجون بينما يشقى أفراد الشعب بمظاهر الذل
والبؤس والحرمان ، نحن جميعاً قد رأينا كيف اتسعت افاق هذه الثورة
وامددت فانتقلت إلى كثير من الشعوب العربية : انتقلت إلى سوريا وإلى
العراق وإلى الجزائر وإلى اليمن وليس من باب التفاؤل فقط إذا قلت
إنها في سبيل الانتقال إلى سائر الشعوب العربية الأخرى ، لا بل إنها
انتقلت فعلاً إلى غير الشعوب العربية ، انتقلت فعلاً إلى كثير من شعوب
أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أو الجنوبية وإذن فالثورة المصرية
كانت صادقة إلى أبعد حدود الصدق وناجحة إلى أقصى درجات النجاح :
ثم إنها في الواقع تصور نموذجاً فريداً في تاريخ الثورات الشعبية ، فقد
تمت دون إراقه دماء وانتجت في سنوات ما لم يذنبه غيرها من الثورات
في عشرات السنين واستطاعت في هذه المدة البسيطة أن تزيل ركام الماضى
من الضعف والتخلف وأن تغير وجه التاريخ المصرى وأن ترقى بالمجتمع
إلى مستوى من التقدم العلمى والصناعى لم تكن نحلم به في حياة
هذا الجيل .

وإذا كان فينا من لا يستطيع أن يدرك عمق الصدق في هذه الثورة
ولا مدى نجاحها في الداخل والخارج فعليه أن يعود بذاكرته إلى الوراء

القريب يستعرض الحالة الاجتماعية من جميع نواحيها في مصر أثناء السنوات السابقة على الثورة ويقارنها بالحالة الاجتماعية التي نحيها الآن وترك له بعد ذلك أن يحكم بنفسه على صحة ما قلناه وصدق ما قررناه ، غير أننا نطلب منه شيئاً واحداً هو الا ينظر إلى بعض الحالات الفردية وإنما ينظر إلى الحالة الاجتماعية في إطارها الواسع وابعادها المعقدة المتشابكة المزامية .

أما نحن فإسنا نشك في أن الثورة المصرية الأخيرة لا تقل شأنًا عن الثورات العالمية الكبرى كثورة فرنسا وثورة أمريكا الشمالية وأن التاريخ حين يتحدث عنها سيكون محققاً إذا سماها ثورة إنسانية . وإذا كانت ثورة فرنسا ، التي ترددت أصداؤها في كثير من الشعوب ، قد دعت إلى مبادئ ثلاثة هي الحرية والمساواة والأخاء فإن الثورة المصرية تدعو إلى العدل والمساواة والحرية والاشتراكية والديموقراطية . وهذه في الواقع مبادئ إنسانية عامة يطمح إليها الإنسان في كل زمان وفي كل مكان ، ويتمناها كل مخلص لوطنه وكل وفي لمجتمعه وكل مدرك لإنسانيته .

ما هو الانقلاب وما اسبابه ؟

قد يبدو لبعض الناس أن الثورة والانقلاب شيء واحد ، إذ أن كلا منها يحدث إضطراباً في عجلة الحياة وربما يوقفها لوقت قد يطول وقد يقصر ، كما أن كلا منها أيضاً قد يعوق وسائل الإنتاج ويدفع بعض الأفراد إلى شيء من الفوضى الاجتماعية قد يكون من ورائها بلبلة وذعر وتغيير في بعض أوجه النشاط الإجتماعي وشخصيات الهيئات الحاكمة والإدارية .

غير ان المتأمل في عمق يستطيع أن يجد فروقا كبيرة بين الثورة والانقلاب في العرف وفي المضمون ، فالثورة يقوم بها فريق من الشعب لمصلحة الشعب وبسبب ظلم أحاط به وضيق أثقل كاهله وحرمه من التنفس الحر وتصريف أموره كيفما شاء شريطة أن يسكون ذلك في الإطار الذي لا يضر بالوطن ولا يؤذى حرية المواطنين ويعود بالنفع على الآخرين ، ثم إن الثورة بمعناها الحقيقي ومضمونها الصادق لا بد وأن يدعمها الشعب ويلقى بثقله تأييداً لها ومشاركة فيها لكي تمضي بتنفيذ رسالتها في تحقيق أغراضها .

أما الانقلاب فهو عبارة عن نوع من الترد من جانب جماعة من العسكريين على الهيئة الحاكمة للقبض على زمام السلطة وتسيير الأمور كما تشتهي أنفسهم دون تفكير في رفع ظلم أو القيام بإصلاح ، وإذن فالحافز على الانقلاب مجموعة من العوامل الشخصية يتدخل فيها الحسد والغيرة والوصولية وروح التشفي والانتقام الظالم وهو بهذه الصورة يقوم في أغلب الأحيان على إحداث ظلم وارتكاب جريمة ، بينما الثورة تقوم على رفع ظلم وارساء قواعد العدالة . ليس للانقلاب جذور عميقة في وعي الأمة ولا في أحاسيس الطبقات الاجتماعية ، فهو لا يترجم إلا عن مشاعر الفئة التي دبرته ونفذته ولا يهدف إلا لخدمتهم وتنفيذ مآربهم ورعاية مصالحهم الشخصية . إن منهج الانقلاب محدود للغاية ووسائله ملتوية وأغراضه لا تتجاوز حدود المنهج ولا يتعدى في الغالب مصالح القائمين به والمنفذين له . ومن أجل ذلك لا يمكن أن تكون هناك استجابة بين أفراد الشعب وبين القائمين بحركة الانقلاب ، ولن يتغير ذلك إلا اذا استحال الانقلاب الى ثورة تذوب فيها المصالح الشخصية وتبرز المصلحة العامة فوق كل شيء . ومن أجل ذلك أيضا يهتم الانقلاب بتغيير الأوجه والشخصيات تاركا

النظم والأوضاع على ما كانت عليه من قبل ، وإذا تناول شيئا من ذلك فأنما لتثبيت أقدامه ورعاية مصالحه والتنكيل بكل ما يقف في وجهه من مصاعب أو عقبات .

ولسنا في حاجة الى ضرب أمثلة عديدة لحركات الانقلاب لكي نبرهن على سلامة الصورة الموجزة التي رسمناها له في هذه العبارات السابقة ، ويمكنني لذلك أن تذكر الانقلابات التي حدثت في سوريا أيام الشيشكلي . وكما رأينا منذ قليل أن الانقلاب يمكن أن يتحول إلى ثورة حيث يتجه القائمون به بعد أن يطمثوا على ما بأيديهم من سلطة إلى الطبقات الشعبية يصلحون من أمرها ويعالجون قضاياهم ويتفرغون للنهوض بتلك الطبقات سياسيا وثقافيا واقتصاديا ، وهنا تنوب مصالحهم الشخصية في المصلحة العامة وتحدث الاستجابة بينهم وبين أفراد الشعب من جميع المستويات ، كذلك الشأن بالنسبة للثورة فقد يمكن أن تتحول إلى انقلاب حيث تستغل فئة من الثائرين رضا الشعب واستجابته فتتحرف عن الجادة وتعمل على تثبيت مراكزها وتنفيذ مآربها صارقة النظر عما تتطلبه المصلحة العامة وما يتطلع اليه الشعب من العدالة والنظام والمساواة . ولعل أوضح مثال لذلك هو ما حدث في العراق على يد عبد الكريم قاسم حينما انعكس على عقبيه وانطوى على نفسه وأخذ ينكل بالهبيئات الشعبية التي استمرت تنادى بالنهوض والإصلاح اعتقاداً منها أنها ساهمت مساهمة فعالة في قيام هذه الثورة وأنه قد أصبح من حقها بل من واجبها أن تحمي هذه الثورة وأن تجنئ ثمارها لا أن تتركها تضيق في مناهات السلطة المركزية وتتخطم على صخرة الأنانية وشره السلطان .

من هذا كله نرى أن الثورة والانقلاب شيآن متعارضان ، فبقدر ما يؤمل من خير من وراء الثورة يتوقع من شر من وراء الانقلاب ، وبقدر ما يكون فى الثورة من عمل إيجابى وشعور جماعى يكون فى الانقلاب العمل السلبى والشعور الفردى ، ومن ذلك كله نرى أيضا أن أسباب الانقلاب تتركز فى الأنانية والوصولية والمنافسة والتعطش للإدارة والحكم والسطان ، وربما تكون هناك أسباب أخرى للانقلاب ، غير أنها جميعا تنفرع من تلك المعانى وتدور حول هذا الفلك .

لماذا كانت مصر مركزا للثورات ؟

إن الناظر في تاريخ مصر القديم والوسط والحديث يدرك أن مصر قد تعرضت في تاريخها الطويل لهزات ثورية متعاقبة ، كما يدرك أيضا أن هذه الثورات لم تكن موجهة في مجموعها ضد الحكام من أبنائها والمخلصين لها ؛ وإنما كانت موجهة ضد الحكام الأجانب الذين جاؤا إليها ليحكموها ويستغلوا مواردها ويستعبدوا أبناءها ويصنعوا منها أغلى درة في تيجان الأباطرة والملوك والأمراء .

لقد ثارت مصر ضد الهكسوس أو الرعاة الذين جاؤا من آسيا وانتزعوا دلتا النيل الخصبة وأقاموا منها مملكة تشرى على حساب الشعب المصرى وتقوى للقتل والتعذيب والتكيل بابناء المصريين

ثم ثارت ضد الفرس الذين طغوا وبغوا وعاثوا في أرضها فسادا يقتلون أبناءها ويخربون بيوتها ويدمرون معابدها ويستحلون حرمها ويستبيحون مقدساتها ويرتكبون أفظع الجرائم وأبشع الموبقات .

وثارت ضد اليونانيين الذين ورثوها من الاسكندر الأكبر وحاولوا أن يصبغوها بالصبغة اليونانية الخالصة ويقوضوا مقوماتها الأصيلة ويبعدوها عن تراثها المجيد ويعزلوها عن العالم الخارجى ويتوارثوها فيما بينهم كما يورث الملك أو المتاع وقيموا من أنفسهم ملوكا عليها وحكما على أبنائها .

ثم ثارت ضد الرومانيين الذين صنعوا منها مزرعة لغذاء روما ومركزا لبسط نفوذهم وسلاطنتهم في كل من آسيا وأفريقيا وسوقا رائجة لتأمين

تجارتهم وتصريف بضاعتهم وفرض ضرائبهم على كل شيء حتى ضجج
الاباطرة أنفسهم من جسامه تلك الضرائب فنصحوا ولاتهم وحكامهم بالقصد
والتدبير والاعتدال . ولعل أوضح ما يفسر مبلغ تدمير المصريين من حكم
الرومانيين وسخطهم عليهم هو ما صنعوه حينما جاء العرب الفاتحون بزعامه
عمرو ابن العاص فانضموا الى صفوفهم معلنين انشقاقهم دلى حكاهم من
الرومانيين ومؤكدين معاوتهم للعرب فى معارك حصن بابليون وفى فتح
مدينة الاسكندرية ثم فى استعادتها من يدى الجيوش الرومانيه .

واذا ما أنتقلنا إلى العصر الاسلامى نجد مصر أيضا تواصل ثورتها
بنفس العنف ولنفس الاسباب ، فتثور مرة ضد الفرنسيين ومرة ضد
العثمانيين وثالثة ضد الانجليز ورابعة ضد بقايا الأتراك ممثلين فى أسرة
محمد دلى التى كانت تستغل وتستغل وتستعبد أبناء الشعب المصرى وفى
نفس الوقت تستمد قوتها وتستعدى عليه طوائف الأجانب والمستعمرين .

وعلى ضوء ذلك نريد الآن أن نتحدث عن وسائل الاغراء فى وادى
النيل التى كانت تجتذب هؤلاء الأجانب ثم تغريهم بالبقاء والاستبدااد فيها
وتدفع المصريين الى أتون الثورة لى يتخلصوا من ظلم أولئك الحكام
ويتحرروا من ربة الاستعباد الذى فرضوه عليهم .

ونستطيع أن نجمل هذه الاسباب فيما يأتى :

اولا - اسباب اقتصادية .-

ان مصر بلد زراعى غزير المحصول منذ أقدم العصور التاريخية ، لم
يعرف فى تاريخها أنها كانت فى حاجة إلى استيراد حبوب لغذاء شعبها أو لسد

نقص في محصولها ، بل على العكس من ذلك كانت مركزا لتصدير محاصيلها الزراعية ، وقصة سيدنا يوسف في مصر تثبت ذلك ، اذ قرينا أن سكان فلسطين كانوا يبيعون اليها لشراء تلك المحاصيل منها . ولم تبدل هذه النظرة الى مصر يوم كانت تحت حكم الرومانيين ، اذ كانوا يعتبرونها مخزن القمح لروما . ولا غرابة في ذلك ، اذ أن مصر تتمتع بخصوصية تربتها وصفاء سمائها وبصلاحياتها لانتاج أكبر عدد من المحاصيل الزراعية على مدى فصول السنة بفضل مياه نيلها وما تحمله تلك المياه من الطمي الذي يحدد نشاط الأرض ويزيد من خصوبتها ، وقد قال عنها اليونانيون قديما انها هبة من النيل كما تغني بذلك كل شعراء وكتاب كل من اليونانيين واللاتينيين على حد سواء .

وبجانب هذه الثروة الزراعية يوجد مصدر آخر من مصادر الاقتصاد في مصر هو موضوع التجارة التي لعبت دوراً خطيراً في تاريخ مصر القديم والحديث ، فمصر بواسطة نيلها العظيم وفروعه السبعة المنسابة في دلتاه حتى شواطئ البحر الأبيض المتوسط كانت تعتبر جسراً هاماً للتجارة بين الشرق والغرب من ناحية وبين الآسيويين والافريقيين من ناحية أخرى ذلك أن التجارة الشرقية كانت تصل من الهند والصين والجزر المنتثرة في المحيط الهادي إلى شواطئ مصر على البحر الأحمر ثم تنتقل من تلك الموانئ بواسطة القوافل التي تخترق الصحراء الشرقية حتى تصل إلى بعض الموانئ على الشاطئ الشرقي للنيل ، وهناك تحمل في مراكب تنقلها مياه للنيل وفروعه الى شواطئ البحر الأبيض المتوسط حيث تذهب الى البلاد الواقعة في حوض البحر الأبيض ، وعكس ذلك كان يحدث تماما بالنسبة لانتاج هذه البلاد الغربية الذي ينقل بنفس الوسائل عن طريق

مصر الى البلاد الشرقية . ومن ناحية أخرى كانت مصر أيضاً ممراً هاماً للتجارة التي تجيء من الحبشة والسودان والثوبة بواسطة القوافل أحياناً وبواسطة اثراكب النيلية أحياناً أخرى ثم تعود هذه المراكب وتلك القوافل محملة بالسلع الصناعية الى نفس البلاد الأفريقية .

ولقد ازداد هذا التبادل التجاري زيادة كبيرة بعد انشاء مدينة الاسكندرية في الثلث الأخير من القرن الرابع قبل الميلاد على يد البطالمة وعلى يد الرومانيين من بعدهم . والى ندرك مبلغ اهتمام الحكام في مصر بشئون التجارة ومقدار ما تغله هذه التجارة من كسب بالنسبة لهؤلاء الحكام يكفي أن نعلم أن أولئك الحكام كانوا يبذلون جهداً كبيراً لتأمين وسائل نقل التجارة براً وبحراً ويرصدون قدراً كبيراً من المال لانشاء الموانئ على شواطئ البحر الأحمر والطرق في الصحراء الشرقية لوادي النيل كما كانوا يحاولون دائماً بسط نفوذهم على البحر الأحمر حتى تسلم السفن التجارية من سطو اللصوص والقراصنة الذين كانوا يهددون التجارة في هذا البحر . ولعل ذلك هو السبب الذي جعل الاسكندر الأكبر يفكر في حملة حربية لغزو شبه الجزيرة العربية بعد أن وصل إلى بلاد الهند شرقاً والذي جعل الإمبراطور أغسطس يرسل حملة حربية كبيرة إلى شبه الجزيرة العربية لغزوها حتى يطمئن على الطريق التجاري في البحر الأحمر ، ولما لم تحرز هذه الحملة انتصاراً حروبياً اكتفى قائدها بعقد صلح مع العرب يضمن به سلامة السفن التجارية التي تجيء من البلاد الآسيوية الى شواطئ مصر على البحر الأحمر .

وهناك مورد اقتصادي ثالث في مصر لا يكاد يقل أهمية عن الموردين

السابقين ، ذلك هو بعض الأدوات الصناعية التي لا تكاد توجد في أى بلد آخر مثل المنسوجات الكمانية الراقية التي كانت تصدر الى اليونانيين والرومانيين ولا يقدر على استعمالها إلا الاستقراطيون من هؤلاء وأنتك ومثل ورق البردى الذى كان يصنع خاصة في مصر ويصدر الى عدد كبير من البلاد الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط ، تلك البلاد التي كانت تعتمد اعتمادا كليا في ثقافتها وفي معاملاتها على هذا الورق المصنوع في مصر ، ومثل بعض المصنوعات اليدوية الدقيقة كالحلى والزجاج ومختلف أدوات الزينة . هذه الموارد الاقتصادية محتمة كانت تجعل مصر دائما في مركز ممتاز من الرخاء والثراء .

ثانيا - اسباب سياسية :

ان الموقع الجغرافى لمصر منحها استراتيجية طبيعية ممتازة ، فهي - كما نرى - عبارة عن واد مستطيل يمتد من البحر الأبيض الى أعماق أفريقيا ، ثم ان هذا الوادى يقع بين مساحتين كبيرتين جدا من الصحراء المترامية شرقا وغربا . واذن فهي من الشمال محصنة بالبحر الأبيض المتوسط ومن الشرق والغرب محصنة بتلك الصحراء الفسيحة . ولم يكن هناك خطر يهددها الا من ناحية الجنوب حيث كانت تنشب الحروب بين النوبة ومصر من حين الى حين . ولما لم تكن الطرق معبدة بالنسبة لتلك الحروب فقد كان من السهل على المصريين اكتشاف مواقع العدو ومحاربتهم في أماكن محددة ورده على أعقابهم قبل أن يتوغل في وادى النيل . وليس من شك في أن ذلك كان حافزا لقداماء المصريين وللرومانيين من بعدهم على أن يتوغلوا بجيوشهم الى أرض النوبة ثم الى السودان لكي يؤملوا

سلامة مصر من هذا الخطر الذى كان يهددها من وقت لآخر . وليس من شك أيضا فى أن هذا الموقع الجغرافى والاستراتيجى قد جعل مصر بآمن ضد غارات الفاتحين ، ثم انه قد وفر الهدوء لسكانها فجعلهم ينصرفون بكل طاقاتهم الى استثمار مواهبهم العقلية فى النهضة بالعلوم والآداب والفنون فكبار المثقفين من الاغريق قد وفدوا الى مصر يدرسون فيها ويتلمذون على أساتذتها ، وكذلك الشأن بالنسبة للرومانين بعد أن تركزت فى مدينة الاسكندرية حضارة هى خليط من حضارة مصر وحضارة الاغريق .

ويضاف الى ذلك كله أن الشعب المصرى كان يألف هذا الهدوء وتسميله الحياة الرتيبة والعمل المثمر مادام الحكم على صلة طيبة معه . وكانت هذه العادة من ضمن المغريات التى تجتذب الولاة الأجانب لى يستقروا فى مصر ويحكموا شعبها بعيداً عن خضم الحياة السياسية الصاخبة المتقلبة فى البلاد الأخرى كفارس واليونان وروما . وهذا يفسر بوضوح لماذا كان الولاة على مصر من قبل الحكم الأجانب ينزعون فى أغلب الأحيان الى أن ينزعوا مصر من أيدى ملوكهم وأباطرتهم ويستقلوا بها لتكون ملكة خاصة لهم ولأبنائهم من بعدهم ، كما حدث ذلك فى عهد أحد ولاة الفرس وأحد ولاة الروم فى عصر الامبراطور أوغسطس .

ثم أن الحاكم فى مصر كان يستطيع بحكم موقعها أن يطل على العالم الغربى من ناحية ، ويتحكم فى أفريقيا وفى جزء كبير من آسيا من ناحية أخرى .

ثالثا - أسباب أدبية او معنوية :

صورة مصر صورة جميلة ، فقد تغنى بها قدماء الاغريق واللاتينين

وصوروا كجنة في وسط الصحرا . ، خضرة جميلة متفاوتة ، ومياه عذبة جارية ، وجو صاف ملهم ، وكل ذلك وسط الصحراء المجدبة القاحلة القاسية ، وليس من شك في أن هذا التناقض له أثره العميق في النفس الإنسانية ، وله أثره العميق أيضا في تقديم وسائل الاغراء بالنسبة للاجانب الذين يتحرقون شوقا منذ القدم لزيارتها والاقامة فيها والتمتع بما لها من سحر وجمال وفتنة . ثم إن ثقافتها القديمة ومجدها العظيم وثراءها الفني الرفيع وثروتها العقلية الكبيرة ممثلة في جامعاتها ومؤسساتها وآثارها ، نقول إن ذلك كله كان يجتذب الساسة والفاثحين إلى غير ما حدود ، وامل تمثال النيل الذي نراه لدى الاغريق يصور لنا هذه المعاني الجميلة أصدق وأدق تصوير . فهو عبارة عن شيخ وقور قد أمتد على الأرض ونهض بنصفه الأعلى متكئا على يده اليسرى وقد أحاط به سبعة أطفال في نضرة وصحة ورقة وجمال يحملون في أيديهم أنواع الثمار المختلفة التي تجود بها أرض مصر ، فالشيخ الوقور يمثل نهر النيل والأطفال السبعة يمثلون الفروع السبعة لهذا النهر التي تخترق دلتاه وتنساب بين مزارعها الخصبة ، وما يحملون من ثمار مختلفة يمثل الثروة الزراعية الكبيرة .

لكل هذه العوامل كان حظ مصر بالنسبة لإغراء رجال السياسة والحكم لا يقل أبدا عن حظها بالنسبة لاغراء طلاب العلم والأدب والفن .

إن أجمل قطعة كتبها فيرجيل ، شاعر اللاتينية ، في ملحمة - الاينيايد - عن وصف مناظر الطبيعة هي تلك التي كتبها عن نهر النيل وعن ميساهه

الحاملة وعن خضرة وادبة الرائعة . وإن أدق صورة قد رسمها الفيلسوف الرومانى - سينيكا - بكلماته الأدبية المنمقة عن وصف الطبيعة الصادق هى تلك الصورة التى رسمها لجزيرة « فيلة » ، وعن شلالات النيل هناك وقت فيضانه ، وعن الرياضة الخطيرة التى يمارسها الشبان هناك وسط تلك المياه الغزيرة المتدفقة من قمة الشلالات ثم عن بطولة أولئك الشبان فى اصطلياد التماسيح الهائلة المفزعة معتمدين فى ذلك فقط على جرأتهم وسرعة حركتهم ودقة يقظتهم وعلى قضيب بسيط من الخشب يلقمونه فم التماسيح بعد أن يكونوا قد أمتطوا ظهوره ثم يسرونه كيفما شاؤا وإنما أرادوا . وكم كان محبينا اليها ونحن نقرأ هذه النصوص فى لغتها اللاتينية . أن نترجمها الى اللغة العربية ليستمتع بها ويراهها من لم يطلع على هذه النصوص ولم يعرف اللغة اللاتينية ١١١

كل هذا كان من غير شك مصدر الاغراء الذى جعل الوالى الفارسى ينزع الى أن يستقل بمصر ويعزلها عن الامبراطورية الفارسية الكبيرة ، وجعل الوالى الرومانى فى عهد أوغسطس يرغب فى أن يستقل بها كذلك ويعزلها عن الامبراطورية الرومانية : وجعل انطونيو وقيصر يطمعان فى ذلك أيضا وينفذانه الى حد كبير ، وجعل عمرو بن العاص يرغب ، ويعان عن تلك الرغبة ، فى أن يستمر الى مالا نهاية الوالى الوحيد على كل أرض مصر ، وأن يغضب بشدة حينما عين الخليفة معه واليا آخر فقال عمرو هذه العبارة المأثورة : « أنا لا أريد أن أكون كمالك البقرة وآخر يجلبها .

ومن الأدلة الأخرى على هذا الاغراء مايجده من قول بعض الكتاب :
« ان المدة التى قضاهما الشاعر اللاتينى جوفينال فى منفاه بصعيد مصر تعتبر أجمل

وأخصب فترة في حياته حيث تفتحت ملكته الشعرية وعمقت أحاسيسه وزادت معارفه ، ، وما نراه أيضا من رغبة الامبراطور الروماني نيرون حينما أكره على التنازل عن عرش الامبراطورية وأحس بخطر القتل في أن يسمح له بأن يقضى بقية حياته منفياً في مصر .

هذه هي الأسباب الرئيسية التي جعلت من مصر مركزا للثورات طلبا لحريتها المخنوقة على أيدي الحكام الأجانب وأنتزاعا لثروتها ومواردها ومقدراتها المستغلة بواسطة الحكام والولاة الذين فرضوا أنفسهم عليها وهم لا يمتنون بأدنى صلة الى مصر أو الى المصريين . وربما كانت هناك أسباب أخرى فرعية متعددة ، غير انها جميعاً تنفرع من تلك الأسباب الرئيسية أو تؤول اليها من طريق بعيد أو قريب . ولما لم يكن من المهم أن نستعرض في تعداد جميع الأسباب بدقائقها وتفصيلها فقد اكتفينا بذكر هذه المجموعات الثلاثة التي تتناول الاقتصاد والسياسة والحياة الادبية للمجتمع مقتنعين بأن الطالب الجامعي اليقظ يستطيع أن يشرح بفكره في هذا الميدان ويستخرج بنفسه ما يمكن أن يكون مختلفاً منها في زوايا الصورة العامة أو مختلفياً وراء الأستار . وهذا نوع من الفرس على النظر والتدبر والتحليل والاستنتاج ندعوا اليه طلابنا ونحرص على أن يأخذوا أنفسهم به لكي تفتح لديهم ملكة الفهم الواعي وتنمو فيهم روح الادراك العميق وتكون عندهم طاقة الكشف والخلق والابتكار .

أبرز ملامح الثورات في العصور الوسطى

إن المتأمل في تاريخ الثورات الشعبية أثناء العصور القديمة يرى أنها كانت تسير تقريبا على وتيرة واحدة وتتبع منهاجا واحدا من حيث الأسباب والوسائل والأهداف لا يكاد يختلف في ثورة عنه في ثورة أخرى . غير أن هذا المتأمل نفسه إذا ما أطلت عليه العصور الوسطى استطاع أن يلمح فروقا جوهرية بين الثورات الشعبية فيها والثورات الشعبية التي حدثت في العصور القديمة ، واستطاع أن يلمح كذلك بعض الاعتبارات الجديدة التي برزت كعوامل أخرى في ثورات العصور الوسطى وبصفة خاصة تلك الثورات الشعبية التي حدثت في العالم الغربي . أما ثورات الشعوب الشرقية فهي تكاد تكون امتدادا حقيقيا لثورات العصور القديمة من حيث الدوافع والوسائل والأغراض .

في العصور الوسطى كانت الثورات تفرم في المجتمعات الغربية - بعد توفر الأسباب العامة التي شرحناها فيما مضى ... على فكرة فلسفية أو مبدأ فلسفي يسيطر على أذهان أفراد المجتمع ويكون ممدى للاحاسيس العامة التي تجري في دم هؤلاء الأفراد وتتردد بين جوانحهم . وذلك مثل الذي حدث بالنسبة لثورة الانجليز في خلال القرن الثامن عشر الميلادي ، وبالنسبة لثورة الفرنسيين في نفس القرن ، وثوراة الأمريكان ضد الحكام والمستعمرين من الانجليز الذين كانوا يستقلون بإدارة شئون البلاد ويستغلون مواردها الواسعة لأنفسهم أولا ولعاصمتهم لندن ثانيا . وكان لابد أن يتزعم هذا المبدأ الفلسفي ويعبر عنه أديب فيلسوف ؛ فكان المعبر من أحاسيس الانجليز في ثورتهم هو - لوك - . كما كان المعبر

عن الثورة الفرنسية هو - روسو - . وإذا تجاوزنا حدود هذه المبادئ الفلسفية التي نادى بها زعماء الثائرين في كل من إنجلترا وفرنسا والتي كانت مناهجها بمثابة قوانين أو دساتير تجعل من الثورة أمرا مشروعاً وتفرض على الأفراد أن يقوموا بها حتى يستخلصوا حقوقهم من الملوك والحكام ، نقول ، إذا تجاوزنا حدود هذه المبادئ فإننا نجد أن كل ثورة شعبية في العالم الغربي انتهت بإعلان بوضوح - في مواده - حقوق الإنسان أو حقوق المواطن أو حقوقهما معا ، فقد جاء ضمن مواد إعلان حقوق الإنسان والمواطن في بعض الولايات اثنا عشر بالولايات المتحدة الأمريكية ما يأتي : مقاومة الجور والظلم الذي نبع من الطبقة الحاكمة ، سواء أكان هذا الجور واقعا على مجموعة من الأفراد أم على فرد واحد . ثم إن هذه المقاومة ليست مشروعاً فحسب ، وليست من حق الفرد أو المجتمع فقط ، وإنما هي واجب على من يقع عليه الجور . وإذن فقد أصبحت الثورة في اعتبار أولئك المعاصرين واجبا وطنيا يتهم بالتقصير في حق الوطن كل من يقصر أو يتقاعس في القيام به .

على أن هناك جانبا آخر من جوانب الفروق التي تميز ثورات العصور الوسطى ينبغي ألا نغفله أو نغض العين عنه ، ذلك هو النهضة الصناعية التي غيرت وجه المجتمعات الغربية ، كما غيرت نظرة الأفراد إلى الفوارق المادية بين الطبقات ، ففي حين أن الرأسمالية الزراعية هي التي كانت تثير حقد الطبقات الفقيرة وتدفعهم إلى القيام بالثورة أصبحت الرأسمالية الصناعية وما جرت به من وعى ثقافي بين الصناع هي التي تثير أولئك الذين يعملون في المصانع وتدفعهم إلى الثورة ضد هذه الطبقة الجديدة من أصحاب رؤوس هذه الأموال الصناعية .

لقد أصبح المحرك إذن للقوى الاجتماعية والنظم الاجتماعية هو الاقتصاد المادى الجديد الذى جلبته النهضة الصناعية فى الغرب وما يتبع ذلك للاقتصاد من القوى الانتاجية ومحاولة تملك هذه القوى المختلفة بوسائل متنوعة . يبقى هناك صراع مستمر بين الطبقات فى الشعب ما دامت هناك طبقات مختلفة . وإذن فالجتماع ذو الطبقات المتباعدة أو المجتمع الرأسمالى تبقى الرأسمالية فيه هدفا مستمرا لتمرد الطبقات العاملة ، وهنا يحدث غالبا أن تعمل الرأسمالية على تنمية ثورتها بتقوية واكثر وسائل انتاجها وبذلك يزداد عدد الطبقة العاملة وتزداد تبعاً لذلك درجة مقاومتها . فاذا ما فاض الانتاج عن الحاجة خلقت بالطبيعة أزمة انتاج ، ومحاولة التخلص من أزمة الانتاج تؤدي بطبيعة الحال إلى البطالة ، والبطالة من شأنها تدفع إلى محاولة انهيار النظام الرأسمالى . ولو أضفنا الى ما يمكن أن يوجد من منافسات حرة بين أصحاب رؤوس الاموال الصناعية فان ذلك يؤدي الى نوع من تدمير موارد عدد من هؤلاء الرأسماليين ، وبذا يصبح عدد أفراد الطبقة الرأسمالية محدودا بحيث يسهل القضاء عليه والتخلص منه بواسطة حقد زملائهم القدامى وللحسد الذى ينشأ بين الافراد بسبب ازدياد الثروة ازديادا فاحشا .

من ذلك نرى أن الصورة العامة للثورات فى أواخر العصور الوسطى وفى العالم الغربى قد اكتسبت ملامح جديدة وبرزت للناس فى شكل يكاد يختلف تماما عن الشكل الذى كانت تبديه صورة الثورات فى العصور القديمة ، ومصدر ذلك أساسيا هو وجود النهضة الصناعية التى غيرت مفهوم الثراء الى حد ما وأوجدت نوعا من الوعى الثقافى عند طبقة من الشعب لم يكن لها وجود من قبل . ولقد أخذت الثورة فى صورتها

الجديدة لدى الشعوب الغربية اتجاهين واضحين ، فقد تكون الثورة موجهة ضد طبقة خاصة كثورة البورجوازية ضد الاقطاعية أو الملكية ، وقد تكون موجهة من الشعب بأسره أو من الطبقة العاملة فيه ضد الطبقة بأنواعها كثورة الشيوعيه . ولكي يوضع حد لهذا النوع من الثورات رأى كثير من المفكرين أن أحسن علاج لذلك هو أن تنتقل ملكية وسائل الانتاج إلى الشعب تحت اشراف الدولة لضمان سير العمل وتوفير كل الوسائل لازدياد الربح وكثرة الانتاج .

ولقد عمل رجال ثورة ٢٣ يوليو في مصر على بلورة هذا العلاج ، ثم أفاض الميثاق الوطنى فى شرح ذلك وبيان مدى ما يعود على الشعب من مظاهر الأمن والاستقرار ، والرخاء والعدالة والمساواة من وراء تطبيق هذا العلاج .

القسم الثاني

الظروف التي مرت بها مصر في القرن التاسع عشر وكانت بمثابة
تمهيد لأحداث النصف الأول من القرن العشرين ولثورة ٢٣ يوليو
سنة ١٩٥٢ م

ويشمل ما يأتي :-

- ١ - عرض عام لأهم الأحداث خلال القرن التاسع عشر في مصر
- ٢ - الثورة العرابية : أسبابها ومراحلها
- ٣ - نتائج الثورة العرابية

عرض عام لأهم الأحداث خلال القرن التاسع عشر في مصر

الواقع أن القرن التاسع عشر في مصر كان مليئا بالأحداث التي هزت كيان الشعب وزعزعت رجال الحكم وغيرت كثيرا من أوجه الحياة ومقدرات الأفراد في مصر . وكل الذي نبغيه من وراء هذا العرض هو أن نلقى الضوء على صورة المجتمع المصرى في خلال هذه الفترة الزمنية الحافلة بالأحداث ليتبين القارىء مدى الصراع بين الهيئات المختلفة على الظفر بمصر ، كما يتبين أيضا أهمية وادى النيل لا بالنسبة لموارده الطبيعية فقط ولكن بالنسبة أيضا للسياسة المالية ولتحكم المسيطر عليه على الإقتصاد العالمى بين الشرق والغرب على حده سواء ، وليتبين أخيرا كيف تسلسلت هذه الأحداث وكان كل واحد منها يؤذن أو يسلم إلى الحدث التالى .

بعد أن احتل نابليون مصر أخذت إنجلترا تسعى فى الخفاء للتخلص من الفرنسيين الذين يكرسون جهودهم لمضايقة الانجليز فى أعظم شريان بالنسبة لامبراطوريتهم فى الشرق ، ، ولم تجد إنجلترا أمامها سوى الدولة العثمانية تغريها وتلج فى اغرائها لكي تتحرك بجيوشها وأساطيلها لإخراج الفرنسيين من مصر . وصفت تركيا أخيرا إلى نداءات إنجلترا وهيئات نفسها للقيام بهذه المغامرة دون أن تدري قصد الانجليز الحقيقى من وراء ذلك .

وجاءت الأساطيل التركية إلى أبى قير واستطاعت أن تنزل جنودها

على الأرض وتحتل قلعة أبي قير ولكنها هزمت في معركة برية قرب أبي قير أمام الفرسان من الفرنسيين وذلك في سنة ١٧٩٩ م . وكان من السهل على الأتراك أن يدركوا نوايا الانجليز بعد هذه المعركة التي تركوا فيها وحدهم دون أن يخف الانجليز لنجوتهم ولكنهم تفاضوا عن ذلك ومضوا في طريق الخديعة الانجليزية .

وفي نفس الوقت بقي الأسطول الانجليزي خارج الاسكندرية يضرب بقنابله من وقت لآخر تحصينات الاسكندرية التي كانت في يد الفرنسيين ، وذلك لشغل عدد من الفرنسيين بقدر الامكان ليخف ضغطهم في أماكن أخرى داخل البلاد حتى يتمكنوا في النهاية من توجيه الضربة القاضية إلى هؤلاء الفرنسيين ويحرقوا لانفسهم ثم هذه المعارك جميعا ولعل من من الأمور الهامة التي ينبغي أن نعرفها هنا هو أن إنزال المقاتلين الأتراك في أبي قير كان في ١٤ يوليو سنة ١٧٩٩ . وفي ٢٢ أغسطس سنة ١٧٩٩ غادر بونا برت مصر سرا عائدا إلى بلاده لأمور تتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية في فرنسا ، ولعله أحس في ذلك الوقت بواسطة ما كان يجري في باريس أثناء غيبته بزعة زعامته وتدهور هيئته وكثرة منافسيه .

ولم تكتف إنجلترا بهزيمة الأتراك أمام الفرنسيين بل استمرت تغريبها مرة أخرى وتشجيعها على العودة بجيوشها إلى مصر ضد الفرنسيين . وأخيرا نجحت إنجلترا في تلك المهمة إذ اتفقت مع تركيا على ارسال حملة مشتركة منها إلى مصر لإخراج الفرنسيين منها . وفي سنة ١٨٠١ نزل الجيش الانجليزي في أبي قير واحتل القلعة هناك كما صنع الأتراك من

قبل وحدثت موقعة بين الانجليز والفرنسيين هزم فيها الفرنسيون هذه المرة وانسحبوا من أبي قير إلى مصطفى باشا في الاسكندرية وهناك لحقهم الانجليز مرة ثانية فهزمهم وأرغمهم على الانسحاب إلى المدينة نفسها فتحصنوا داخل أسوار الاسكندرية ولكن عندما علم الجنرال مينو القائد الفرنسى في الاسكندرية بأن الجنرال بليار ، الحاكم في القاهرة ، قد وقع مع الانجليز إتفاقية بالجلاء عن مصر سنة ١٨٠١ استمات في القتال حتى أصبح الاستمرار فيه ضربا من الجنون فأمضى هو الآخر إتفاقية جلاء في مدى عشرة أيام بأسلحتهم وأمتعتهم على سفن انجليزية . وانهت بذلك مرحلة من النزاع بين انجلترا وفرنسا ، ولكن بقي أمام الانجليز مراحل أخرى من النزاع بين المصريين طورا والاتراك طورا آخر ليصفو لهم الجو نهائيا وينفذوا بدقة نفس المؤامرة التي حاكوها لبسط نفوذهم على وادى النيل .

وبعد خروج الفرنسيين تكشفت الحقيقة المرة وهى ان أولئك الذين تجمعوا لأخراج الفرنسيين لم يفعلوا ذلك بدافع انقاذ مصر أو المصريين وإنما لاخللاء الميدان لمطامعهم الخاصة . ومن أجل ذلك يشتد الصراع وتستخدم المعركة بين الفئات المتنافسة على السيطرة في مصر وهى : المماليك والعثمانيون والانجليز . كان العثمانيون ينتظرون إعادة سيطرتهم على البلاد والقضاء على المماليك . وكان المماليك ينتظرون إعادة سيطرتهم مرة ثانية بمعاونة حلفائهم الانجليز . وكان الانجليز ينتظرون الوقيعة بين العثمانيين والمماليك ليجنوا ثم ذلك لأنفسهم فيما بعد كدأبهم في كل الأدوار التي لعبوها في تاريخهم مع الشعوب .

وأمام هذا الصراع وذلك التنافس وجد عنصر وطنى يريد التخلص

من هؤلاء جميعا والتف هذا العنصر حول بعض الزعماء الوطنيين مثل السيد عمو مكرم ، والشيخ محمد السادات ، والشيخ الشرقاوى ، والشيخ محمد المهدي والشيخ المسيوى . وبرزت هذه القضية الوطنية بشكل واضح في وسط هذه الخضم من الصراع والتنافس على سلطة البلاد . وأخذ كل طرف من هذه الأطراف المعنية يضع مخططة ويشرع في تنفيذه .

كانت هذه صورة التنافس الداخلى وكان هناك أيضا تنافس خارجى . ولعل أشد صورته وأبرزها هو التنافس بين فرنسا وانجلترا ففي صلح اميان مارس سنة ١٨٠٢ م بين فرنسا وبين انجلترا وحلفائها . كان من شروطه خروج الانجليز من مصر ولكن الانجليز تباطؤوا في الجلاء فجاء رجل حربى فرنسى إلى الاسكندرية من قبل نابليون لمعرفة سبب تأخر الانجليز .

وبعد ذلك اضطر الانجليز أمام تهديد نابليون بنقص شروط الصلح بشأن الجلاء في مارس سنة ١٨٠٣ م . ونجحت انجلترا في إبطال فرنسا عن مسرح الصراع ولكنها وجدت نفسها أمام صراع أشد مع العثمانيين والمماليك وجيوش محمد على الألبانية ، وتعمدت الأمور بشكل لم تكن تتوقعه انجلترا مما اضطرها إلى الخروج من مصر .

وبعد خروج الانجليز وقعت القاهرة تحت حكم المماليك باتفاقهم مع محمد على قائد الجيوس الألبانية ووقعت الاسكندرية في قبضة العثمانيين وعملوا على إبعادها عن سلطان المماليك والمغامر محمد على فولوا على مصر كلها على باشا الجزائرلى خلفا لحسرو باشا فجاء إلى الاسكندرية وعمل على تحصينها ضد غزو المماليك الذين بدأوا يتخفزون لغزو الاسكندرية .

استمرت الاسكندرية فى قبضة العثمانيين حتى اختار الشعب محمد على ليكون حاكما على البلاد . وبذلك أنتهت مرحلة أخرى من الصراع بين هؤلاء المتنافسين على الساطة فى وادى النيل ، غير أن المسألة لم تقف عند هذا الحد ، إذ سنحت الفرصة للفرنسيين من جديد بعد أن ابتعد الانجليز عن الميدان .

فحدث تقارب بين الفرنسيين والباب العالي وغاز ذلك الانجليز والروس وأخذوا يعملون لافساد هذا التقرب ، وذلك بواسطة الضغط على الباب العالي لى يتبعد عن الفرنسيين . وفى نفس الوقت أرسلت انجلترا جزءا من أسطولها إلى الدردنيل ليقوم بمناورة حربية ، وجزءا آخر إلى مياه الاسكندرية لاحتلالها ، وفعلا نزل بعض الضباط الانجليز إلى المدينة من مراكبهم فى مارس سنة ١٨٠٧ وأهقب محادثاتهم مع أمين أغا المحافظ التركى أن سلمت لهم المدينة بحاميتها وعددها ٣٠٠ جندي فكانت هذه خيانة من المحافظ تم بواسطة احتلال الانجليز للمدينة بدون مقاومة . وذن الناس - بناء على دلائل مزيفة من جانب الانجليز - أن بقاءهم فى الاسكندرية مرهون باستقرار الامور فى البلاد وأنهم لا مطمع لهم غير الاسكندرية وأنهم ما تصدوا من ذلك سوى ابعاد الفرنسيين من الحوض الشرقى للبحر الأبيض ، غير أن الأحداث التالية قد برهنت على عكس ذلك إذ صممت انجلترا على احتلال رشيد بناء على رأى قنصلها فى القاهرة لى يكون فى يدها كل الشاطى ما بين رشيد والاسكندرية ولىكى تستطيع تهوين الجيش والأهالى .

وعلى هذا فقد أرسل القائد الانجليزى فريزر حملة من جنوده فى الاسكندرية الى رشيد ولسكنها هزمت وردت بواسطة أهل رشيد وفكرت انجلترا فى ارسال مدد عسكرى كبير للانجليز فى مصر ولسكن الظروف تغيرت فى غير صالحهم إذ حدث تقرب بين فرنسا وروسيا واستقر محمد

على بحبوشه في دمنهور ، ثم تقرر اجراء مفاوضات بين الانجليز وتركيا .
وأمام هذا صمم قائد الحملة الانجليزيه في الاسكندرية على اخلاء المدينة
ونسليمها الى محمد علي وبذلك خلت المدينة من الانجليز وعادت أمورها
الى سلطة محمد علي بعد أن مكثت نحو سنتين خارجة عن سلطانه . ومن
هنا يبدأ محمد علي في تشديد قبضته على السلطة في البلاد وبصفة خاصة بعد
أن تخلص من جميع منافليه في الداخل وفي الخارج . ولعل أبرز شيء
يصور سياسته الداخلية هو أنه حاول جهده أن يبعد الوطنيين المصريين عن
المراكز الحساسة .

ومن أجل هذا نراه يعمل جاهدا على ازدياد عدد الأجانب في مصر
بوسائل متعددة وباغراءات لا نهاية لها ، فاستدعى عددا كبيرا من الخبراء
في مختلف الأعمال والمهن والصناعات . على أن ذلك لم يكن لقصد الاستفادة
بخبرتهم فقط ، ولكن ليشرفوا اشرافا تاما على سائر الأعمال في القطاعات
العامة المختلفة ، كان ذلك بطبيعة الحال على حساب المصريين الذين أبعادوا
عن هذه القطاعات أو استمروا فيها تحت ضغط ظروف قاسية ، وفي مقابل
الخضوع لكل ما يفرض أو يملى عليهم .

ولعل من أهم وسائل الاغراء بالنسبة للأجانب هو أنه سمح لهم بدفع
ضريبة لا تزيد على ٢٥ ٪ على أنواع السلع التي يتجرون فيها ، بينما
كان يدفع زملاؤهم من التجار المصريين للدولة ضريبة لا تقل عن ١٠ ٪
بما أجحف بحقوق الوطنيين وخلق في أنفسهم الاحساس بالظلم والشعور بالمرارة .

هذا عدا تسهيلات أخرى وامتيازات عديدة كان يتمتع بها الأجانب
على حساب المصريين . ثم ان الدولة بما فيها من أجهزة الحكم المختلفة
كانت تنظر الى هؤلاء الأجانب الوافدين نظرة تقدير واحترام وتعاملهم

معاملة السادة ، وعلى عكس ذلك تماما بالنسبة للمصريين الذين كانت تعتبرهم طبقة دنيا وأقل من الأجانب في المستوى الثقافى والاجتماعى .

ومن أجل ذلك وفد الأجانب فى جماعات متلاحقة وانفتحت لهم فى مصر أبواب الكسب العريض من وراء الأعمال الكبيرة والتجارة المربحة والوظائف الهامة .

وبقدر ما يزداد هذا الوضع سوءا مع الأيام يزداد الاحساس بالظلم والشعور بالمرارة لدى المصريين .

ويستمر الأمر كذلك حتى تنفجر الثورة العربية التى ترجمت بصدق عن هذا الشعور وذلك الاحساس ، وعبرت عن تلك المعانى الوطنية التى كانت حبيسة فى نفوس المصريين منذ أيام السيد عمر مكرم والشيخ الشرفاوى وغيرهما من زعماء العصر الذين حاولوا جاهدين أن يعيدوا لمصر مكانتها وينتزعوا سلطتها من أيدي الأجانب الذين كانوا يتنافسون عليها .

الثورة العراقية

تعتبر الثورة العراقية أهم حدث في مصر خلال القرن التاسع العاشر الميلادي ، ذلك القرن الذي كان بمثابة مسرح لسلسلة من المؤامرات الخبيثة ومن التناحر والعنafs على السلطة في وادي النيل وعلى السيطره على موارده وعلى مقدرات الشعب فيه . وزاد الأمر سوءاً تدخل عناصر أجنبية في هذا الصراع ، ففي الداخل كان الصراع بين الحكام والوطنيين ؛ وفي الخارج بين انجلترا وفرنسا وروسيا والعثمانيين : كل يحاول جاهدا أن يلقى بثقله في هذا الصراع وأن يجني لنفسه أكبر ثمرة من ورائه ، وكانت مصر وحدها هي التي تدفع ثمن كل هذا . وبقيت عوامل هذا الصراع تتجمع وتتفاعل فيما بينها حتى طفح الكيل ووصل الظلم الى درجة لا تطاق فانفجرت الثورة وأنطلقت من عقالها على يد عراقي ومن معه من المصريين المظلومين .

أسباب الثورة العراقية :

إن الدارس بوعى لتاريخ القرن التاسع عشر في مصر يستطيع أن يلمس الأسباب العديدة التي أدت إلى قيام هذه الثورة ، ولاكتنا مع ذلك نستطيع أن نجمل أهمها فيما يأتي :-

أولا - عدم المساواة في المعاملة بين أفراد الجيش من الأجانب وأفراده من المصريين ؛ فكان الأجانب يعاملون معاملة كريمة ويرقون الى أرقى المناصب وتعطى لهم امتيازات متعددة مختلفة ، أما المصريون فكان ينظر إليهم كأفراد طبقة أقل في الثقافة والتعليم والتربية الاجتماعية وفوق ذلك

فقد كانوا محرومين من الترقية والوظائف العاليه وسائر أنواع الامتيازات .

ثانيا - ازدياد عدد الاجانب بشكل مخيف وتغلغلهم في سائر الاعمال التجارية والصناعية والاداريه حتى ميدان الزراعة حيث أخذوا يمتلكون الاراضى الزراعية إما عن طريق الهبة أو المكافأة ، واما عن طريق الإحتكار أو الشراء بالثمن البخس ، فكونوا بذلك طبقة ممتازة خطيرة تملك كل الحقوق وتعفى نفسها من جميع الواجبات . ولعل من أبشع صور الظلم في المجتمع أن تكون هناك حقوق لا يقابلها واجبات ، أو بمعنى آخر أن تكون الحقوق وقفا على طبقة والواجبات وقفا على طبقة أخرى . ويتبع ذلك طبعا وضع يد الاجانب على ثروة البلد التى كانت تبعث ذات اليمين وذات الشمال فيما لا يعود بنفع على مصر ولا على المصريين .

ثالثا - فى خارج الجيش كان الاجانب مدللين من الحكومة على حساب الوطنيين ، فأبواب مصر فتحت للاجانب من اليونانيين والالبانيين والأتراك والفرنسيين والانجليز والأرمن وكانوا يحددون تشجيعا ماديا وأديا لا يحدد من قبل الحكومة بينما كانت أبواب الكسب تضيق أمام الوطنيين : كان الاجانب يتولون شئون الإدارة وإدارة المصانع والمدارس والمعاهد ومن يرفض منهم هذه الوظائف ويفضل العمل فى التجارة فكانت الحكومة تكتفى بفرض ٢٥٪ فقط على البضائع التى يملكونها ويتجرون فيها بينما نظيرهم من الوطنيين كانوا يدفعون كضريبة ١٠٪ عدا صعوبات أخرى كانوا يرونها فى أمر الاستيراد ، وغير التجار من الوطنيين لا يكادون يجدون فرصة للعمل فى وظيفة تعادل وظائف الاجانب

ونتيجة لهذا التشجيع العظيم وذلك الكسب الهائل كان عدد الاجانب في زيادة . معمرة مع الزمن وموارد الدولة الإقتصادية تركز في أيديهم شيئاً فشيئاً . فمثلا كان عدد تجار الجملة من الاجانب في سنة ١٨٤٠ أربعين تاجراً وكانت عدد المحلات التجارية الأوروبية في نفس السنة ٤٤ محلاً بينما كان عددها في سنة ١٨٨٢ ١٦٠ محلاً . ولقد بلغ عدد الاجانب في الاسكندرية وحدها آواخر أيام محمد علي أكثر من ٥٠٠٠ نسمة وقد ذكر أحد الكتاب الغربيين عن الاجانب في الإسكندرية سنة ١٨٣٣ ما يأتي : « أما اليوم فإن الاسكندرية غاصه بالتجار الأوروبيين حتى إنها تبدو مدينه أوروبية وهؤلاء يقتنون الجياد الاصيله والمنازل الانية ويعيشون عيشه الترف والنعيم » . [تاريخ الإسكندرية منذ أقدم العصور محافظة الإسكندرية سنة ١٩٦٣]

رابعاً - كان هذا يجري في الجيش وفي المدن الكبيرة أماما كان يجري في القرى والريف فكان أقسى من ذلك وأشد : وهذه صورة واحدة مما كان يجري في القرى على أيدي رجال الإدارة في أيام حفر ترعة المحمودية بأوامر من محمد علي على أن هذه الصورة كانت تتكرر عشرات المرات وفي عديد من المناسبات وستقلها من الجبرتي دون إضافة شيء عليها : « كان الباشا (محمد علي) بجهة الاسكندرية بسبب ترعة الاشرفية (المحمودية) وأقر حكام الجهات بجمع الفلاحين للعمل . فكانوا يربطونهم قطارات بالحبال وينزلون بهم في المراكب وتعطلوا عن زرع الدراوي الذي هو قوتهم وقاسوا شدة رجوعهم في المرة الاولى ومات الكثير منهم من البرد والتعب وكل من سقط أهالوا عليه من تراب الحفر (ولو فيه

(الروح) ولما رجعوا إلى بلادهم للحصيد طولبوا بالمال وزيد عليهم عن كل فدان حمل بعير من التبن وكيلة قول وأخذ ما يبيعونه من الغلة بالثمن الدون والكيل الوافر فما هم إلا والطلب للعودة إلى الشغل في التربة ونزع المياه التي نبعها من الأرض وهي في غاية الملوحة والمرة الأولى كانت في شدة البرد وهذه المرة في شدة الحر مع قلة المياه العذبة فينقلونه بالروايا على الجمال مع بعد المسافة .

هذه العوامل الأربعة مع ازديادها واستمرارها قد خلقت في نفوس المصريين شعورا بالمرارة وإحساسا بالظلم الذي لا يبرره شيء سوى أنهم مصريون يعيشون في وطنهم وغيرهم أجانب فرضوا عليهم كما تفرض الطفيليات من الحشائش على الأصيل من الأشجار ، ان كان هذا يعتبر مبرراً . ولقد أحس عرابي ومن معه من صغار الضباط المصريين بهذا الظلم أحساساً قويا نتيجة وعى عميق بتلك الحالة وبما يترتب عليها من خلق الفوارق وأفساد النفوس وهدم الأسس الإخلاقية التي تعتبر أهم رصيد في بناء المجتمع السليم وضمان بقائه ومستقبله وأمنه ورخائه .

ولما لم يكن من المحتمل في هذه الظروف القاسية أن يثور الشعب أو المدينون منه وهم محرومون من كل الامكانيات المادية والأدبية ، فقد تركز الأمل كله في الجيش الوطني . وتصدى عرابي باشا للكلام باسم الجيش والمطالبة بحقوقه ، ومن هنا أتجهت أنظار الوطنيين جميعاً سواء أكانوا في الجيش أم في المدن أم في القرى إلى عرابي باشا وتصوروا فيه الزعيم المصري والمنقذ لهم من مظاهر الذل والشقاء والظلم والحرمان . وأمام هذا أخذ عرابي يضع خطة الثورة وينفذها وبدأ أولاً في رجال

الجيش . وكانت خطته أن يتقدم الى الخديوى توفيق بطلبات محدودة بالنسبة لرجال الجيش من الوطنيين . وتلخص هذه الطلبات فى فتح باب الترقية للوظائف العالية فى الجيش أمام المصريين وادخال شيء من المساواة بين المصريين والأجانب ، ورفع جانب من الظلم الذى يرزح تحته الوطنيون .

وجاء عرابى بهذه الطلبات يقدمها الى الخديوى توفيق فى قصر عابدين وأمام تهديد عرابى أستشار الخديوى سفير بريطانيا فنصحه السفير بالرفض وعدم الاستجابة ، وكان ذلك فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ . ولقد كان من الممكن أن تجاب هذه الطلبات وأن تنتهى الحركة العرابية بقبول ماتضمنته هذه الطلبات المحددة لولا ما يمكن وراها من نتائج خطيرة تهز كيان الأسرة العلوية وتزعزع مكانة الأجانب وتقلل من نفوذ المستعمرين .

ومن أجل ذلك لجأ الخديوى الى طريق المماطلة والتسويف ريثما تنهيا له ولحمائمه من البريطانيين الاستعدادات لمواجهة ثورة عسكريه يقوم بها أفراد الجيش من المصريين . ومن هنا أخذت الأمور تتعقد أمام عرابى ومن معه من الثائرين والمؤيدين ، كما أخذت الرؤية تتضح أمام الخديوى ومن معه من المستعمرين .

وتأزمت الأمور بين الخديوى والعرابيين وكل منهم مصمم على وجهة نظره ، فالخديوى كانت تسنده انجلترا عن طريق سفيرها والعرابيون يسندهم طوائف الشعب المختلفة . وهنا أتهزت الدولة العثمانية هذه الفرصة لتسحب بعض الامتيازات التى أعطيت لولاية مصر فى أيام الخديوى اسماعيل فأرسلت لجنة يرأسها نظامى باشا سرياور السلطان عبد الحميد لدرس

الحالة العامة في مصر ووضع تقرير مفصل عنها مشفوعا بالاقتراحات التي تراها . وفي ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ وصلت اللجنة الى الاسكندرية وتهيأت للذهاب الى القاهرة . وكان وصول هذه اللجنة بمثابة الشرارة الأولى التي اهبت مطامع فرنسا وانجلترا .

إن تدخل الدولة العثمانية حرك انجلترا وفرنسا فاعتبرت هذا التدخل مخالفا للمعاهدات المعقودة في الماضي ومضراً بشئون مصر الداخلية وبالتالي مضراً بمصالح رعاياهما فيها فلجأتا الى أسلوب الضغط عن طريق القوة حتى تتخلى الدولة العثمانية عن مطامعها في مصر فأرسلت كل من فرنسا وانجلترا بارجة حربية الى مياه الاسكندرية معلتين بقاءهما في هذه المياه حتى تعود اللجنة العثمانية الى القسطنطينية . إن وجود البارجتين قوبل بامتناع ومراره من جانب الوطنيين (عراي وأتباعه والوزارة المصرية) ولكنه قوبل بأرتياح ورضا من جانب الخديوى ولذلك اختلفت مشاعر الناس وأحاسيسهم في تلك الايام وزاد الخلاف بين العرايين ورجال القصر فأجتمعت الوزارة المصرية إذ ذاك بدون استشارة الخديوى أو أخذ رأيه في هذا الاجتماع فكان هذا تحديا عريحا لسلطة الخديوى لم تسترح له كل من انجلترا وفرنسا اللتين تريدان كسب وده والاحتفاظ به في صفها وتحت رعايتهما كي يتمكن لهما حكم البلاد عن طريقه والسيطره على اقتصادياتها بواسطة فصامت كل منها على ارسال ست بوارج حربية الى مياه الاسكندرية وعرف الخديوى وصول البوارج الحربية في يوم الأربعاء ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ عن طريق القنصل الانجليزي والقنصل الفرنسي وكذاب انجلترا دائما في خداع الحكم والتضليل بالشعوب أعلنت بلسان قنصلها في مصر أن الاسطول الانجليزي سيزور مصر زيارة

ودية ، وسيتبين لنا بعد قليل ما تطوى عليه هذه الزيارة الودية من مكر وخبث ونفاق وخداع . ولكي يسهل على القارئ تتبع أحداث الثورة العرابية فسنحاول الحديث عن مراحلها بشيء من التفصيل .

مراحل الثورة العرابية :

كانت المرحلة الأولى من هذه الثورة - كما أشرنا منذ قليل - تقديم عرابي بمطلبه المحدد إلى الخديوى توفيق ، وقد رأينا هذا الطلب قد قوبل بالمهاملة والتسويق لكيلا نقول إنه قوبل بالرفض الصريح . وكان ذلك فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ومنذ تلك اللحظة أخذ الجانبان المتعارضان يواجهان الموقف وينتظران لإحتمالاته العديدة ونقصد بالجانبين المتعارضين عرابي ومن معه من صغار الضباط المصريين من ناحية ، والخديوى ومن حوله من الإنجليز والأجانب من ناحية أخرى ، غير أن الجانب الثانى قد أخذ فى مهلة الانتظار هذه يعمل على اعداد العدة لكل الإحتمالات الثورية وعلى اظهار المطالب العرابية بمظهر التجنى وعدم وجود مبرر لها محاولة منه أن يقطع الصلة بينها وبين مصالح الشعب ، وبذلك يستطيع أن يحرم عرابي من سند الشعب ومعوقته فيسهل عليه أن يقوض أركان هذه الثورة أن وجدت السبيل للمضى فى الطريق الجاد . وبينما كان عرابي ينتظر الإجابة على مطالبه كان الجانب الآخر يحرك الأجانب فى مصر وفى الاسكندرية على المناداة بأن حياتهم وحياة أسرهم وأموالهم قد أصبحت فى خطر وأن الموقف يستدعى القيام بعمل حاسم من قبل قناصلهم وسفرائهم وهكذا تبلورت مطالب الثورة العرابية فى دعوة إلى الثورة تهدد أرواح الأجانب ومصالحهم فى مصر . والدعاية سلاح غريب يستطيع من يمارسها

بحكمة ومهارة أن ينتصر على أكبر الجيوش وأقوى الأسلحة . وقد استغلها الانجليز في هذا الموقف بمهارة فائقة ، فزيفوا الحقيقة ، وألهبوا مشاعر الأجانب في مصر وأثاروا الدول الغربية على الحركة العرابية ونجحوا في ذلك كله إلى حد كبير ، بما أظهر عرابي بمظهر الشائر على الأجانب والمتجنى على الأسرة المالكة والمهدد للأمن والاستقرار في البلاد .

المرحلة الثانية من مراحل الثورة العرابية هي الظهور السافر للانجليز في الميدان كطرف أصيل في المعركة ، ولقد استطاع الانجليز بمهارتهم السياسية وبأساليبهم الملتوية أن يصلوا بسهولة إلى هذا الموقف معلنين أنهم على استعداد للتدخل لحماية لصاحب العرش في مصر ومحافظة على أمن الأجانب وأموالهم . وعبثا حاول عرابي أن يقنع الأجانب بأنهم ليسوا طرفا في المعركة ولا هدفا من أهداف الثورة وامعانا من جانب الانجليز في خديعة الرأي العام الداخلي والخارجي قد احتضنوا الخديوى وجأؤوا به إلى الاسكندرية ليكون في حماية الأسطول الإنجليزي ، إذ أنهم صوروا حياته في خطر ما دام بعيداً عن حماية قوتهم . كما استطاعوا أيضاً أن يجتذبوا الفرنسيين إلى صفوفهم لكيلا يظهروا في الميدان وحدهم . في هذه الاثناء ظهرت قوة ثالثة تحاول أن تستغل الفوضى والتنافس لكي تثبت وجودها من ناحية وإبكي تجنى من ثمرات النصر النهائي أن حدث هذا النصر من ناحية أخرى. هذه القوة الثالثة هي الدولة العثمانية ، التي أرادت أن تسحب بعض الإمتيازات التي أعطيت لولاية مصر في أيام الخديوى إسماعيل ، ومن أجل ذلك أرسلت لجنة يرأسها نظامى باشا سر ياور السلطان عبد الحميد لدرس الحالة العامة في مصر ووضع تقرير مفصل عنها مشفوها بالاقتراحات التي تراها بعيد

الدراسة الدقيقة . وفي ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ وصلت اللجنة إلى الاسكندرية وأخذت تعد العدة للذهاب إلى القاهرة ولم تنزه المرحلة الثانية حتى اتضح الموقف بالصورة الآتية : عرابي ومن يسانده من المصريين حكاما وعسكريين في صف ثم الخديوى توفيق ومن يسانده من الإنجليز ومن خلفهم فرنسا في صف آخر ثم الدولة العثمانية في صف ثالث . والمهم أن إنجلترا ظهرت في هذه المرحلة ظهوراً سافراً وأخذت تبدي الوعود من ناحية وتهدد من ناحية أخرى . وهى فى الواقع تنفذ مخططا قد وضعته بدقة وأحكام ، وتحاول من وراء ذلك أن تضع يدها مباشرة على سلطنة وموارد البلاد .

المرحلة الثالثة : هى مرحلة التحرش . ولقد بدأ هذا التحرش بعد أن وصلت اللجنة العثمانية إلى مصر ، حيث أعتبرت إنجلترا - ومن خلفها فرنسا طيعا - أن هذا التدخل من قبل العثمانيين مخالف للمعاهدات المعقودة فى الماضى ومضر بشئون مصر الداخلية ، كما هو مضر أيضاً بمصالح الرعايا الأجانب فى البلاد . وعندئذ يأخذ التحرش جانبا عمليا ، فترسل كل من إنجلترا وفرنسا بارجة حربية إلى مياه الاسكندرية معلنتين التصميم على البقاء فى هذه المياه حتى تعود اللجنة العثمانية إلى القسطنطينية دون تحكيم أو تدخل فى شئون البلاد . لقد قوبل وجود البارجتين بمرارة وامتناع من جانب الوطنيين وعلى رأسهم عرابي باشا ورجال الوزارة المصرية التى ظهرت للمرة الأولى بمظهر المنظم علنا إلى العرايين ، ولكنه قوبل بارتياح ورضا من جانب الخديوى . ومن أجل ذلك اختلفت مشاعر الناس وأحاسيسهم فى تلك الأيام فتعمقت الفجوة وزاد

الحلاف والجفاء بين القصر والعرايين ، فأجتمعت الوزارة المصرية اذ ذاك بدون استشارة الخديوى او أخذ رأيه فى هذا الاجتماع للتشاور فيما يتطلبه الموقف . واعتبر هذا تحديا صريحا لسلطة الخديوى لم تسترح له كل من انجلترا وفرنسا اللتين تريدان كسب وده والاجتفاظ به فى صفهما وتحت رغباتهما كى يتمكن لهما حكم البلاد والسيطرة على إقتصادياتها بواسطة وجاء دور التحرش الثانى فأرسلت كل منها ست بوارج حربية إلى مياه الاسكندرية وعلم الخديوى بوصول هذه البوارج الحربية فى يوم الأربعاء ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ عن طريق القنصل الانجليزى والفرنسى ، وكذاب إنجليزى دائما فى خداع الحكام والتضليل بالشعوب أعلنت بلسان قنصلها فى مصر أن الاسطول الانجليزى سيجىء إلى مصر فى زيارة ودية وسيتضح لنا بعد قليل ماذا تنطوى عليه هذه الزيارة الودية من مكر وخبث ونفاق وخداع .

ولقد ظن المصريون بطيبة قلوبهم أن إنجلترا صادقة فيما أعانت فأرسل محمود باشا سامى البارودى إلى محافظ الاسكندرية تلغرافا يقول فيه بالنص : « ستحضر إلى الاسكندرية مراكب حربية أجنبية وحضورها هو بطريقة سلمية فلا يحصل بجهتكم أدنى توهم ولا تشويش فـكر إن المردة والالفة بين حكومتنا السنية وبين الدول المتحاربة أكيدة ، (الرافعى الثورة العرابية ص ٢٦٩) .

ووصلت بالفعل ست بوارج حربية لإنجليزية ومثلها فرنسية إلى مياه الاسكندرية تحت الزعم بأنها زيارة ودية . غير أنها لم تلبث طربلا حتى بدأت تتحرش بالمصريين وبصفة خاصة بالثائرين مع عرابى باشا . وأخذ

الانجليز في تنفيذ خطتهم على أيدي الخونة من الحكام في مصر وهم يتسترون خاف مظهرهم الخداع . فأرسلوا انذاراً إلى الخديوى توفيق بعزل عرابي باشا من الحربية ونفيه هو ومن معه . واتهز الخديوى هذه الفرصة فنفذ الانذار وعزل عرابي من السلطة وتمهل في مسألة إصدار القرار بالنفي ، غير أن الوزارة المصرية لم تستجب لهذا الأمر وهالها تسرع الخديوى في تنفيذ جانب من الإنذار الصادر من سلطة لا شأن لها بداخل البلاد وأعلنت أن هذا الانذار البريطاني يعتبر تدخلاً بلا وجه حق في شؤون مصر الداخلية ، كما أعلنت أن موافقة الخديوى تعتبر مظهراً من مظاهر الضعف لا تبرره خطورة الملابسات .

وعلى هذا فقد استقالت الحكومة المصرية في هذه الظروف العصيبة وزادت الأمور سوءاً بتصميم بعض القواد في حامية الاسكندرية وبعض الحكام الإداريين على الاستقالة الجماعية وترك الأمور فوضى إذا ما أصر الخديوى على إقالة عرابي باشا ، وكان هذا في الواقع مظهراً من مظاهر الوطنية ووحدة الصف .

وأمام هذا التصميم من جانب المسؤولين في مصر وفي الاسكندرية رجع الخديوى عن موقفه ائتمنت وأعاد عرابي باشا إلى منصبه . وعندئذ تبين للانجليز أن انذارهم لم يأت بالنتيجة التي كانوا ينتظرونها وأنه فشل في المهمة المخططة به ، فبدأوا يتحرشون عملياً ويتصدون للثورة وجهها لوجه . وموقف الانجليز هنا هو صورة مكررة من موقفهم مع كل الشعوب التي كانت تعتبر ميداناً لنفوذهم وخاضعة لسلطانهم . موقف يصور مسرحية مكونة من فصول ثلاثة : في الفصل الأول يظهرون بمظهر المسالمين

الأبرياء ، وفي الفصل الثاني يظهرون بمظهر المظلومين المغلوب على أمرهم والخائفين من الأخطار المحيطة بهم ، وفي الفصل الثالث يظهرون بمظهر المتأسكين بوعودهم والمدافعين عن أنفسهم وعن حقوقهم .

وكان الانجليز من أبرع الممثلين لهذه المسرحية ، وكثيراً ما خدع بتمثيلهم الأفراد والشعوب ونعود الآن إلى مجرى حوادث ثورة عرابي باشا التي تمثل أهم حدث في مصر أثناء القرن التاسع عشر .

ذكرنا أن الانذار الأول من جانب الانجليز للخدوي لم يأت بالنتيجة المنتظرة . وعندئذ بدأوا يتحرشون مباشرة بالتأثيرين وعلى رأسهم عرابي باشا فأرسل أميرال البحر البريطاني إنذاراً إلى الحامية المصرية في الاسكندرية يطلب منها عدم إقامة التحصينات والاستحكامات الحربية على الشواطئ وفي الحصون وفي القلاع مدعياً أن هذه التحصينات موجهة ضد الأسطول البريطاني الذي جاء لحماية الأجانب في مصر وتناسى أن هذه التحصينات لو كان في النية إقامتها لم تكن إلا للدفاع المشروع عن النفس ضد هذا الأسطول نفسه الذي جاء إلى مياه الاسكندرية دون أي مبرر . ورد رجال الحامية والمسؤولون في الاسكندرية بأنه لم يحدث جديد في القلاع وفي الحصون منذ مجيء الأسطول الإنجليزي ، ولم يجر هناك أي نوع من إقامة تحصينات جديدة . ولكن الأميرال صمم على ادعائه أن هناك تحصينات تقام واستعدادات تجرى في الخفاء لتهديد الأسطول البريطاني ومنعه من حماية الرعايا الأجانب المقيمين في الاسكندرية .

ولم يكن هناك في الواقع سبب لدعوى الأميرال البريطاني سوى الرغبة في التحرش والاساثارة من ناحية أو تبرير ما يعتزم الأسطول عمله ضد الثوار في الاسكندرية من ناحية أخرى . وما أشبه ذلك بقصة الحمل

والذئب . وأتتهى الأمر بين الأميرال البريطانى والثوار بعد الأخذ وأرد بأن أرسل الأميرال انذاراً آخر بالرغم من عرض الثوار عليه بأن يرسل فريقاً من رجاله ليروا بأنفسهم صدق ما يقرره الثوار من أن القلاع والحصون لا يجرى فيها استحكامات جديدة . والغريب أن الأميرال طلب فى انذاره الجديد أن يسلم الثوار كل الحصون والقلاع إلى الجنود البريطانيين فى ظرف ساعات معدودة والا فسيضطر الأسطول إلى ضرب الاسكندرية ومن فيها ، وكان ذلك بعد أن وصل الخديوى توفيق إلى الاسكندرية ليكون فى حاية الأسطول الإنجليزى وقريباً من الجنود البريطانيين ، وبسبب الذعر المصطنع فى مصر من جانب الانجليز وصل أيضاً إلى مدينة الاسكندرية عشرات الآلاف من الأجانب الذين صور لهم البريطانيون أن حياتهم أصبحت فى خطر بل أن عدداً كبيراً من النساء والأطفال التجأ إلى سفن الانجليز ليكفونوا فى مأمن من الأحداث المنتظرة كما كانوا يدعون .

ولم يكن هذا كله سوى خديعة من خدع الإنجليز لإثارة القلق والاضطراب بين الأجانب والمصريين فى الاسكندرية الذين كانوا يعيشون فى أخوة ووثام قبل أن يتطور الموقف ويتدخل الانجليز كطرف للخصومه .

أرتبكت إذن أمور الحياة فى الاسكندرية وشلت حركتها وأصبح كل من الفريقين - المصريين والأجانب - يتوجس خيفة من الآخر ، كما أصبحت المدينة بمثابة برمبل من البارود لا يتقصه إلا شرارة بسيطة لكي ينفجر ؛ وهذا هو الذى حدث بالفعل ، إذ قبل أن تنتهى مدة الانذار

البريطاني . وقع شجار بين أحد الماططين وأحد السكندريين بسبب الخلاف على أجرة حمار استأجره الماططى ليقوم بنزلة في المدينة ولم يعط صاحبه الأجر المعتاد ، فصمم صاحب الحمار على أن يأخذ الأجر كاملا ورفض الماططى ، ولم يكتف بالرفض ولا بالاهانات الكلامية التى وجهها إلى صاحب الحمار ، بل إنه أخرج سكينا من جيبه وطعن به المكارى طعنات عدة فى أماكن متعددة من جسمه جعلته يهوى إلى الأرض مدرجا بدمائه . وعندئذ لم يستطع المواطنون المصريون أن يروا هذه الجريمة ترتكب ضد مواطن لهم أمام أعينهم دون أن يهبوا لأخذ ثأره والانتقام من الماططى ، غير أن الماططى أمام تجمع الناس حوله أستطاع أن يهرب من مكان الجريمة تحت ستار الفوضى ويلتجئ إلى أحد بيوت الأجانب كى يحتوى فيه من غضب المصريين الذين لاحقوه . وتجمع المصريون أمام هذا البيت فاستقبلهم سكانه بوابل من الرصاص الطائش يخرج من الباب ومن النوافذ ودوى الحبر فى المدينة فاعتصم كثير من الأجانب فى بيوتهم يلقون الرصاص بدون تمييز وهجم عليهم المصريون غير عابئين برصاصهم ، وهكذا وقعت مجزرة بشرية مؤلمة فى ذلك اليوم قتل فيها نحو ٥٠ أغلبهم من الأجانب ، كما جرح فيها نحو ٧٠ أغلبهم من الأجانب أيضا . ولم يكن الانجليز ينتظرون أحسن من هذه الفرصة لكى يقوموا بتنفيذ مؤامراتهم ، بل لأنهم اعتبروا هذه المجزرة نجاحا كبيرا لمؤامراتهم . هذا من جانب الانجليز الذين لا يغيثهم إلا الصيد فى الماء العكر وإلا تنفيذ مطامعهم الخبيثة ولو كان ذلك على حساب الأشلاء والضحايا من الأبرياء .

أما المسئولون من المصريين فقد تألموا لهذه الحادثة ورأوا فيها أخطارا

تهدد أمن البلاد وأستقلالها ، كما رأوا فيها أيضاً مأساة تفسد الروابط الوثيقة بين المصريين والأجانب الذين كانوا يعيشون في وئام جنباً إلى جنب ويعملون سوياً على راحة السكان وخدمة المدينة . ومن أجل ذلك حاولوا اصلاح ذات البين وانهاء هذا الموقف المتوتر فانفقوا على عقد اجتماع يضم فريقاً من المصريين ومن قناصل الدول الأجنبية لـيروا فيما بينهم أحسن الوسائل لوضع حد لهذه التصرفات الطائشة .

وتم الإجماع ودارت المناقشة في الموقف وأظهر المصريون رغبة صادقة في إرضاء الأجانب والتنازل لهم عن كثير من الحقوق والمطالب وكل ما كانوا يرجونه ويتمسكون به هو أن توكل حماية المدينة ومن فيها الى الإداريين من المصريين مع إعطاء كل التعهدات الممكنة لطماننة الأجانب وتأمين حياتهم وممتلكاتهم . وكاد أمر الصلح يتم بين المجتمعين ، ولكن القنصل الانجليزى لم ترضه كل التنازلات من جانب المصريين ماذامت حماية المدينة ستكون من مسئولياتهم ، فانشق على المجتمعين من مصريين وأجانب وخرج من الاجتماع غاضباً معلناً عدم رضاه عن هذه التسوية ، وتبعه في الغضب والخروج القناصل الفرنسى الذى كانت بوارجه أيضاً مع البوارج البريطانية خارج ميناء الإسكندرية .

وحرصاً من جانب المصريين الراغبين في المسألة إلى أبعد حد على ألا تتسع شقة الخلاف فتتطور الاحداث وتزداد الهوة بين الطرفين ، نقول ، وحرصاً من جانب المصريين على ذلك ذهب وفد منهم لمقابلة الاميرال البريطانى وعرض عليه نوعاً آخر من التنازلات التى يمكن الموافقة عليها دون أن يكون فيها مايجرح شعور المصريين أو يخدش كرامتهم ،

ذلك أنهم أظهروا له موافقة الحامية المتوط بها أمر الدفاع عن مدينة الاسكندرية على إنزال بعض المدافع من عدد من الحصون وإرسال بعض الجنود البريطانيين إلى هذه الحصون ليشرفوا بأنفسهم على إنزال المدافع وليروا بأنفسهم أنه - كما ذكروا من قبل - لم يطرأ على تلك الحصون أى نوع من الاستحكامات أو من التحسينات فى وسائل الدفاع . غير أن الأميرال ركب رأسه وصمم على ضرب المدينة بعد فوات مدة الإنذار إذا لم تجب جميع طلباته . وإمعانا منه فى الخطر والاستهتار وعدم الاكتراث بالتخريب وضياع الأرواح أضاف على طلباته الأولى طلبات فيها قسوة وعدم مبالاة وتظهر فى نفس الوقت مدى تصميمه على ضرب المدينة .

وأمام ذلك رأى المصريون أنهم فى مأزق يستحيل عليهم فيه أن أن يلبوا هذه الطلبات فانصرفوا من عنده وأبلغوا زملاءهم بتفاصيل الموقف وفى آخر دقيقة من مدة الإنذار أصدر الأميرال أمره بضرب الاسكندرية واستمر هذا من الصباح حتى الساعة السادسة بعد الظهر فدكت الحصون والقلاع ونشرت قذائف البوارج الحربية الموت فى أرجاء المدينة . كما نشرت كذلك الحرائق والتخريب والدمار . وبعد هذا اليوم المشؤم لم يجد الانجليز صعوبة فى إنزال جنودهم واحتلال المدينة . والذى يجب أن نعلمه هو أن رجال الحامية من المصريين لم يذعنوا لضغط الانجليز ولم يتركوا أماكنهم فى الحصون والقلاع واستمروا يدافعون ببسالة منقطعة النظر حتى نفدت ذخيرتهم أو دكت الحصون فوق رؤوسهم . ولقد شهد لهم أعداؤهم من البريطانيين والفرنسيين بهذه البطولة النادرة وبتلك الجرأة التى لا تهيب أخطار الموت ، ولا تفرط فى حق الوطن ولا تعدل أداء

الواجب بأى شيء آخر .

وصل الانجليز إلى مآربهم فاحتلوا المدينة وأنزلوا جندهم فى الأماكن الحساسة منها ، وكانت حجتهم فى ذلك أمام الرأى العام هى حماية الخديوى توفيق ، الحاكم الشرعى للبلاد من الثائرين العرايين ، وكذلك حماية أرواح الأجانب من الفوضى المنتشرة فى البلاد ، ولكن كان من الواضح جدا أن الناس جميعا يعلمون أنه لولا تدخل الانجليز ومحاولتهم لإفساد الجو السياسى فى مصر لما حدث شيء من ذلك .

لم يجد العرايون عندئذ بدا من مغادرة مدينة الاسكندرية حقنا للدماء وبعدا عن الإثارة والاستفزاز ومحافظة على ما بقى فيها بعد ذلك اليوم المشؤم فانسحبوا إلى كفر الدوار يقيمون هناك التحصينات ويستعدون للقاء آخر مع الانجليز دفاعا عن البلاد واستقلالها ومالها من حق عابهم وكرامة عندهم . ولم يخطر ببال العرايين أن الحرب قد انتهت باحتلال الانجليز مدينة الاسكندرية ، كما لم يخطر ببالهم أبدا أنهم بانسحابهم من الثغر قد هزموا أمام الانجليز ، ويبدو أنهم بانسحابهم من الاسكندرية كانوا يبحثون عن موقع مختار لهم بالنسبة للوقعة الحربية القادمة .

أما الانجليز فقد بدأوا يتوعدون إلى الخديوى توفيق وإلى رجال حاشيته ، وأخذوا يؤمنون موقفهم ويظهرون رغبتهم فى إصلاح ما أفسدته الحرب فى المدينة . ولكنهم فى نفس الوقت كانوا يعدون العدة للقضاء نهائيا على الثورة العرابية ولتشكيل سلطة البلاد من أفراد يطعّمون إلى ولائهم ويعتمدون عليهم فى تنفيذ أغراضهم وتثبيت سلطانهم .

ولما لم يكن ما لديهم من السلاح والرجال كافيا لمواجهة العرايين والتغلب

عليهم فقد ركنوا إلى استعمال الخديعة في الحرب كدأبهم دائما في جميع حروبهم التي خاضوها مع الشعوب ، فوضعوا خطة جديدة وصنعوا ما يأتي :-

أولا - طلبوا سرا وبالحاح من بريطانيا إمدادات عسكرية وعتادا حريا ليستطيعوا بواسطته التغلب نهائيا على عراقي ومن معه من الثائرين الذين أخذوا في تقوية مركزهم خارج الاسكندرية في منطقة كفر الدوار .

ثانيا - أذاعوا في الناس أنهم يريدون احتلال منطقة أبي قير الاستراتيجية ، ولكي يلبسوا هذه الخديعة ثوب الصدق أرسلوا أغلب سفن أسطولهم نحو الشرق بمحاذاة الشاطئ وأعلنوا أنهم سينزلون جنودهم هناك وما كان أحد يشك إذ ذاك في صدق هذا القول بناء على تلك المقدمات وعلى هذه المناورة البارعة .

ثالثا - عملوا على أن تصل سفنهم إلى أبي قير ليلا وأن تظهر هناك لمكل من يريد رؤيتها وبقيت في منطقة أبي قير حتى الصباح الباكر ، غير أنها رحلت من هذه المنطقة واتجهت نحو الشرق دون أن يعلن عن السبب ولا عن الوجهة الجديدة للأسطول .

رابعا - أرسلوا فرقة من جنودهم في الاسكندرية إلى كفر الدوار معلنين أنهم قد عزموا على محاربة العراقيين هناك والقضاء على ثورتهم . وحينما تصدى لهم العراقيون أخذوا في التقهقر مظهرين الهزيمة وأسرعوا في الارتداد إلى الاسكندرية معلنين أنهم لا طاقة لهم بمحاربة العراقيين بهذا العدد من الجيوش البريطانية وأنهم رجعوا إلى الاسكندرية ليستعدوا بالعتاد والرجال لملاقاة العراقيين . وبعد زمن طويل جاؤا إلى كفر الدوار مرة أخرى لملاقاة الثوار ، ولكنهم أعادوا الكرة وأظهروا الهزيمة أمام العراقيين ثم ارتدوا

إلى مدينة الاسكندرية ، وكل ذلك في الواقع لم يكن سوى خديعة حربية . أرادوا من ورائها شغل العرايين في منطقة كفر الدوار فقط وترك الميادين الأخرى مفتوحة وبدون دفاع أو تحصين . ثم ظهرت الحقيقة من ذلك : أنهم كانوا يريدون من وراء هذه الخديعة إنزال جنودهم في منطقة القنال وإتلاها عسكريا لكي يتيسر لهم مهاجمة العرايين من الخلف بعد أن حصنوا خط دفاعهم الأمامي في كفر الدوار في مواجهة الاسكندرية .

وانطلقت الخديعة ونجح الانجليز في احتلال منطقة قناة السويس بينما شغل العرايون بالإعدادات الحربية في منطقة كفر الدوار وبدلوا في هذه الإعدادات كل إمكانياتهم المادية والمعنوية ظنا منهم أن المعركة الفاصلة بينهم وبين الانجليز ستكون في كفر الدوار لا في مكان آخر ، ولم يدركوا أن البريطانيين يخادعونهم ويفترون بهم ويبيتون النية لمهاجمتهم من الخلف بعد احتلالهم لمنطقة القنال دون قتال ، كما لم يدركوا أيضا أن هؤلاء البريطانيين الذين كانوا يقومون بمناوشتهم وتضليلهم في الاسكندرية لم يكونوا سوى ستار يخفي وراءه شرك الصيد وأساليب الخداع .

نجح الانجليز في إنزال جنودهم في منطقة القتال واحتلوها دون مقاومة تذكر ، ومن هناك زحفوا إلى داخل البلاد وهم في أتم استعداد حربي من ناحية الرجال ومن ناحية العتاد . وكانت المفاجأة كبيرة بالنسبة للعرايين فاضطربت الأمور أمامهم وحاولوا ما استطاعوا أن يوقفوا تقدم الانجليز ، ولكن جبهة القتال قد اتسعت عليهم وأفلت من أيديهم زمام التحكم في المعارك . وعندئذ سهل على الانجليز وضع حد للثورة العراية وتسيير دفة الحكم في البلاد كما كانوا يريدون . وليس من شك في أن المأساة التي

انتهت بها الثورة العرابية كانت مدعاة لكثير من المناقشات ولعدد من التساؤلات ، غير أننا لن ندخل في تفصيل ذلك وسيكون موضوع اهتمامنا هو التحدث عن نتائج هذه الثورة العرابية .

نتائج الثورة العرابية

على ضوء ما رأيناه في ثورة عرابي ومراحل تطورها وما يمكن أن تكون قد أحدثته في المجتمع المصري نستطيع أن نسأل الآن أنفسنا في صراحة وبدون تأثير باعتبارات خاصة : هل نجحت ثورة عرابي أم فشلت ؟ فإذا كانت قد نجحت فما هي مظاهر النجاح التي يمكن أن نلمسها في المجتمع المصري ؟ وإذا كانت قد فشلت فما هي النتائج التي ترتبت على فشلها ؟ هذه هي الأسئلة الملحة التي يتطلبها الموقف ويحتاج إليها الدارس ، والإجابة عليها ستكشف عن الحقيقة وتبين مدى أبعادها .

ليس من شك في أن من الصعب جدا أن نحكم على ثورة ما بالنجاح المطلق أو بالفشل المطلق ، ولكن الناس قد اعتادوا في الكثير الغالب أن يحكموا على الأشياء بناء على مظهرها العام دون التعمق في التحليل ودون الإحاطة بجميع الجوانب القريبة والبعيدة والظاهرة والخفية . ومن هنا يظهر في أغلب الأحيان عدم الدقة والصدق في تلك الأحكام العاجلة ، وذلك بسبب عدم التعمق في تقصى الأسباب أو بسبب الاكتفاء بالمظهر الخارجي الذي تمثلت فيه هذه الأشياء ثم انتهت إليه .

وبناء على هذه الخطأ التي يمكن أن تقاس بها الأمور وأن تفهم على حقيقتها نستطيع أن نصدر حكما بلا تأثير وبلا تحيز على الثورة العرابية بعد أن استعرضنا أسبابها وتبعنا مراحل سيرها والأدوار التي تخللت تلك

المراحل وبعد أن شاهدنا النتائج التي تمخضت عنها . حكمنا إذن على هذه الثورة العراية وتقديرنا لظروفها وملابساتها . بتبينه القارىء فيما يلي : -

في الواقع أن هذه الثورة لا يمكن أن نعتبرها فاشلة على طول الخط بالرغم من أن المظهر العام لها يصور المشل ، ولا يمكن كذلك أن نعتبرها ناجحة على طول الخط لأن أهم النتائج المترتبة عليها تثبت عدم صحة هذا الحكم ، وإنما نستطيع أن نقول إن هذه الثورة قد نجحت في بعض الجوانب وفشلت في البعض الآخر منها . وسنحاول الآن في إيجاز أن نبين جوانب النجاح وجوانب الفشل :

لقد نجحت الثورة العراية في أنها تمكنت من إيقاظ الشعور الوطنى فى المجتمع المصرى وإفهام الناس على أوسع المستويات حقيقة ما كان يجرى داخل الإدارات الحكومية من محسوبية وفساد واستغلال بالنسبة للأجانب وأصحاب الحظوة وما كان يجرى فى داخلها أيضا من حرمان وتضييق واحتقار بالنسبة لأفراد الشعب وأصحاب الوطن الحقيقيين ، وبجانب هذا قد تمكنت الثورة العراية أيضا من خلق نوع من الوحدة الوطنية تجمع أفراد الشعب على مفاهيم جديدة لم يكن لها وجود من قبل وتعمل لغايات واضحة وأهداف محددة . لعل أهمها استرداد بعض الحقوق التى احتكرتها العناصر الأجنبية وحرمت منها العناصر الوطنية ظلما واستبدادا ، والتعريف لدى أولى الأمر بأن الشعب ليس كما كانوا يتصورونه من الجهل بحقيقة ما يصنعون ومن التفاضى عما كانوا يعملون ومن التفريط فى حق الوطن والمواطنين . كل هذا فى الواقع يعتبر كسبا للشعب من وراء ثورة عرابى ، وهو كسب أدبى كبير استغلته الطبقات الشعبية فيما بعد بطريقة متواصلة

فكانت تنادى بالإصلاح وتحسين الوضع في البلاد من وقت لآخر ، وكانت ثور على الأوضاع القائمة الجائرة من حين لآخر . كما أن الطبقة الحاكمة قد بدأت تأخذ في اعتبارها موقف الشعب منها ، وتنبهه ويقظته إلى تصرفاتها وأعمالها . ومن أجل ذلك لجأت إلى سياسة جديدة تقوم على بذل الوعود للإصلاح وعلى التنازل عن بعض حقوقها وامتيازاتها كلها نادى الشعب بوجوب الإصلاح أو تحرك لإشعال نار الثورة . وسنرى بعد قليل حينما نتحدث عن الوضع العام في مصر أثناء النصف الأول من القرن العشرين كيف استمرت هذه السياسة تمارس من جانب الأسرة العلوية ومن يدور في فلكها من قطاعيين والمستعمرين حتى يطفح الكيل وينفجر غضب الشعب في ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ م

والآن نريد أن نعرض لمظاهر الفشل التي منيت به الثورة العراقية :-

إن مظاهر الفشل في هذه الثورة كثيرة أيضا منها تدخل الانجليز المباشر في الإشراف على أمور المجتمع وفي إدارة الحكم بالبلاد وفي تسيير دفة هذا الحكم وفق مصالح ورغبات الامبراطورية البريطانية دون أدنى اعتبار لمركز الوطن ومصالح الرطنيين . ومنها تولى الانجليز بأنفسهم حماية الأجانب في مصر بما جاب للوطنيين كثيرا من المصاعب المادية والمعنوية . ولقد كان معنى ذلك أن أنشئت دولة أجنبية في داخل الدولة المصرية تدير أمور الأجانب بغير ما تدير عليه أمور الوطنيين وتقاضيههم بقوانين يخالف القوانين التي يتقاضى بها الوطنيون ، وكان ذلك كله يتمثل فيما كان يجرى داخل المحاكم المختلطة وفيما كان يحدث بين الرعايا الأجانب والرعايا المصريين خصومات وخلافات . ومنها استسلام الأسرة العلوية إلى الانجليز

واعتقادها بأنه لا بقاء لها في حكم مصر الظاهري إلا بسند وحماية من البريطانيين مما جعل الحلاف والبعد يتزايد بين الأسرة المالكة وسائر طبقات الشعب . ومنها العزلة التي فرضت على مصر بعد هذا التدخل الفعلي من جانب الانجليز فانقطعت كل أسباب الصلات بين مصر والعثمانيين من ناحية ثم بين المصريين والشعوب العربية الأخرى في أفريقيا وآسيا من ناحية أخرى ، وبواسطة هذه العزلة أصبحت مصر لا تكاد تحس بما يجري بشأن مصالحها في العالم الخارجى ، بل إن بريطانيا نفسها أخذت على عاتقها أن تمثل بواسطة سفرائها وديبلوماسيها مصالح مصر والمصريين في البلاد الأجنبية كما كان يجري تماما بالنسبة للمستعمرات البريطانية ، وتبعاً لهذه العزلة أصبحت مصر بمثابة سوق مفتوحة لجميع الإنتاج الغربى وبصفة خاصة الإنتاج البريطانى ، كما أصبحت مراردها الاقتصادية بمثابة وقف خاص للامبراطورية البريطانية . ومنها إبعاد طائفة من خيرة المصريين فى الجيش المصرى أو التشكيل بهم جزاء ما صنعوا لخير بلادهم ومواطنيهم . ومنها تشويه سمعة مصر فى الخارج بطريقة مفرضة والتشهير بالثورة العرابية وإظهارها بمظهر التجنى والتمرد والعصيان .

هذه هى مجمل مظاهر الفشل ، وقد تقدم الكلام عن مظاهر النجاح للثورة العرابية .

ومظاهر الفشل هذه تدعونا إلى التساؤل : لماذا منيت الثورة العرابية بالفشل الحربى ؟

الواقع أن هناك أسباباً متعددة ولكن يمكن أن نجملها فيما يأتى :-
أولاً - عدم رسم خطة ثورية واضحة المعالم محددة الأهداف . وإن من

يدوس تاريخ الثورة العرابية ويلاحظ مراحل سيرها ترتسم في ذهنه صورة غريبة مهوشة عن هذه الثورة ، يرتسم في ذهنه أن هذه الثورة كانت تفرض نفسها حربيا على العرابيين وليس العرابيون أنفسهم هم الذين كانوا يفرضون الثورة ، وإلا فكيف تفسر مجرى الأحداث التي تلت تقديم عرابي باشا لمطالب العسكريين المصريين للخدوى توفيق ؟ لقد كان هذا هو الموقف الهجومى الوحيد فى الثورة العرابية ومن بعده قد لزم العرابيون موقف الدفاع ، فحينما بدأ الأسطول البريطانى يضرب مدينة الاسكندرية خرج العرابيون منها للتحصن فى منطقة كفر الدوار واستمروا هناك يتلقون الهجمات الصورية من جانب الانجليز ومكثوا فى هذا الموقف هوجموا من الخلف أيضا فوق تصديهم للدفاع عن الهجوم المزعوم من جهة الاسكندرية وبواسطة شرذمة قليلة من الجنود البريطانيين .

ثانيا - عدم الاستعداد السكاني من الناحية العسكرية للقيام بهذه الثورة ، فكانت كلها سلسلة من المفاجآت التي لم تكن منتظرة للعرابيين وعدم الإدراك العميق للوسائل الحربية لدى البريطانيين مما جعلهم يخدعون بسهولة أمام الدهاء الحربى الانجليزى . خدعوا حينما تصوروا أنهم لن يهاجموا إلا من ناحية الاسكندرية فانصرفوا بكل طاقاتهم يحصنون مواقعهم فى كفر الدوار من جهة مدينه الاسكندرية فقط متصورين أن العدو لن يأتيهم من جهة أخرى . وخدعوا حينما أعلن الانجليز أن أسطولهم سيحتل منطقة أبى قير ويمكث هناك فيها فتصوروا أن منطقه الاسكندرية وأبى قير شىء واحد وأنهم يستطيعون التصدى للانجليز وهم فى كفر الدوار إذا ماجأوا من هنا أو هناك . وخدعوا حينما ظنوا أن الانجليز سيكتفون بما أحرزوه من نصر فى ميناء الاسكندرية وفى إنزال جنودهم بها ، وأنهم سيقون هناك

دون التفكير في طلب الامدادات الحربية والعسكرية لكي يقضوا على الثورة العراقية قضاء كاملا فتنتقل أيديهم في سائر البلاد . وخذعوا حينها اختفى الأسطول البريطاني من منطقة أبي قير واتجه إلى الشرق دون إعلان عن وجهته ولم يقدروا أنه ذاعب إلى منطقة القنال لكي يحتلها فيسهل عليه أن يهاجمهم من الخلف أو يفتح لهم جبهة أخرى من جبهات القتال . كل هذا كان يمكن تجنبه لو أن الثورة العراقية كانت تسير وفق مخطط حربي مرسوم يتوقع الهجوم من أي مكان وينتظر القتال في أي موقع .

ثالثا - عدم الإعداد المعنوي لهذه الثورة ، ونعني بالإعداد المعنوي رجال الخبايا الذين يستطيعون أن ينقلوا إليهم أخبار العدو وتحركاته وما يجري في جبهات القتال ، وبعض العناصر الوطنية المخلصه في الخارج لكي يقوموا بالدعاية لدى الأمم الأخرى ، ويكونوا عتمة اتصال بينهم وبين حكومات تلك الأمم التي لا ترى لمصالحها منفعة في وجود الانجليز في وادي النيل ، ولكي يضطلعوا بعقد صفقات من المواد الحربية الحديثة يمدونهم بها .

وليس ينبغي على أحد قيمة هذا الإعداد المعنوي وأثره في رفع الروح المعنوية لدى المقاتلين وإثارة الرأي العام ضد الغاصبين المعتدين .

رابعا - تخلى بعض المسؤولين عن مسؤولياتهم في تلك الظروف الحرجه بما أحدث نوعا من الفوضى في داخل البلاد فزادت بهذا مسؤولية العراقيين وارتبكت الأمور أمامهم وشغلوا بأمور البلاد الداخلية بالإضافة إلى مشغوليتهم الكبرى التي كانت تستلزمها الثورة ويحتملها عليهم مواصلة القتال . وبعي على رأس ذلك كله نجاح الانجليز في الإتيان بالحدوي ترفيق من القاهرة إلى الاسكندرية ووضعه تحت حمايتهم وفي حراستهم مما أتاح للانجليز الادعاء

بأنهم يدافعون عن العرش وعن الحكومة الشرعية في البلاد ، وأسبغ على
على أعمالهم صبغة الأعمال المشروعة في نظر من يجهلون حقيقة الوضع وجوهر
القضية في مصر . وكان من السهل على العراقيين أن يحولوا بين الخديوى
وبين استيلاء الانجليز عليه للعمل والمصرف باسمه .

خامسا - وجود بعض العناصر الخائنة في البلد مما أفسد على العراقيين
خططهم وكثيرا ما جعلهم في حيرة من أمرهم ، وعلى عكس ذلك سهل على
الانجليز مهامهم في إدارة البلاد كما يشتهون أو في سير القتال والنحك في
معاركه كما يريدون . ونحن جميعا ندرك تماما مبلغ ما يحدثه هؤلاء الخونة في
كل حركة من حركات الإصلاح أو في كل عمل إيجابي يتصل بمنفعة البلاد
ومستقبلها .

القسم الثالث

- ١ - ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢
- ٢ - عرض عام لأحداث النصف الأول من القرن العشرين
- ٣ - هل كان يمكن وضع اصلاح اجتماعى فى مصر بدون ثورة ؟
- ٤ - ماهى العوامل المتعالفه ضد مصالح الشعب فى مصر ؟
- ٥ - أهم نتائج ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

تعتبر ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ النتيجة الحتمية للفساد الذى استشرى فى مصر فى خلال النصف الأول من القرن العشرين وللسياسة العقيمة التى كانت تمارس فى البلاد أثناء تلك الفترة . هذه السياسة التى كانت تقوم على الطبقة المجحفة ، فتعمل لحساب طبقة واحدة هى الطبقة الملكية ومن يدور فى فلكها من الإقطاعيين والرأسماليين ولإرضاء فئة واحدة هى فئة المستعمرين وعلى رأسهم ملك البلاد .

أما مصالح الشعب وحرية الوطن ومستقبل البلاد ... كل ذلك لم يذكر إلا لماما وحين يذكر لم يمكن يقصد منه إلا التزويق والتفادى . هذه السياسة التى أسست زمام البلاد ومواردها إلى غير أبنائها وكانت تعمل على تفريق الكلمة بدل تكتلها وتوجيهها إلى العمل الجاد والصالح العام والنفع الأكيد ، ولقد بلغ أمر هذه السياسة أنها استطاعت أن تفرق بين أفراد الأسرة الواحدة ، بل بين الأخ وأخيه فتجعل منهم أعداء متنافرين متباغضين بعد أن كانوا أخوة متصافين متآلفين .

هذا هو الجانب السياسى الذى كان يسود مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

أما الجانب الاقتصادى فكان أظلم من ذلك وأمر : نصف فى المائة يملك ويتحكم فى نصف موارد البلاد كلها ودرع ٩٩ ٪ يملك النصف الآخر من تلك الموارد . ولو أن أموال النصف فى المائة كانت تنفق فى داخل البلاد ويعود نفعها على بعض الأفراد لكان الخطب وسهل الاحتمال ،

ولكنها كانت تنفق في الخارج وعلى من لا يستحقون من أبناء الشعوب الأخرى .

ولقد رأينا صورة بشعة من ذلك حينما كنا في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وكان فريق من المصريين هناك يتضورون جوعا ولا يجدون الوسائل الضرورية للحياة كي يواصلوا دراساتهم ويطمئنا أبحاثهم ورسائلهم . ومع ذلك كانت الأموال المصرية تنفق هناك بالآلاف ، بل بالملايين من أولئك الذين اعتادوا تنظيم زيارات دورية إلى فرنسا من الملكيين والوزراء ورؤساء الحكومات والإقطاعيين حيث تمتلئ بهم الفنادق والملاهي والبارات وساحات الميسر ، وتزخر بهم الشواطئ وميادين السباق وبيوت اللهو والمتع الرخيصة المبتذلة فتبعثر الأموال المصرية ذات الدين وذات الشمال . وكنا نسمع عن كل هذا ونحن على مقربة منهم فيحز هذا في نفوسنا ويزداد غيظنا وسخطنا وكنا نذكر حالة الشقاء والبؤس التي يحياها ذونا ومواطنونا في مصر فتلهب مشاعرنا ويعمق الحقد وتزداد المرارة في أنفسنا ونتمنى حدوث ثورة في مصر على نمط ما حدث في فرنسا نفسها لكي تطيح بهؤلاء وأولئك وتعيد الحق إلى أهله والأوضاع إلى أصحابها وتقذ مصر من هذه الورطة السياسية والاقتصادية التي تردت فيها .

وفوق هذا فقد كان الجانب الاجتماعي في مصر ضحية لتلك السياسة المنحرفة وهذا الاقتصاد المبدد : ملايين الشعب في فقر مدقع وضيق شديد محرومة من وسائل الرعاية ووسائل الثقافة ووسائل العلاج ، بل محرومة من الانتفاع بما تنتجه من كدها وتعبها وعرق جبينها .

وكان المتأمل في هذه الأوضاع إذ ذاك يخيل إليه أن مصر بما فيها

من موارد وبن فيها من مصريين كانت مسخرة لخدمة واثراء هذه الفئة من الملاكين والحكام الإقطاعيين والمستعمرين .

كل هذا كان من غير شك يؤذن بثورة ، بل يحتم ثورة تحمل هذه الفوارق المتباعدة بين الطبقات وتفتح الطريق أمام المصريين ليكشفوا عن حقيقتهم التي تراكت عليها عبر الزمن أصدااء الضغط والظلم والاستبداد ، وعن طاقاتهم وملكاتهم في الباء وفي الخلق والابتكار .

في وسط هذه الأوضاع العجيبة ونلك الرياح الخائقة فكر فريق من رجال الجيش المصرى في موضوع اثورة ثم أخذ يخطط لها بإحكام ، وبعد لها بدقة منتفعا بما مر على مصر من تجارب مرة في محاولات الإصلاح السابقة . وحينما أتاحت الفرصة وتهاأت أسباب الثورة فيها هذا الفريق في ليلة الثاني والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ وأخذ ينفذ ما رسمه لسيرها بتدبر وإحكام ودقة . ولقد كان تجاوب الشعب مع هؤلاء الشائرين يتجاوز كل خيال وكل تقدير ، فسارت اثورة في طريقها : وفي خلال أيام معدودة تخلصت البلاد من الملكية المتعفنه الطاغية ، رأس البلاء وقمة الفساد ، ثم شرعت في هدوء وتصميم في تنفيذ ما بقى أمامها من برامج ومشاريع فأطاحت بالاستعمار وعالجت قضايا الإقطاع والاحتكار ، وقضت على الفوارق بين الطبقات . وسخرت الموارد الوطنيه فى التعمير والبناء والإصلاح وحدث من ظلم الظالمين ، وهيات الفرص للعاملين المخلصين ونشرت ألوية العدالة والمساواة بين المواطنين ، ورفعت ما استطاعت ، من شأن الوطن فى الداخل وفى الخارج ، ولا تزال تعمل بدأب ومثابرة على تقدم مصر ونهضتها حتى تلحق بركب الأمم المتحضرة الكبيرة . فالله يرعاها

ويثبت أقدامها ويسدد خطاها ويكامل أعمالها بالتوفيق والنجاح .
إننا كما ذكرنا في مقدمه هذا البحث لن ندخل في تفصيل أحداث
ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، لأن هذا من شأن التاريخ والمؤرخين وسيكون
لتاريخ موقفه في كل ذلك ، ولأننا من ناحية أخرى قد عشنا هذه
الأحداث ، وفوق ذلك فإننا يصرفنا هذا التفصيل عن منهج الدراسة
الذى وقفنا أنفسنا على ترسيمه من الحديث بشيء من التفصيل عن الظروف
والملازمات التى سبقتها أو أحاطت بها ، ثم عن النتائج الهادية والأدبية
التي أعقبتها وأحس المجتمع بآثارها .

عرض عام لأحداث النصف الأول من القرن العشرين

لقد كانت مصر في خلال هذه الفترة الزمنية مسرحا لأحداث دامية وميدانا لخلافات ومنافسات ربما لم يحدث لها مثل من قبل في التاريخ المصري ، وكان الذى يدفع الثمن دائما لهذه الخلافات والمنافسات وتلك الأحداث الدامية هو مصر على حساب مواردها وأبنائها المصريين العاملين الكادحين . وكان يخيل لمن يعيش من المصريين فى هذه الفترة أنه أجنبي فى بلده أو أنه مستعبد للأجانب الذين يعيشون فيها ويتمتعون بغيراتها ويتحكمون فى مصيرها وفى مقدرتها .

غير أن الروح الوطنية التى أذكنتها ثورة عرابى فى أواخر القرن التاسع عشر ، والإحساس بالظلم الذى أخذ يزداد ويعمق نتيجة الثقافة والوعى لدى الطبقة المستنيرة من الوطنيين ، والمبالغة والإفراط فى الاستغلال والتحكم والإذلال من جانب الملكيين والمستعمرين والحكام والإقطاعيين كل هذا كان بمثابة ضوء من الأمل ينير فى الظلام ، وطاقة من القوة تلهب حماس المخلصين لقضية الوطن فلم يسكتوا عما لحق بهم من ضيم ، ولم تهدأ حركة الثورة فى مدى هذه الفترة ولم يخفت صوت المناذاة بتغيير الوضع والإصلاح .

وهكذا وجدت المحاولة الأولى لذلك فى أوائل القرن العشرين على يد الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر الأستاذ محمد عبده ومن التف حوله من رجال العلم ومن كان يصغى إلى آرائه من رجال السياسة . ثم وجدت

المحاولة الثانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى التي كلفت البلاد ثمناً باهظاً من مواردها وأبنائها ، وكانت هذه المحاولة على يد سعد زغلول الذي استطاع أن يجمع حوله عدداً كبيراً من الساسة ورجال العلم وطلاب المعاهد المختلفة وقدرًا غير قليل من التجار والموظفين والفلاحين . ثم وجدت المحاولة الثالثة في الثلاثينيات من هذا القرن يوم اشتد نداء المصريين بـ « الجلاء التام أو الموت الزؤام » .

واستمرت هذه المحاولات تسير الأيام حتى قامت الحرب العالمية الثانية وغدت مصر ميداناً من ميادينها ومسرحاً لاخطارها وأحداثها ، وأخذت انجلترا ، كدأبها في كل المحاولات السابقة ، تبذل الوعود بالاستجابة إلى كل مطالب المصريين بعد انتهاء الحرب لتهدئة الخواطر وضمان الأمن والاستقرار في أنحاء البلاد .

ولم تسكد تنتهى الحرب العالمية الثانية حتى شرعت العناصر الوطنية في مصر تعد العدة للحركة والمطالبة بالوفاء لتلك الوعود ، فعبأت الرأي العام ، وطالبت السياسيين بالوقوف صفاً واحداً أمام الملك وأعدوانه وأمام المستعمرين ومن يدور في فلكهم ، وشرعت تتلمس الفرص للناداة بحقوقها ولإظهار غضبها وصخطها على ما تراه من مظاهر المغالطة والفساد والانحلال .

وكان المنتظر أن تمضى هذه الحركة الثورية قدماً وأن تفرض نفسها على العناصر الرجعية وعلى الأساليب البريطانية الخداعة ، ولكنها دخلت في نفس الحلقة المفرغة التي اعتاد الانجليز أن يدخلوا فيها كل الحركات الإصلاحية أو الثورية منذ ثورة عرابي ، إذ لجؤوا إلى المماهلة والتسويق

في المفاوضات أو في تنفيذ ما قطعوه على أنفسهم من عهود كانوا في أزمة الحرب مع الألمان والايطاليين وفي ضيق خانق بالنسبة لتكوين جيوشهم وتوفير الأمان لهم في المؤخرة ليستطيعوا مواجهة العدو وخوض المعركة في الأمام . ومن ناحية أخرى لجؤوا أيضاً إلى سياسة تفتيت الكتل وتفريق الكلمة وتمزيق الصفوف بين رجال السياسة ، ومن الحق أن نقرر هنا أن الملك وأعوانه قد ساعدوهم في تنفيذ هذه السياسة إلى حد كبير ، فأصبحت رئاسة الحكومة أهم مطمح تتوق إليه نفوس الأحزاب السياسية ، وإرضاء المستعمرين والملكيين أبعد هدف يسعون لتحقيقه والوصول إليه . وهكذا أصبح الملك يلعب برئاسة الحكومة على عقول السياسيين ويغازل بها مطامعهم وأهواءهم وأنايتهم ، فأخذ يعين على كراسي الحكم اليوم من كان ساخطاً عليهم بالأمس ، وينزع مقاليد الحكم من أيدي من كان راضياً عنهم في الماضي ليسلمها في الغد إلى أيدي من كانوا يناصبونه العدا . ودخلت هذه اللعبة على رجال السياسة ، وتشبثوا بكراسي الحكم تشبثاً لا نظير له في الماضي ، فاستنفد ذلك منهم كل طاقاتهم المادية والأدبية . ومن هنا تاهت في اليبداء مطالب الشعب والرغبة في الاستقلال وفي إصلاح ما أفسدته الأوضاع القائمة في ذلك العهد . وبلغ الأمر إلى حد أن كان الملك يعين في السنة الواحدة عدة حكومات ، بل إن بعض هذه الحكومات لم يستقر على كراسي الحكم سوى أيام معدودة . وشغل الناس من جانبهم بهذه الحركة الغريبة المستمرة من التغيير وما كان يحدثه في أنفسهم من مفاجآت ، وانصرفوا هم أيضاً عن الهدف الأصلي بالنسبة لهم وساروا في نفس التيار المضطرب المتقلب الذي كان يحرف أمامه كل جهد وحيوية ونشاط .

وليس أضر على الحركات الوطنية والقومية من تفرق الكلمة وتوزيع الصفوف وبلبلة الأفكار واستمر الظلم . يطغى مع هذه الفوضى العجيبة والفساد يستشرى مع تلك الهزات السياسية العنيفة ، كما استمر الوعي يعمق لدى بعض الفئات من الشباب والتجارب المتكررة تتضج عند هذه الفئات حتى تهيأت الفرصة لثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فانفجرت على أيدي فئة واعية من خيرة هذا الشباب .

هذه هي الصورة العامة التي يمكن أن نستخلصها من أحداث النصف الأول من القرن العشرين ، وهي صورة - كما نرى - مذهلة في تشكيلها وفي ملامحها ، مؤلمة في حقيقتها وفي جوهرها :

ونسأل الآن أنفسنا بعد أن اطلعنا عليها وكدنا نراها مجسمة أمامنا لماذا أتاحت لها الفرص المواتية ؟ ومن أين توفرت لها كل العناصر الضرورية ؟ وكيف نجح الفنانون في تجميع هذه العناصر ثم في خلقها وفي إبداعها ؟ الإجابة على كل هذه الأسئلة سنراها بوضوح فيما سنتحدث عنه بعد قليل .

هل كان يمكن وضع إصلاح اجتماعى

فى مصر بدون ثورة ؟

إن وضع إصلاح اجتماعى فى بلد ما يتطلب من غير شك أن يكون الوضع فى هذا البلد مزعزعا مضطربا فاسدا كأن يكون الناس مثلا موزعين على طبقتين : طبقة تملك وتحكم وتستثمر ، وأخرى تنوء تحت أعباء الحكم والاستغلال والاستعباد ، أو أن تكون سطوة القانون مسلطة على طبقة ، وحصائته أو حمايته فى جانب الطبقة الأخرى ، كما يتطلب أيضا وجود قدر من الثقافة والوعى يعملان على إدراك ما يضطرم فى المجتمع من فساد ، ثم يترجمان عن ذلك كله فى صور تلفت النظر وتفرع السمع وتوقظ الأحاسيس وتلهب الحماس .

وبجانب هذا ينبغى أن يتوفر فى هذا المجتمع فريق من الرواد أو القادة يؤمنون بهذه الحاجة إلى الإصلاح ويقولون زعامته ويكون لديهم من الإمكانيات المادية والأدبية ما يكفى لسند مطالبهم ، ورد ما يهدد حركتهم ، وفرض إرادتهم بالقوة إن احتاج الأمر على المثبتين بالأنظمة التائهة وعلى العناصر الرجعية التى يزعجها أن تهب رياح التغيير .

هذه بالإجمال هى الأمور الرئيسية الثلاثة التى يجب أن تكون بمثابة ضمان أكيد لنجاح إصلاح اجتماعى فى بلد ما ، وهى وجود الفساد فى الوضع القائم ، ووجود الوعى الثقافى بين مجموعة كبيرة من الأفراد ثم وجود قيادة قوية ماديا ومعنويا لبلورة الحاجة إلى هذا الإصلاح وفرض الإرادة للمضى فيه . وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نستعرض

الحالة العامة السائدة في مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين وما جرى فيه من محاولات متوالية لوضع إصلاح اجتماعي يحطم دعائم الفساد ، وسنجد من خلال هذا العرض أن عناصر ضمان النجاح لهذه المحاولات لم تتوفر جميعها قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ م .

الواقع أنه منذ أوائل القرن العشرين الميلادي بدأ المجتمع المصري يحس بالحاجة إلى الإصلاح الاجتماعي في شتى مظاهر الحياة السائدة في البلاد ، وقامت حركات متوالية على أيدي فئات من المستنيرين تهدف إلى وضع أنظمة إصلاحية متحدة في ذلك سبلا سلبية إلى درجة ما ، فكانت تشرح وتبلور مظاهر الفساد في المجتمع كما كانت تنادي بالحاجة إلى الإصلاح وتضع بالفعل بعض برامج هذا الإصلاح ، غير أن الحكومات المتوالية كانت تلجأ إلى المماطلة والتسويف أملاً في تهدئة حماس المتحمسين وفي تضييع الفرصة على طالب الإصلاح ، وهكذا كانت تنتهي هذه المحاولات دون نتيجة تذكر بالرغم من الرغبة الأكيدة والأمل الجاد في الوصول إلى الإصلاح . ولعل أهم محاولة من ذلك هي تلك التي نادى بها الأستاذ محمد عبده شيخ الإسلام ورئيس الجامع الأزهر في السنوات الأولى من القرن العشرين ولكن التسويف والمماطلة من جانب الحكومة ومن يعينهم الأمر من رجال القصر ورؤساء المستعمرين في ذلك الوقت فوت الفرصة على نجاح هذه المحاولة ، وكان الشأن كذلك فيما تلا هذا من المحاولات كالمحاولة التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، والمحاولة التي ظهرت في الثلاثينيات ، والمحاولة التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية الماثلة ، وفي هذا دليل واضح على أن الإصلاح

الاجتماعى فى مصر ما كان لىتم بدون ثورة اجتماعية تهز المجتمع وتوقظ وعيه ويتوفر لها أسباب المضى وعوامل النجاح .

أولا - إن الإصلاح الاجتماعى كان لابد له أن يتم على حساب مصالح بعض الفئات القوية المتساندة وليس من السهل على هذه الفئات أن تنازل عن مصالحها من أجل الطبقات الشعبية ، وأهم هذه الفئات هى رجال القصر الملكى ، ورجال الاستعمار وكبار أصحاب رؤوس الأموال الذين تتكون منهم فى الغالب فئة رجال الحكم وطبقة الأجانب المستغلين .

ثانيا - أن محاولة كهذه فى ظروف مشابهة لابد لنجاحها من ثورة تتزع من أيدى هذه الفئات القوية المتساندة حقوق الطبقات الشعبية ، إذ لا يكتفى أبدا إعلان هذه الحقوق ومطالبة المعتصبين لها بالتنازل عنها مصليا وبصفة خاصة إذا كانت هذه المناداة من قبل عدد قليل من المستنيرين بينما الأغلبية الساحقة من أفراد الشعب كانت واقعة تحت ضغط الأداة الحكومية وأصحاب رؤوس الأموال ، ولذلك لم تكن تريد أن تشارك عمليا أو أن تساند - ولو معنويا - أولئك الذين ينادون بحقوق هذه الأغلبية ويتحدثون بالنيابة عنها ، ويتوقون لتغيير أوضاعها .

ثالثا - إن الفئات المتحالفة ضد مصالح الشعب والمتحكمة فى حقوقه وفى أقداره كانت تملك فى يدها السلطة السياسية والسلطة المادية والسلطة القضائية ولم يكن فى يد الطبقات الشعبية السكادحة سوى قوة الكثرة العددية ، ومع ذلك فهذه الكثرة العددية لم تتفق ولم تجتمع فى أية محاولة من تلك المحاولات ، وقد يما قالوا : الباطل المسلح أقوى من الحق

الأعزل ، ثم إن التاريخ لم يعرف حتى الآن فئة قوبة مستبدة تنازلت عن حقوقها - ولو كانت هذه الحقوق مغتصبة - بواسطة دهوة منطقية سليمة ، فالنفس البشرية بما جبلت عليه من الأثرة وحب التملك يعز عليها أن تنازل طوعا واختيارا .

ومن أجل ذلك كله لم يكن من الممكن في مصر أن يتم إصلاح اجتماعى يرد الحقوق إلى أصحابها ويضع حدا للاستبداد السياسى والظلم الاجتماعى والجشع المفرط دون أن تصاحب الرغبة فى الإصلاح ثورة عارمة قوية يشد أزرها الشعب وتستمد مقوماتها بما تبديه من قوة فى الحق وصلابة فى التقدم وعزيمة فى الوصول إلى تحقيق ما رسمته من أهداف .

ولعله من المهم أن نوضح الآن فى شيء من التفصيل حقيقة الوضع بالنسبة للفئات القوية المتساندة ضد حقوق الشعب ومصالحه ، تلك الفئات التى كانت بمثابة حجر عثرة دائما أمام حركات الإصلاح الاجتماعيه ترتطم به أقدام الثائرين وتتحطم عليه مقومات تلك الحركات الوطنيه المخلصه . ومن أجل ذلك أمكن أن نطلق على هذه الفئات المتساندة أعداء الشعب وخصومه .

ذلك أنه - كما ذكرنا منذ قليل - كان فى مصر فئات ثلاث متآلفة متساندة ضد الطبقات الشعبيه ، هذه الفئات هى طبقة المستعمرين ومن يعملون فى كنفهم وتحت رعايتهم من الأجانب ، وطبقة الإقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال ومن يتعاونون معهم من المسئولين ورجال الإدارة والحكم ، ثم طبقة البيت الهالك ومن ينتمى إليه من رجال الحاشيه .

وكانت هذه الفئات الثلاث متفقة دائماً في الهدف وإن اختلفت وجهات النظر فيما بينها أحياناً . ومن الظواهر المألوفة والغريبة في نفس الوقت أن بعض هذه الفئات حينما يقع في خلاف مع البعض الآخر كان يتقرب إلى مجموعة الشعب ويستعدى أفرادها ضد من يختلف معه في الرأي ، وبعد أن يهدأ هذا الخلاف وتخف حدته يعاود سيرته الأولى مع حلفائه ضارباً عرض الحائط بمصالح الشعب وبما بذله من وعود براءة معسولة أثناء الأزمة .

وهكذا يستخدم الشعب كأداة طيعة لنصرة فئة على أخرى ، وبعد أن يدفع ثمن هذا النصر من دمه وجهده وماله يجد نفسه منبوذا مستذلاً كما كان من قبل . كثيراً ما كانت تتكرر هذه الظاهرة في السنوات السابقة على الثورة ، فتارة يستخدمها البيت الهالك ليتخلص من حكومة بدأت تشعر بقوة مركزها وتعارض الملك أو رجال حاشيته في بعض التصرفات ، وتارة يستخدمها حزب سياسي خارج الحكم ضد حزب سياسي آخر يحكم البلاد لكي يصل إلى كراسي الحكم على أكتاف هذه الطبقات الشعبية ، وتارة تالفة يستخدمها الحزب الحاكم ضد إرادة البيت الهالك الذي بدأ يضيق بهذه الحكومة ويعمل على إبعادها من إدارة البلاد ، فيتقرب إلى الشعب ويظهر له أنه يعمل لنفعه ويحمي مصالحه ضد البيت الهالك وأعوانه الذين يريدون بالشعب شراً ولا يهمهم من أمره قليل ولا كثير ، والشعب بطبيعته سريع التصديق فيبدأ صراعه المرير ضد من يتآمرون على الحزب الحاكم سواء أكانوا داخل البيت الهالك أم خارجه ، ويستمر الصراع حتى ينتهي الأمر بإقالة الحكومة أو بالإبقاء عليها في الحكم ، وتكون نتيجة ذلك في كلتا الحالتين سواء ، فإذا غلب الحزب الحاكم على أمره وأبعد عن السلطة انزوى عن

المجتمع وانكسب يعالج أموره الخاصة ويرعى مصالحه الشخصية وترك الشعب وحده يتلقى الضربات المتوالية ويتحمل ألوان الانتقام الفظيع من رجال القصر ومن معاونهم من أعضاء الحكومة الجديدة . وإذا ما انتصر الحزب الحاكم ربقى فى الحكم بسبب إجماع الطبقات الشعبية على تأييده بدأ يقترب إلى البيت الالك ويخطب وده ، وأخذ فى نفس الوقت يماطل الشعب فى الوفاء بما وعده به يوم كان فى الأزيمة داعياً إلى الصبر ومتعللاً بآلاف المعاذير .

وهكذا تتكرر المأساة بفصولها المألوفة وبممثلها المعهودين والكاسب فيها دائماً هم الفئات المتحالفة ضد مصالح الشعب والخاسر فيها دائماً هو الشعب نفسه .

ومن العجيب ، بل من الأمور المضحكة التى كانت تلجأ إليها تلك الفئات لخدمة الشعب وتخدير حماسه ، بل للضحك عليه والسخرية منه هى تلك اللاعيب التى كانت تصدرها هذه الفئات فى هيئة تشريعات تضمن المحافظة على حقوق الشعب كما تضمن مشاركته فى تسيير الأمور . ولعل أهمها هى لعبة الدستور المصرى الذى تفتقت عنه عبقرية الانجليز وباركته طبقة الملاكين والسياسيين وصدرت بشأنه التشريعات والفوانين فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . فما هى الروح التى كانت تسود مواد هذا الدستور ؟ وما مدى ما كان يمكن أن يحققه من إصلاح يتجاوب مع رغبة الشعب إذ ذاك ؟ لو أننا ألقينا نظرة فاحصة على الدساتير الموضوعة فى البلاد المستقلة المنظمة والمؤسسة على دعائم حقيقية ولأهداف شعبية صالحة وعلى الدستور المصرى بعد الحرب العالمية الأولى لوجدنا أن الدستور

المصرى كان بمثابة خدعة للشعب تستغله الطبقات المتحالفة ضد مصالحه إلى أبعد حد من الاستغلال ، إذ أن المؤلف فى وضع الدساتير الحقيقية أن ترعى أولا مصالح الشعب وتدافع عنها فى لحظة وإصرار وأن تكس الجزء الأكبر من مجروداتها للتفكير والقيام بالمشروعات الهامة التى تفتح أبواب العمل أمام أكبر عدد ممكن من المواطنين والتى تهىء الفرص لإيجاد نوع من الحياة الكريمة أمام المعدمين والمحرومين . والتى تحاول بقدر الإمكان أن تخلق نوعا من التقارب بين الطبقات المتباعدة ونوعا من الضمانات المتعددة تطمئن المواطن على سلامته وحفظ حقوقه وصحته ومستقبله ومستقبل أبنائه ضد أحداث الزمن .

هذا بالإضافة طبعا إلى المصالح العليا للوطن التى تتصل بمسائل استقلاله وإن تتوفر هذه الظروف إلا إذا كانت هذه الدساتير قائمة على أسس سليمة وكان النواب فيها أحرارا فى آرائهم وأفكارهم وفى تصرفاتهم ماداموا يعملون بوحى من القانون ومقدرين لمسئوليتهم . ونضيف إلى ذلك أيضا أن يكون النواب ممثلين حقيقيين لطبقات الشعب المختلفة حتى يحسوا بأحاسيس الشعب ويدركوا آلامه وآماله .

وحينما نطبق هذه المبادئ وتلك المهام على الدستور فى مصر بعد الحرب العالمية الأولى نجده أبعد ما يكون عن جوهر الدساتير الحقيقية نظاما وتطبيقا . وبيان ذلك :

أولا - لم يكن تمثيل النواب إذ ذاك قائما على أساس حقيقى بمعنى أن النائب لا يمكن أن يكون إلا من الأغنياء ، إذ كان لا بد له أن يدع فى خزانة الدولة مبلغ ١٥٠ جنيها حتى يقبل ترشيحه ، مما كان

يحول بين النيابة وبين الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب ، كما كان لابد له أيضا أن يودع خزينته الحزب الذي يرشحه مبلغا كبيرا من المال يتمشى مع مكانته الاجتماعية وظروفه المالية ، وكان هذا المبلغ بمثابة هبة أو هدية يتصرف فيها الحزب وفقا لأغراضه الشخصية ومصالحه الخاصة .

ثانيا - لم يكن هناك أمل في النجاح للرشح إلا إذا كان مسنودا بقوة الحكومة أو بقوة القصر أو بقوة حزب من الأحزاب أو بقوة إقطاعى من الإقطاعيين الذين يهبونه أصوات عمالهم وفلاحهم الواقعين تحت سلطتهم بحيث يتصرفون فيهم كما يتصرفون فى أموالهم وأمتعتهم الخاصة .

وبعد النجاح يكون النائب بمثابة أداة فى يد القوة التى عملت على نجاحه يعمل بإرادتها ويصوت لمصالحها ويمثل مشيئتها ، كما يكون بعيدا كل البعد عن أولئك الذين انتخبوه من الطبقات الشعبية فلا يسمع لشكايتهم ولا يستجيب لدعائهم وربما يصل به الخيلاء إلى درجة تجعله يقاطعهم ويرفض لقاءهم إن هم قصدوه لشرح مظلة أو لطلب معونه مشروعة لهم .

ثالثا - كان هذا الدستور فى الواقع موضوعا على أساس من الطبقة ، والمعروف فى النظام الطبقي أن يخدم الطبقة العليا من الحكام أصحاب النفوذ . وفوق ذلك فقد كان الملك بحكم هذا الدستور يحق له اختيار عدد غير قليل من الممثلين للأمم فيفرضهم عن طريق التعيين . وكثيرا ما كان الملك يستغل هذا الحق استغلالا سيئا فيخلق بذلك نظاما لبقيا داخل النظام الطبقي المتقدم

ثم إن هذا الدستور - مع ما فيه من عيوب وأخطاء - لم يكن ذا مبادئ ثابتة ، مما جعله عرضة للتغيير والتبديل وفقا لأهواء الملك أو لأهواء رؤساء الأحزاب السياسية ، فكثيرا ما كانت الأصوات تشتري بالثمن وكثيرا ما رأينا حرمان عدد كبير من الانتخاب وهم أصحاب حق في أن ينتخبوا ، ولقد حدث أكثر من مرة أن تم الانتخاب على مرحلتين : المرحلة الأولى بين رؤساء العشائر والأسر ، والثانية بين الممثلين في مجلس النواب ومجلس الشيوخ .

وكان هذا يتيح فرصة كبيرة لأصحاب الأغراض والمطامع أن يتحكموا في أصوات الممثلين للأسر والعشائر والأفراد .

من كل ذلك يتضح لنا أن الدستور المصرى كان خديعة مضللة للطبقات الشعبية الحقيقية وستارا خفيا يخفى من ورائه الإقطاعيون وأصحاب النفوذ والمصالح الكبرى في المجتمع وأداة طيبة لخدمة هؤلاء وأولئك على طول الخط .

ومن تلك الألاعيب أيضا التي كانت تضحك بها إنجلترا ومن يدور في فلكرها على عقول المصريين ، وكانت تعتبر من أهم عوامل الفساد في المجتمع المصرى الملكى ظاهرة وجود الأحزاب السياسية المتعددة نتيجة لنقل صورة مشوهة من دساتير الغرب لا تتلاءم مع مجتمعنا ولا تتفق مع ثقافتنا وتقاليدنا ، ومع ذلك فقد فرضت علينا فرضا والتزمنا بمسايرها التزاما ، وهنا انفتح الباب لخلق أحزاب سياسية دون ثقافة سياسية تابعة من طبقة مجتمعنا ودون إلمام بمآسى مجتمعنا من الطبقات السكادحة ودون وعى وإدراك

لأمانى الشعب ودون مذهب سياسى واضح يقوم على مبادئ مدروسة وآمال محدودة تتصل بمصالح الشعب . وإنما كان الأمر بالنسبة لهذه الأحزاب جميعا قاصرا على نوع من الصراع الوضع الأعمى الذى لا يستهدف سوى الحصول على كراسى الحكم من أجل إرضاء المصالح الملكية- والأجنبية- والحزبية الخاصة ثمنا للبقاء فى الحكم ومن أجل الانتقام الفظيع الوحشى من أعداء هذا الحزب الحاكم . ومن ذلك كانت تضع المصالح الحقيقية للشعب بين ذلك الصراع الدنيء وتستنفد الطاقات الفكرية فى نفس هذا الصراع لتغذيه ثم تنصرف عن الهدف الحقيقى والمصدر الطبيعى لآلام الشعب وويلاته وما يدل على أن الأحزاب لم تكن تنشأ نتيجة لمذهب سياسى أو أيديولوجية سياسية أن بعض الأعضاء البارزين فى حزب ما كان يغضب لأمر ما وغالبا ما يكون الأمر حول شخصيته أو منافعه أو مكائنه فينفصل عن الحزب ويسارع فى تكوين حزب آخر لمنافسه- أصدقائه وزملائه القدامى .

وكانت مظاهر الانقسام بين طوائف الأمة- بسبب صراع الأحزاب وتنافسها يخدم مصالح المستغلين والأجانب بقدر ما يسئ إلى مصالح الشعب الشعب ويعبث بمقدساته . ومن أجل ذلك كانت الملكية- من ناحية- والاستعمار من ناحية- أخرى يذكيان هذا الصراع ويعملان على تقوية- أسبابه واشعال ناره .

وكانت طوائف الشعب فى الواقع ضحية هذه المصالح المتعارضة والأمانى المتباينة ، كما كانت فريسة لخداع الاستعمار ومؤامرات الملكيين والإقطاعيين . وكثيرا ما كان ينفق جانب كبير من أموال الدولة التى جمعت من عرق الفلاح وشقاء العامل ، على إحداث الوقيعة بين هذه الطوائف السياسية

المتصارعة المتنافسة . والدليل على ذلك تلك الشعارات الغريبة التي كانت تسمع وتتردد في أثناء هذا الصراع ، العبودية على يد سعد ولا الحرية على يد عدلى ، ؛ ولعل أوضح مثال على تضييع حقوق الامة بين هذا الصراع هو ما حدث في مايو سنة ١٩٢١ من ابداء انجلترا رغبتها في أن يتكون وفد من المصريين للذهاب إلى لندن والتفاوض بشأن إلغاء الحماية ، وكان رئيس الحكومة إذ ذاك عدلى باشا ، ورأى رئيس الوزارة لى يقوى مركز الوفد الذاهب من أجل المفاوضة أن يشترك مع حزب الوفد وطلب من سعد زغلول اختيار بعض الأفراد من حزبه ، ولعل انجلترا بما عرف عنها من مكر ودهاء هي التي أوعزت اليه باشتراك الوفد لعلها أن فتح الباب لاشراك الوفد سيؤدى حتما إلى المناقشة والخلاف ، وهذا ما حدث فعلا فاختلف كل من عدلى وسعد في عدد الأعضاء من كل حزب .

وكانت النتيجة فصلا جديدا من المأساة العامة للشعب يضاف إلى الفصول السابقة : اختلاف الحزبين وانقسام الامة وقيام المظاهرات في القاهرة والاسكندرية والاعتداء على حياة بعض الاجانب وممتلكاتهم وتدخل انجلترا بقواتها لوضع حد لهذه الفوضى وقتل العشرات من المصريين وجرح المئات من المواطنين وحظر التجول أثناء الليل والزام المصريين بدفع تعويضات للاجانب الضحايا في مقابل ارواحهم وممتلكاتهم أضاع ما كانوا يستحقون ونفس هذه الرغبة الجارحة في الظلم هي التي جعلت انجلترا تطلب من مصر تعويضا لمقتل السير لى ستاك ، سردار الجيش المصرى وحاكم السودان ، قدره نصف مليون جنيه اثر مقتله في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . وفوق هذا التعويض الباهظ الذى لا يبرره إلا استبداد القوى المتعجرف ضد الضعيف

المسلوب الارادة المحروم من وسيلة الدفاع ، نقول إنه فوق هذا التعريض
قد طلبت انجلترا سحب الجيش المصرى من السودان لى تكون يدها
حرة فى كل جنوب الوادى .

هذه هى نتيجة الالاعيب التى تصنعها انجلترا مع المصريين وجريمة
تفوق الكلة فى مصر بواسطة الاحزاب السياسية التى خلقتها وبقيت تدعمها
وتشد من أزرها لى تنفذ بواسطتها إلى أغراضها البعيدة ومراميها السيئة .
من هذا العرض وذلك التحليل المتقدم تتضح لنا هذه الحقائق
الآتية :-

أولا - أن المجتمع المصرى قبل ثورة ٢٣ يوليو كان مجتمعا مضطربا
أشد الاضطراب فى السياسة الداخلية والخارجية وفى انظمته الاقتصادية
من حيث الموارد والصادرات والواردات وفى توزيع الثروة بين طبقاته
المختلفة وفى سياسته التعليمية والثقافية مما جعل لبعض الطبقات مميزات كبرى
على حساب البعض الآخر فاستغلنا الطبقات الممتازة مركزها وثروتها
للاستغلال والاحتكار وتفشى الظلم وسوء المعاملة وظهور الاستبداد بكل
الوانه وصوره .

ثانيا - إن الجهاز الحكومى بكل وسائله وبكل اداراته سواء فى ذلك
الادارات القضائية والادارات التشريعية والادارات التنفيذية ، نقول
إن هذا الجهاز الحكومى بكل وسائله وبكل اداراته كان مسخرًا لخدمة
ورعاية الطبقات الممتازة دون أن يأخذ فى اعتباره أى تقدير لمصلحة الطبقات
الشعبية - العاملة الكادحة التى تكافح وتشتى نظير أن تعيش وأن تعيش فقط وربما

عجزت عن الحصول على وسائل العيش الضرورية . ولم يكن لهذا الجهاز الحكومي مفر من ذلك إذ أنه كان مدينا في بقائه لهذه الطبقات المدللة الممتازة، فهي التي أوصلته إلى كراسي الحكم، وهي التي أسلته زمام تصريف الأمور وهي التي تضمن له البقاء في هذا الحكم . ولقد كان يخيل إلينا في تلك العهود أن المجتمع المصري مكون من طبقتين اثنتين : احدهما طبقة الثراء والغنى والنفوذ ، والاخرى طبقة البؤساء من العمال والاجراء والمعوزين . وفوق ذلك فقد كانت طبقة الثراء تصور فئة قليلة جدا بجانب الطبقة الفقيرة والمعوزة .

ثالثا - إن مصدر هذا الثراء الذي جعل من المجتمع المصري طبقتين لاثالثته- لهما، لم يكن قائما على أساس الاجتهاد المنتج والعمل الجاد والكفاح المضني ، وإنما كان قائما على أسس باطلة وطرق ملتوية- تسيء إلى مكانه- المجتمع الادبي- والروحي- والماديه أكثر مما تزيد في انتاجه وتصلح من شؤنه .

رابعا - إن هذا الوضع في مظهره العام وفي جزئياته التفصيليه- كان يدعو بالحاح إلى إصلاح وتبديل ، ووجد من المصلحين الاجتماعيين من كرس نفسه للدعوة بهذا الإصلاح وحاول أن يضع أسسا سليمة- لتبديل هذا الوضع مثل الشيخ محمد عبده ، والاستاذ الكواكبي والشيخ رشيد رضا وهم يعتبرون من تلاميذ المصلح الكبير الاستاذ جمال الدين الأفغاني ولكن اصداء هذه الدعوة لم تجد لها رد فعل فكانت بمثابة الشرارة التي تنطلق في الهواء دون أن تجد أمامها مادة للاشتعال والاحتراق . ومن

أجل ذلك كانت نتيجة هذه الدعوة الإصلاحية- أمرا سلبيا ، وكانت الظروف كلها تستلزم ثورة قوية عارمة لهدم الأسس القديمة ووضع أسس جديدة لمخلق مجتمع آخر . وكان هذا من عمل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

نتائج ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

ان الأحداث الكبرى في المجتمعات الإنسانية لا يمكن أن تمر دون أن يترتب عليها نتائج من نوع ما . قد تكون هذه النتائج ضاره معوقه ، وقد تكون ايجابية نافعة مشجعه ، كما أن هذه النتائج قد تكون قريبه يراها ويحس بآثارها المعاصرون لهذه الأحداث وقد تكون بعيدة تظهر آثارها في أجيال متعاقبة وفي مستقبل قريب أو بعيد .

والذى يعنينا بالنسبة لثورة ٢٣ يوليو في مصر انما هو التعرف على النتائج القريبة التي رآها وأحس بآثارها كل انثواطين . أما النتائج البعيدة لهذه الثورة فلا نستطيع التحدث عنها في الوقت الحاضر لأنها لا تزال في عالم الغيب وسيكون من شأن التاريخ أن يتحدث عنها في المستقبل ولكن من السهل مع ذلك أن تتنبأ بها بناء عن المقدمات التي نلمسها ونعيش تحت ظلالها .

والنتائج القريبة لهذه الثورة بالرغم من تعددها وتشعبها يمكن أن نوضع في مجموعتين اثنتين : المجموعة الأولى أركز في تحرير الوطن وفي تخلاصه من قيود عديدة كانت تشل من حركته وتحرمه من خيراتة وتستغل امكانياته الادبية والسياسية والاقتصادية .

والمجموعة الثانية في تحرير الوطن وفي تخلاصه من أغلال ظالمة كانت توقف من نشاطه وتحرمه مما كان ينبغي أن يتحقق له من كسب نتيجة عمله وبجوده وتستزله رغم أنه كان صاحب الحق الأول وتجعله غريباً في مجتمعه وبين مواطنيه وهو صاحب البلد الذي يعيش فيه . وبشيء من

التأمل البسيط في معنى تحرير الوطن وتحرير المواطن ومن التفكير السليم الجاد في مدى الانطلاق الذي حققه كل من الوطن والمواطن خلال هذه السنوات المعدودة يمكن أن نهتدى في سهولة ويسر إلى النتائج التفصيلية الهامة الإيجابية التي أنجزتها ثورة ٢٣ يوليو .

لقد تحرر الوطن من الاستعمار الذي استعمر جاثما على صدره أكثر من سبعين سنة يخنق فيها أنفاسه ويمنعه من أن يتصل بغيره من الأوطان الأخرى لكي يسير ركب الحضارة الانسانية وكان لها في الماضي مهاد ومستقرا ، ولكي يلعب في السياسة الدولية دوره الذي يؤمله له تاريخه المجيد ومركزه المرموق وموقعه الاستراتيجي والجغرافي العظيم واقتصادياته العريضة الواسعة . ثم تحرر الوطن أيضا من ملكية أجنبية فرضت عليه فرضا كانت تتحكم في مصيره وفي أفعاله وكانت تستهتر بكل ما فيه من قيم أدبية وروحية ، وكانت تستغل كل امكانياته الهادية لتنفقها ذات اليمين وذات الشمال على وسائل اللهو والفسق والفجور ، وكانت لا تتردد لحظة واحدة في أن تسلم زمامه إلى الخونة الآثمين شريطة أن يسيروا في ركبها ويقروها على ما تمارسه من ظلم واستغلال واستبداد . كما كانت لا تتردد لحظة واحدة في أن ترمى في أحضان المستعمرين تبيعه لهم وتستجدي معوتهم أملا في انقاذها وفي حمايتهم لها وقد يترتب على ذلك مضاعفة الظلم وسفك الدماء إذا ما أجمعت في حق هذا الوطن وعبثت بقيمه ومقدراته وقام أبناؤه المستنيرون ينادون برفع هذا الظلم ويطالبون بتخفيف وطأة الجرم والاستبداد .

ولقد تحرر المواطن من نظام اقطاعي بغيض كان يعتبره نوعا من

المتاع تنتقل ملكيته إلى الهالك الجديد لأراضى الإقطاعيه كما تنتقل ملكية المواشى والانعام ، وتحرر من الرأسمالية الاحتكارية المستغلة التي كانت تستنفد كل طاقاته لمصلحتها ، وتستنزف نشاطه ومجهوده وعمله الدائب ليزيد وتنمو على حساب كده وكدحه وشقائه ، وتحرر من الوان عدة من الظلم الإجتماعى : تحرر من الجهل الذى كان يفرضه عليه ضيق ذات اليد إذ أن التعليم كان باهظ التكاليف ، وتحرر من المذلة التي كان يشعر بها كلما أُلجأت إلى معاملة واحد من كبار الموظفين أو الإقطاعيين أو الرأسماليين ، وتحرر من الحرمان الذى كان مفروضاً حوله دون ما خطيئة أو جريمة أو تقصير ، وكل ذنبه أن الفرصة للكسب والعمل لم تهباً له كما كانت مهيأة للآخرين ، وتحرر من العقد النفسية التي كان يخلقها عنده ما يراه فى المجتمع من عدم المساواة ومن التمييز ومن المفارقات .

وبعد أن تحرر الوطن والمواطن انطلق كل منها كالهارد يذهب طريق التخلف ويضاعف السير فى طريق التقدم كي يلحق الزمن ويساير الأمم المتقدمة فى ركب الحضارة .

وعلىنا الآن أن نستعرض فى شيء من التفصيل المكاسب التي حققتها هذه الانطلاقة لكل من الوطن والمواطن ، والتي يمكن أن نطلق عليها النتائج التفصيلية لثورة ٢٣ يوليو فى مدى ثلاثة عشر عاماً .

اولا - السياسة الخارجية :

لم يكن لمصر قبل ثورة ٢٣ يوليو سياسة خارجية بينة الحدود ولا واضحة العالم ، وكان المظهر الغالب لهذه السياسة هو أنها تتبع السياسة

البريطانية وتعمل جاهدة على إرضاء هذه السياسة . ولقد وصل الأمر في بعض الأحيان أن سفراء إنجلترا في بعض البلاد كانوا يقومون مقام السفراء لمصر ويرعون الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية للرعايا المصريين في تلك البلاد .

ولقد كان هذا الوضع يعكس الواقع المؤلم الذي كان يتستر خلف شعارات خادعة وادعاءات كاذبة ، ذلك الواقع هو تبعية مصر في سياستها الخارجية لبريطانيا بالرغم مما كان يقال بشأن استقلالها الداخلي والخارجي وظلت السياسة الخارجية لمصر تتأرجح في هذا الاطار من التبعية لانجلترا حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو . وبعدها أخذت مصر ترسم سياستها الخارجية بوحي من استقلالها ووفقاً لمصالحها الحقيقية وعملاً بمبادئها الوطنية التي فرضتها عليها ظروفها التاريخية والجغرافية والاجتماعية ونعني بهذه المبادئ :
أ - محاربة الاستعمار في جميع اشكاله ومطاردة المستعمرين في أي موطن يتركزون فيه .

ذلك لأن الحرية كل لا يتجزأ ومن العسير جداً على مصر أن تشعر وتمتع بالحرية إذا كان ما يحاورها من الأوطان الأخرى ميداناً لنفوذ الاستعمار وخاضعاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لسلطان الاستعمار .

ب - بذل كل الامكانيات من أجل السلام رغبة في تدعيم أركانه والمحافظة عليه ، إذ أنه يهيئ الفرصة الصالحة لرعاية وسائل التقدم الوطني .

ج - التعاون الدولي من أجل الرخاء والاستقرار ، ذلك لأن شعوب العالم أصبحت الآن يحكم التقدم العلمي والفني وبحكم الازدهار المادي

والصناعى مترابطة أشد الارتباط ، كما أصبحت مصالحها متشابهة إلى حد بعيد ، مما جعل من المتعذر على شعب أن ينزول عن الشعوب الأخرى وأن يحقق لنفسه فى هذه العزلة وسائل الاستقلال والرخاء والاستقرار حتى ولو كان هذا الشعب من أغنى وأقوى شعوب العالم كشعب الولايات المتحدة الأمريكية .

هذه هى معالم السياسة الخارجية لمصر وقد أوضحتها فى مناسبات عدة تارة فى المنظمات العالمية ، وأخرى فى المؤتمرات الدولية كمؤتمر باندونج ومؤتمر الدار البيضاء ومؤتمر كولومبو ومؤتمر القمة الأفريقى .

ولقد أوضح الرئيس جمال عبد الناصر حقيقة هذه السياسة الخارجية لمصر فى عبارات موجزة حينما أعلن فى مؤتمر باندونج الذى جمع بين عدد كبير من شعوب أفريقيا وآسيا فى يوم ١٩ إبريل سنة ١٩٥٥ « إن فرض الدول الكبيرة سياسة معينة لتحقيق مصالحها الخاصة له آثاره الضارة على الدول الصغيرة ، فهو يعزلها ويفرق فيما بينها . كما يضعف الروابط والتعاون الذى قد يكون قائما بينها . وبذا تقع تحت السيطرة الأجنبية . فان على الدول الصغيرة أن تقوم بدورها الانشائى فى سبيل تحسين العلاقات الدولية وتخفيف حدة التوتر الدولى .

وثمة شىء آخر هو موضوع تصفية الاستعمار الذى طالما كان سببا فى الاحتكاك بين الدول وما يستتبعه من قلق فانه منذ أن اتسعت رقعة الاستعمار اتسعت معه مشكلة نظام الحكم الاستعمارى الأجنبى الذى كان دائما مثار الحروب ولقد شاهدنا منذ سنين وما زلنا نشاهد ارتفاع موجة القومية لا فى بلادنا والمناطق المجاورة لها فحسب بل فى عدة أقطار آسيوية

وأفريقيه . ولقد علمتنا أن تجارب الحياة القومية اذا أحبطت ترتبت عليها عواقب وخيمة ونشأت عنها مشاكل عريضة . وأن الدول اذا تناولاتها في حكمة وهوادة وواقعية أثمرت ثمراً طيباً من الصداقة والتفاهم والمحبة » ولقد تفتقت هذه السياسة الجديدة بما تنطوى عليه من مبادئ حكيمة عن مبدأ دولي جديد هو مبدأ الحياد الايجابي الذي انضم اليه نحو نصف الدول المشتركة في هيئة الأمم المتحدة ولا يزال عدد الدول المنضمة اليه في ازدياد ، والذي استطاع أن يخلق كتلة ثالثة بين الكتلتين الكبيرتين المتنافستين في السيادة . هما كتلة الدول الشرقيه بزعامه روسيا وكتلة الدول الغربيه بزعامه الولايات المتحدة .

وبذا أصبحت دول الحياد الايجابي بمثابة الحكم بين الكتلتين القويتين وبمثابة الرقيب اليقظ الذي يمنع ترجيح كفة قوة إحدى الكتلتين على الأخرى حتى لا يضطرب حبل السلام فيقع العالم تحت تهديد الحرب الباردة ويعيش في ذعر من قيام حرب ثالثة مدمرة .

واذا كان دور الحياد الايجابي من الأهمية والخطورة في السياسة العالمية الى هذا الحد فإن بما هو جدير بالمحافظة هو أن مصر قد مثلت فيه دوراً قيادياً بالنسبة لتكوينه والدعوه اليه والمحافظة على بقائه .

واقف ظهر اقتناع مصر وإيمانها بهذا المبدأ في تصريح للرئيس جمال عبد الناصر ضمن خطابه في المؤتمر التعاوني بالقاهرة يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ حينما قال : « ظهر في المنطقة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ... كلام يؤمن به كل مواطن ... كل مواطن في المنطقة العربية كان ينادى بعدم الانحياز ... الحياد الايجابي ... الدفاع عن المنطقة ، يجب أن

ينبعث من المنطقة نفسها بدون الاشتراك مع أية دولة كبرى وضعت ضمن مناطق النفوذ . وهناك مبادئ جديدة ظهرت للقضاء على أعوان الاستعمار القضاء على الاقطاع .. القضاء على الاحتكار .. القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم .. القومية العربية بدأت تعتق هذه المبادئ ، العرب في كل مكان بدأوا يشعرون أن هذه المبادئ وهذه الاهداف تعبر عما يحتاج في نفوسهم تعبر عن الكلام الذي يريد كل واحد أن يقوله .

ومن هنا فقط يتضح الفارق البعيد بين السياسة الخارجية لمصر التي لم يكن لها في الواقع وجود قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وبين سياستها الخارجية بعد هذه الثورة .

أما السياسة الداخلية فقد أصابها أيضا تغيير شامل عم كل مظاهر الحياة الاجتماعية بحيث يتعذر علينا في هذا الموجز السريع أن نتناولها جميعا بالتفصيل ، ولما كنا سنحاول بقدر الامكان أن نلم بأهمها لتوضح معالم الصورة العامة لهذه السياسة الداخلية . ونعتقد أن أهم تلك المعالم هي : أولا - نظام الحكم . ثانيا - نظام الدفاع عن الوطن . ثالثا - الزراعة . رابعا - الصناعة . خامسا - التعليم . سادسا - التجارة . سابعا - المشروعات العامة - ذات الصلة الوثيقة بالحياة الاجتماعية - و برفع المستوى وتوفير وسائل الراحة والصحة للطبقات الشعبية .

نظام الحكم

لقد تغير نظام الحكم بعد الثورة تغيرا تاما ، اذ بسقوط الملكية انهارت جميع التنظيمات الحزبية التي كانت تمزق الطوائف الشعبية وتفرق بين أفراد الأسرة الواحدة وتفسد أقدس الروابط الاجتماعية وتضيع على

الوطن والمواطنين الكثير من المصالح الحيوية ، وبزوال هذه ، وتلك آلت مقاليد الحكم إلى جيل جديد من أفراد الشعب الحقيقيين الذين نشأوا بين طبقاته وأحسوا بآلامه وأدركوا عن وعى أهدافه وآماله . زال إذن نظام الحكم الملاكى الذى كان يقوم على الوراثة لا على الكفاءة والجداره وزالت كذلك الأحزاب السياسية التى كانت تتخذ السياسة صنعة ومهنة ، وكان لا يهتم بها من تولى شئون الإدارة سوى رعاية مصالحها الخاصة أو مصالح البيت المالك أو مصالح المستعمرين والإقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة.

وبعد ذلك أصبح مفهوم السياسة الداخلية شيئاً آخر غير مفهومها السابق . كما أصبح مفهوم الديمقراطية فى المجتمع المصرى غير مفهومها أيام الحكم الملكى والحكومات الحزبية التى كانت دائماً تسير فى ركابه وتعمل على إرضاء رغباته . وأمام ذلك كله رأت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أن تنشئ نظاماً للحكم يتمشى مع أهدافها ويسير وفقاً لآمالها فصممت على تأسيس ديمقراطية سليمة ، ومن أجل ذلك كان لا بد لها أن تطلق الإرادة الكلية لطوائف الشعب المختلفة من عقائدها لكي تنخير بنفسها الإصلاح والاكفأ لرعاية شؤونها وتولى مهام الحكم فى البلاد . ولتحقيق ذلك تشكل أولاً ما كان يعرف بالاتحاد القومى ، وذلك بعد إعلان دستور سنة ١٩٥٦ . وكان هذا الاتحاد يضم جميع أبناء الوطن من مختلف الطبقات والمستويات ابتداء من القاعدة الشعبية فى القرى والأحياء الفقيرة فى المدن ، بتدرج ذلك إلى سكان المراكز والأقسام ثم إلى سكان المحافظات لكي ينتهى أخيراً إلى المؤتمر العام للاتحاد القومى . وكان هذا

بمثابة الخطوة الأولى أو التجربة الأولى لوضع النظام الديمقراطي السليم .
غير أن هذه التجربة لسوء الحظ لم يتهيا لها النجاح ، إذ أنها أتاحت
الفرصة لبعض العناصر الرجعية أن تنسلل إلى داخل التنظيمات الشعبية
للإتحاد القومى ، وتبع ذلك أن وصل فريق من هذه العناصر الرجعية
إلى بعض المراكز القيادية وأخذ يسىء إلى هذه التنظيمات أو يحاول تجميد
الحركة القومية التى كانت ترجى من وراء تكوين الإتحاد القومى . ولهذا
كان لا بد من إعادة التنظيم الشعبى على ضوء هذه التجربة لكي يصبح
هذا التنظيم ملكا لأصحاب الثورة الحقيقين الذين يؤمنون بمبادئها ويعملون
على تحقيق آمالها وآمال ابنائهم وآمال الوطن التى أصبحت أمانة
في أعناقهم .

وعلى ذلك أصدر الرئيس جمال عبد الناصر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦١
بياناً أوضح فيه معالم المبادئ الجديدة للتنظيم الشعبى الجديد . وتتلخص
هذه المبادئ فيما يأتى :

أولاً - تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية تكون
مهمتها دراسة الخطة التى يمكن أن يتم بها تشكيل هذا المؤتمر الوطنى عن
طريق الانتخاب الحر .

ثانياً - وضع مشروع الميثاق الوطنى على ضوء التجربة الثورية يكون
مشتتلاً على الأهداف التى قامت من أجلها الثورة ثم يعرض المناقشة
أمام المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ولجانته المختلفة فى سلسلة من
الجلسات العامة .

ثالثاً - إجراء انتخابات عامة فى الجمهورية العربية المتحدة لتكوين

اللجان التأسيسية للاتحاد الاشتراكي الجديد . وفي يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٦٢ أصدر رئيس الجمهورية قراراً بدعوة الناهيين لانتخاب المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وكان هذا المؤتمر يتكون من ١٧٥٠ مواطنا يمثلون فى جملتهم جميع القوى العاملة فى الشعب .

وفى مساء ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ اجتمع المؤتمر الوطنى لمناقشة مشروع الميثاق الوطنى ، وبعد هذه المناقشة أقر المؤتمر هذا الميثاق فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ . وهذا الميثاق فى جملته يمثل مبادئ النضال الشعبى من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والانسانية ، كما يمثل النظام الكامل لمجتمع الكفاية والعدل والانتاج والخدمات وتكافؤ الفرص والرفاهية والرخاء . وما هو جدير بالملاحظة أن هذا الميثاق قد حرص تماماً على وضع الأسس الديمقراطية السليمة التى تتمشى مع ضرورة الحياة العصرية وحاجيات المجتمع الثورى هذه هى التجربة الثانية التى لا نزال نعيشها بالنسبة لنظام الحكم فى مجتمعنا المصرى . ولكى تكون لدينا صورة واضحة عن هذه التجربة وما أنتجته من أنظمة إدارية نحب أن نستعرض فى إيجاز الأجهزة المختلفة لهذا النظام .

أولاً - رئيس الجمهورية ويتم تعيينه بواسطة الانتخاب لمدة ست سنوات وتختصر مهمته فيما يلى :

أ - يعتبر رئيس الجمهورية الرئيس الأعلى للدولة كما يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة .

ب - يرأس مجلس الرياسة ومجلس الدفاع القومى وهو الذى يمثل الدولة فى الداخل وفى الخارج .

ج - يتولى رئيس الجمهورية إصدار المعاهدات والقوانين والقرارات التي يقرها بعد مناقشتها مجلس الرياسة.

د - من مهام رئيس الجمهورية تعيين رئيس المجلس التنفيذي بعد موافقة مجلس الرياسة وتعيين الوزراء ونوابهم واعفاء هؤلاء الوزراء والنواب من مناصبهم.

هـ - لرئيس الجمهورية أن يدعو لاجتماع يشمل مجلس الرياسة والمجلس التنفيذي لبحث الموضوعات الهامة.

وبجانب رئيس الجمهورية يوجد مجلسان هاما كبيران يشرف كل واحد منهما على بعض المهام الكبرى التي تقع في دائرة اختصاصه . وهذان المجلسان هما : مجلس الرياسة ، والمجلس التنفيذي .

أما مجلس الرياسة فيتكون من عدد من الاعضاء يختارهم رئيس الجمهورية بناء على ما يلحظه فيهم من الكفاءة والجدارة والصلاحية . ومن مهام هذا المجلس إقرار جميع المسائل والموضوعات التي نص عليها الدستور ومن مهامه أيضا أن يعهد إلى المجلس التنفيذي ببعض الاختصاصات المنصوص عليها في هذه القوانين والقرارات .

ومن مهامه كذلك أن يعين لجانا خاصه للتحقيق والمراقبة لجميع أجهزة الدولة ، وأن يراقب أيضا أعمال المجلس التنفيذي وقراراته شريطة أن يكون له الحق في الغاء أو تعديل هذه القرارات على الوجه المبين في القانون ، وأن يعنى أعضاء المجلس التنفيذي أو يضيف اليهم أعضاء جدد إذا ما دعت الضرورة لذلك .

وأما المجلس التنفيذي فيعتبر الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ويتكون من رئيس المجلس التنفيذي الذي يختاره رئيس الجمهورية ومن الوزراء .

مهام المجلس التنفيذي : أ - يعتبر المسئول الأول عن جميع أوجه النشاط المختلفة في أجهزة الحكم ، وعليه أن يقدم لمجلس الرياسة تقارير دورية عن هذا النشاط .

ب - يتولى المجلس التنفيذي السياسة العامة للدولة ويمارس كافة الاختصاصات اللازمة لذلك .

ج - يقوم المجلس التنفيذي بتنسيق وتوجيه أعمال الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات لكي تتحقق الأهداف التي ترمى إليها الدولة .

وفوق ذلك فهو يصدر القرارات الإدارية والتنفيذية ويعد مشروعات القوانين والقرارات التي تعرض على مجلس الرياسة ويعين ويعزل الموظفين طبقا للقوانين العامة ، ويعد مشروع الميزانية للدولة ، كما يعد مشروع الخطة العامة ومشاريع الإقتصاد الوطني ويتخذ التدابير اللازمة لمباشرة تنفيذها ، وأخيرا يقوم بالاشراف على جميع المؤسسات العامة ومراقبة أعمال الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمحلية ، وله أن يلغى أو يعدل القرارات التي أصدرتها هذه الهيئات المختلفة إذا ما تبين له عدم صلاحيتها أو عدم ملائمتها للقوانين .

ويحق بعد رئيس الجمهورية ومجلس الرياسة والمجلس التنفيذي هيئة إدارية أخرى لها أهميتها وخطورتها في نظام الحكم الداخلي .

هذه الهيئة هي عبارة عن نظام الإدارة المحلية ، الذي يعتبر أضخم تطور نحو قواعد الديمقراطية الصحيحة ، إذ أن الإدارة المحلية تكون بمثابة مدرسة للتدريب على أساليب الحكم الديمقراطي . فيها تصقل المواهب وينمو الوعي وينفصح المجال لظهور القيادات الشعبية . وقد صدر قرار بتأسيس هذه الهيئة وبمباشرتها لمهامها الجديدة في سنة ١٩٦٠ . وتتكون هذه الهيئة من وحدات إدارية مختلفة تبدأ من القرى إلى المدن إلى المحافظات بحيث يكون لكل إدارة شخصيتها المعنوية . ومما هو جدير بالملاحظة أن هذه الهيئة الجديدة في نظام الحكم تعتبر من أكثر الهيئات اتصالاً بطبقات الشعب وتعرفا على مصالحه وحاجياته ، وهي أقدر الهيئات على التحدث بلسان هذه الطبقات الشعبية والعمل على تحقيق رغباتها وآمالها . ولما كان نظام الإدارة المحلية بهذه الدرجة من الأهمية وفي نفس الوقت عنوانا لرعاية الدولة بالنسبة للطبقات الشعبية وأملا من آمال المجتمع في مسايرة الأمم المتقدمة وفي الإبقاء على النظام الديمقراطي السليم فقد أولى الميثاق الوطني هذا التنظيم عناية خاصة وأوضح حقيقة وفاعليته حيث قال : « إن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية . فذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطني ، كما أنه الضمان الذي يحمي قوة الاندفاع الثوري من أن تتجمد في تعقيدات الأجهزة الإدارية أو التنفيذية بفعل الإهمال أو الانحراف . كذلك فإن الحكم المحلي يجب أن ينقل باستمرار وبالحداح سلطة الدولة تدريجيا إلى أيدي السلطة الشعبية فانها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حلها » .

بقى من الأجهزة الهامة الكبرى في نظام الحكم الداخلى الجهاز التشريعى ويمثله مجلس الأمة بنوابه العديدين . وفى هذا الجهاز يظهر بصورة واضحة مدى التغير الذى طرأ على نظام الحكم الداخلى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، إذ أن الأجهزة الأخرى التى تحدثنا عنها منذ قليل - رئيس الجمهورية ، مجلس الرياسة ، المجلس التنفيذى ، الإدارة المحلية - تعتبر فى الواقع أجهزة جديدة مستحدثة فى مصر ، بينما الهيئة التشريعية التى يمثلها مجلس الأمة كان لها وجود قبل الثورة ولكن شتان بين مجلس الأمة فى عهد الملكية والأحزاب السياسية المتنافسة وبين نفس المجلس فى الوقت الحاضر ، إذ أن هذا المجلس فى الماضى كان عبارة عن أداة طبيعة تستغل لتبرير تصرفات الحزب السياسى الحاكم أو لخدمة مصالح التحالف القائم بين الاقطاع ورأس المال المستغل ، ولم يكن يعنيه فى قليل ولا كثير مصالح الجمهور ولا خدمة الطبقات الشعبية التى رشحته نيابة عنها للتحديث باسمها أمام الأجهزة الحكومية المختلفة ؛ تلك المصالح التى لم تكن سوى أحلام تراود نفس الجماهير المنتخبة بينما الواقع المؤام كان يكذبها مما جعل من هذا فى ذلك الوقت خديعة مضللة وستارا تختفى وراءه أطماع البيت المالك والأحزاب الحاكمة وأصحاب رؤوس الأموال وربما طبقة المستعمرين ومن يسرون فى ركابهم أيضا . وتحت ضغط كل الظروف المحيطة بمجلس الأمة فى عهد الملكية فقد هذا الجهاز الكبير قيمته وفاعليته وعجز تماما عن التأثير ايجابيا على الأوضاع المفروضة داخل الوطن . ولو لم يكن فى استطاعته أن يفعل غير ذلك لانه كان بمثابة انعكاس لمصالح الطبقات أو الافراد الذين كانوا بدورهم أعداء الشعب ومصالحه ومتطلباته .

إن معالم الصورة لمجلس الأمة فى الماضى كانت تتمثل فيما يأتى :

كانت الأحزاب ذوات المصالح الكبرى في المجتمع هي التي ترشح أعضاءه وتقوم بالدعاية لهؤلاء الأعضاء في الأوساط الشعبية وربما أخذت هذه الدعاية في بعض الأحيان صورة من القهر والقوة ، ثم إن هؤلاء المرشحين كانوا يختارون في أغلب الأحيان من بين الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال ، والدليل على ذلك أن كل واحد منهم كان يقدم لصندوق الحزب التابع له مبلغا من المال يتراوح قلة وكثرة مع مكاتته من الثراء والجاء وبالأضافة إلى ذلك كان يقدم لحزبه الدولة مبلغا آخر من المال قدره ١٥٠ جنيه كضمان لترشيحه يفقدها المرشح حينما لا يحصل على نسبة معينة من الأصوات الناجبة ، ومعنى ذلك أن المرشح إن لم يكن من الأغنياء أو من أصحاب المصالح الكبرى لدى الأغنياء فلن يكون له الحق في أن يكون عضوا في مجلس الأمة ولا شرف النيابة عن انتخابه .

ومن المعالم الهامة لهذه الصورة أيضا أن هؤلاء المرشحين لم يكونوا قائمين على أساس حقيقى من التمثيل للطبقات الشعبية وإنما على أساس الثروة والمقدرة على خدمة طبقة معينة دون جماهير قوى الشعب العاملة .

وعلى النقيض من ذلك كله يتكون مجلس الأمة بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فأصبح الأساس الحقيقى لأعضاء هذا المجلس التمثيل لكل الطبقات الشعبية بلا استثناء : الفلاحون والعمال والمثقفون ، بل أن الرغبة في تأكيد حقيقة هذا التمثيل قد وصلت إلى درجة مراعاة النسبة العددية لكل طبقة من هذه الطبقات ، إذ اشترط الميثاق أن تكون نسبة الفلاحين والعمال لا تقل عن ٥٠٪ من مجموع أعضاء مجلس الأمة ثم أن التقليد القديم الذى كان يأخذ في اعتباره ثراء المرشح قد ألغى

تماما فأصبح كل فرد من أفراد الشعب صاحب حق في أن يرشح نفسه نيابة عن طائفة من طوائفه دون أن يكون ملزما بدفع ضريبة لصندوق حزب من الأحزاب أو هيئة من الهيئات ودون أن يكون ملزما كذاك بدفع ضمان لهذا الترشيح إلى خزانة الدولة . ومن هنا يتضح الفارق البعيد بين أعضاء هذا الجهاز في عهد الثورة وفيما قبل الثورة ، كما يتضح كذلك التغير الكبير الذى شمل هذا الجهاز من حيث تكوينه وأساس تمثيله ووظيفته التى يقوم بها بجانب أجهزة نظام الحكم الداخلى .

نظام الدفاع عن الوطن :

إن التغير الذى شمل التنظيمات المختلفة فى وسائل الدفاع عن الوطن بعد الثورة لا يقل فى شيء عن التغير الذى شمل نظام الحكم الداخلى فى البلاد ، فقد كان الجيش المصرى فى عهد الملكية رمزاً وليس بجيش ، كما كان أداة لخدمة الطبقات المتحالفة ضد مصالح الشعب وطبقاته الحقيقية . كان عدده محدودا واسلحته عتيقة لا تساير أبدا تقدم الجيوش الأخرى بالنسبة لمعدات الهجوم والدفاع ، وكانت وظيفته أقرب إلى أن تكون وظيفة شرفية منها إلى وظيفة حربية تلبى نداء الوطن وتدافع عن حدوده ومصالحه . والمهمة الحقيقية للجيش هى أن يكون بمثابة الدرع الواقى لهذه المصالح ولتلك الحدود .

ولقد أحست الثورة بهذا المعنى احساسا قويا على ضوء التجارب المرة التى كانت تجرى فى كل فرصة تتأزم فيها مصالح الشعب ويحتاج الوطن فيها إلى دفاع ، ففى الحالات الأولى كان الجيش يقف ضد مصالح الشعب خدمة لمصالح الملكيين والاقطاعيين والمستعمرين ، وفى الحالات الثانية كان

الجيش يقدم دون روية ولا خطة ولا استعداد لمواجهة الاعداء وهم مسلحون حتى الاذن وفي درجة تامة من التنظيمات الحربية والتدريبات العسكرية ، نقول كان الجيش في هذه الحالات يقدم بمثابة قربان ضحية لمصالح المستغلين والمستعمرين .

ومن أجل ذلك جعلت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من أهدافها الكبرى إقامة جيش وطني قوى يدافع عن الوطن ويحمي الدولة ويرد كيد الكائدين وغدر الموترين ، كما أنها أخذت في تغيير مفهوم هذه المعاني ، فأصبحت فكرة الوطن لا تقف عند حدود وادي النيل ، بل غدا مفهومها يشمل كل حدود الأوطان العربية في آسيا وأفريقيا ، وبذلك تضخمت مسؤولية الدفاع واتسعت حدود الوطن العربي واتضحت معالم مهمة الدفاع عن الوطن في ذهن رجال الجيش والقوات المسلحة . ولكي يقوم الجيش بهذه المهمة اتخذت الثورة كل التدابير اللازمة ، فأصبحت الخدمة العسكرية إجبارية لكل أفراد الشعب لا فرق بين غني وفقير ولا بين مثقف وغيره ما دام الوطن قد صار للجميع وما دامت خيراته قد غدت ملكا لابنائهم وللعاملين فيه .

لقد أصبح الجيش بعد الثورة يتلقى الأوامر من رئيس الجمهورية وهو واحد من أبناء الشعب ثبتت صلاحيته وكفاءته لإصدار هذه الأوامر بدل أن يتلقاها قبل الثورة من الملك وهو ليس دخيلا على مصر فقط وإنما على الشعوب العربية كلها ، كما أصبحت الخدمة العسكرية شرفا يقدم عليها الشباب ويشاركون في الاعتزاز بها ذروه ، بدل أن كانت سخرة يهرب منها المجندون وحينما لا يكون مفر من أدائها يشيعهم ذووم بالدمع

والصراخ والعويل . ويدخل هذا أيضا ضمن المفاهيم الجديدة التي أعقبت الثورة في مسائل الدفاع .

لعل أهم المنشآت الحربية التي كانت موجودة في مصر قبل الثورة الكلية الحربية ، وكانت وظيفتها تنحصر في أن تتناول الضابط من بدء التحاقه بالقوات المسلحة فتتبعه بالرعاية التدريجية حتى تحيله من مدني إلى عسكري مقاتل ثم تحاول بما لديها من تدريب وتجارب أن تغرس وتنمي فيه ملكة القيادة . ومع أن هذه الكلية لا تزال تبشر وظيفتها إلا أن مهمتها قد ازدادت وميدان نشاطها قد اتسع وبرامج الدراسة فيها قد تعمقت وتعمبت لى تسير غيرها من المعاهد الحربية العليا في البلاد المتقدمة الراقية . وتزود هذه الكلية الحربية القوات المسلحة بالضباط اللازمين لقيادة الوحدات الصغرى بها ، تلك الوحدات التي تعتبر الدعائم الأولى لتكوين القوات المسلحة .

لم تكف ثورة ٢٣ يوليو بالانحسار بهذه الكلية ولا بالتعديلات العديدة التي ادخلتها على انظمتها وبرامج الدراسة فيها وإنما أخذت تنشئ مؤسسات حربية أخرى بعضها يتصل بتكوين رجال الجيش ، والآخر يتصل بوسائل الدفاع حتى يتحقق الاكتفاء الذاتي ، وهو أمر لا بد منه لقيادة الجيوش وسلامته الأوطان . فمن أمثلة المؤسسات الأولى :

أولا - الكلية الفنية العسكرية

وقد انشئت هذه الكلية لتهيئة وتخرج فريق من الضباط المهندسين ، ويمكننا أن نعتبر هؤلاء الخريجين في هذه الكلية بمثابة الإخصائيين الفنيين القادرين على الابتكار والاختراع وعلى متابعة التطور العلمى الحديث في

مسائل الذره وفي نظريات الفضاء . وتوزع الدراسة في هذه الكلية إلى مراحل ثلاثه : المرحلة المتوسطة ، ثم المرحلة الراقية ، ثم مرحلة التخصص والبحث العلمى .

ثانيا - كلية ضباط الاحتياط :

نشئت هذه الكلية لسد فراغ كبير بالنسبة لوسائل الدفاع إذا ما ظهرت بوادر الخطر على سلامة البلاد ، إذ أن الجيش العامل فى مثل هذه الظروف قد لا يستطيع القيام وحده بكل الأعباء التى يتطلبها الهجوم أو الدفاع والمحافظة على الأمن فى نفس الوقت ، وإذن كان لا بد من الإستعانة ببعض الحاصلين على المؤهلات الدراسية العليا من المعاهد المختلفة لكي يقوموا بدورهم فى مثل هذه الظروف من الوقوف بجانب القوات المسلحة العاملة ومن القيام بالمحافظة على الأمن فى طول البلاد وعرضها ، ولـسـكى يكون هؤلاء الضباط الإحتياطيون على الهام واسع بالشئون العسكرية والفنون الحربية لزم أن بقضوا فى هذه الكلية فترة من الزمن يدرسون خلالها الواجبات المختلفة من الشئون العسكرية حتى يستطيعوا بدورهم الإشراف على الجيش الإحتياطى من المجندين ذوى المؤهلات الدراسية العليا .

ثالثا- المدارس الفنية ومراكز التدريب المهنى :

والحق أن هذه المجموعة من المنشآت الدراسية والمهنية قد دعت إليها الضرورة لرفع المستوى العلمى والثقافى بين القوات المسلحة بطوائفها المختلفة فليس يمكن للجيش العصرية أن يوجد لها كليات ومعاهد عليا فقط ، ولكن بجانب هذه الكليات وتلك المعاهد لا بد وأن توجد مدارس أخرى

للتأهيل الفني في المراحل المتوسطة . ومن أجل ذلك عمدت الثورة إلى إنشاء عدد كبير من هذه المدارس وتلك المراكز التدريبية رغبة منها في النهوض بمستوى جميع أفراد القوات المسلحة وفي نشر الوعي الحربي والفني بين الذين لا تؤهلهم ظروفهم للدراسة في المعاهد الحربية العليا . فأنشأت مدارس ضباط الصف الذين يقومون بمهمة التعليم والتدريب للشؤون العسكرية ، كما أنشأت كذلك عدداً من هذه المدارس لرجال المظلات ورجال الصاعقة ورجال الحدود والمساحة العسكرية وغيرها من المدارس الفنية ومراكز التدريب المهني التي تأخذ طلبتها من الجنود الحاصلين على الشهادة الإعدادية .

هذا ولم يقتصر مجهود الثورة على النهوض برجال القوات المسلحة فقط وإنما أخذت على عاتقها أيضاً أن تنشر الثقافة العسكرية بين طبقات الشعب الأخرى فأنشأت نظام الفترة وعممته في كل نواحي البلاد ، كما أنشأت نظام الحرس الوطني ثم قامت القوات المسلحة بأمداد هذين النظامين بما يحتاجان من الأسلحة والملابس والمهمات والذخيرة والمعلمين والمشرفين من الضباط في المدارس والمعاهد والكليات ، بل أن هذا اللون من الثقافة العسكرية قد أصبح بمثابة مادة من مواد الدراسة في كليات الجامعات المختلفة .

ومن أمثلة المؤسسات الثانية : المصانع الحربية ، وهي في الواقع مفخرة من مفاخر الثورة ، إذ أمكن بواسطتها أن يتحقق للقوات المسلحة الإكتفاء الذاتي ، كيلا تكون في أوقات الخطر تحت رحمة المصانع الحربية في البلاد الأجنبية كما حدث ذلك أثناء حروب فلسطين ، بل إن نشاط

هذه المصانع قد امتد فشمّل بعض الأوطان العربية والبلاد الأفريقية ، فأصبحت هذه وتلك تعتمد إلى حد كبير على ما تنتجه هذه المصانع من سلاح وذخيرة . ولقد تطور الإنتاج في هذه المصانع بسرعة مذهلة من الأسلحة الخفيفة إلى المتوسطة إلى الثقيلة ومن الذخيرة اللازمة بكافة أنواعها ؛ بل إنها قفزت به ، هذا قفزة موفقه عريضة فأنتجت أنواعا متعددة من الصواريخ التي تعتبر في عرف الحروب الحديثة من أهم وسائل الهجوم . هذا إلى جانب أنواع متعددة من الإنتاج المدني مثل ماكينات الخياطة وأفران الطهي بالبوتاجاز والمدافع الكهربائية وسخانات المياه بالبوتاجاز وراديو صوت العرب وغير ذلك من الآلات والأجهزة التي لا يستغنى عنها بيت المدينة ويتطلع إليها بيت الريف .

وبجانب هذه المصانع الحربية قد وجهت الثورة عناية كبيرة إلى مسألة الموانئ والمنازل التي تعتبر مراكز هامة للقوات المسلحة كما تعتبر خط الدفاع الأول بالنسبة لآمن وسلامة البلاد ، وجهت عناية كبيرة أيضاً إلى مسألة المطارات المدنية والحربية فاهتمت بما كان موجودا منها إذ أدخلت الوانا متعددة من الإضافات والتحسينات وأسست عدداً آخر من هذه المطارات يني بحاجة الشعب وبحاجة القوات المسلحة . وفي هذا الميدان أيضاً . رغبة في تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي . أهتمت الثورة باستخراج البترول وصناعته محليا ، فأنشأت مراكز لتكريره وصناعته في جهات متعددة ومستعينة في ذلك بامكانياتها الوطنية أو بالاتفاق مع بعض الشركات الأجنبية . التي أخذت منذ مدة تبحث عن البترول في مساحات شاسعة من الصحراء ، وقد حققت هذه الأبحاث نجاحا ملموساً يبشر بنتائج هامة في المستقبل القريب .

ولعل من أهم الأمثلة على اهتمام الثورة بهذه المادة التي تعتبر الوقود الأساسي للحركات المدنية والعسكرية- إنشاء حوض البترول الجديد ، الذي يعتبر من أكبر الأحواض من نوعه في العالم إذ تبلغ مساحته الهائلة حوالى خمسين فدانا :

وبفضل إهتمام الثورة بنظام الدفاع وما أستلزمه هذا النظام من المنشآت العسكرية والحربية ، وبفضل الجهود المتواصلة لرفع المستوى الهادى والثقافى لرجال الجيش فى أوساطه المختلفة أصبحت القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة قادرة على الحركة الطليقة السريعة لا فى إطار الجمهورية- العربية المتحدة وحدها ، بل فى إطار المنطقة العربية كلها التى تقع مسئولية حمايتها وسلامتها على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، إذ لم تسكد تقوم الثورة التحررية فى اليمن حتى كانت القوات المسلحة للجمهورية- العربية- المتحدة تقف جنبا إلى جنب مع الثائرين اليمنيين على حدود اليمن شرقا وغربا وشمالا وجنوبا بما أذهل العالم وحيروا الأعداء وأحدث رد فعل طيب الأثر فى نفوس اليمنيين والمحبين لنشر الحرية والتقدم فى سائر البلاد العربية. ولم تسكد تصل القوات المسلحة فى الجمهورية- العربية المتحدة إلى هذه الدرجة من الإمكانيات الهادية والثقافية و- التكنيكية ، حتى امتنع اليهود فى فلسطين عن المفاجآت العدوانية التى كانت تتخذ ذريعة لبسط نفوذهم والتوسع فى رقعة أرضهم على حساب البلاد العربية المجاورة والنزمو جانب الدفاع فى داخل حدودهم .

الزراعة :

إن موضوع الزراعة يعتبر من أشد الموضوعات إتصالا بالطبقات

الشعبية ومن أهمها بالنسبة للتحكم في مصير وفي أقدار الأغلبية الساحقة من أفراد الشعب المصري . ولقد كانت مصر منذ الزمن القديم تستغل خصوبة أرضها وطيب مناخها وعذوبة مياه نيلها لاستثمار الرقعة الصالحة للزراعة فيها ، كما كان الأجانب دائما ينظرون إلى الزراعة في مصر كمورد أساسي من مواردها أن لم يكن أهم تلك الموارد كلها ويعملون النفس بالحصول على محاصيلها الزراعية ، وقديما سماها الرومانيون « مخزن القمح لروما » ، وحاول المستعمرون بعد الرومانيين من أتراك وفرنسيين وإنجليز أن يبقوا على هذه الأسطورة لكي تستمر مصر لهم ولشعوبهم بمثابة البقرة الحلوب يستأثرون بخيرها ويتركون لرعاتها ما تحتاجه من عناية ورعاية وشقاء . وكانت الصورة العامة للزراعة في مصر تقوم على دعامتين : مالك الأرض المزرعة ، والفلاح الذي يكاد ويشقى هو وامراته وأبناؤه وحيواناته من أجل خدمتها وأستثمارها .

وكانت ملكية الأرض في يد فئة قليلة تعيش عيشة الترف والثراء على حساب شقاء الأغلبية الساحقة من الزراع والفلاحين ، صورة تتنافى مع روح العدالة الاجتماعية ويتألم لها ضمير الإنسانية ، ولكنها مع ذلك بقيت ماثلة أمام الأنظار حتى قامت ثوره ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ولما لم تكن هذه الثورة مجرد ثورة سياسية فقط وأنها قد اتجهت إلى إصلاح هذا الوضع ومعالجته ذلك الداء الذي استمر ينخر في جسم الطبقات الشعبية مئات السنين .

فانتزعت ملكية الأراضي من أيدي الأسرة المالكة ومن يسير في ركابها من الأجانب والمستعمرين ، وحددت ملكية الأراضي بالنسبة

للاقطاعيين ثم ملكت جزءا كبيرا منها لعدد غير قليل من الفلاحين المعدمين رغبة في ارساء قواعد العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين طبقات الشعب التي كانت تـرـزح تحت ألوان متعددة من الظلم والاستبداد وعدم المساواة .

ولم تكن الثورة في صديعها هذا مجحفة ولا متجنية ، وإنما كانت عادلة منصفة متيقظة لأهدافها ومسئولياتها أمام المجتمع الذي ثارت من أجله وعملت على نشر العدالة بين صفوفه وأفراده . وهي في كل ذلك تعمل بروح من الضمير الانساني وبسند من التعاليم الدينية والـسـبـراج الإصلاحية التي نادى بها كثير من المصلحين الاجتماعيين أمثال عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والشيخ محمد عبده والأستاذ الكواكبي .

ولم تكف الثورة بتغيير الوضع القائم بالنسبة للملكية الأراضى الزراعية وإنما عمدت بمجهوداتها ومشروعاتها إلى التوسع في هذا المورد الأساسى لعدد كبير من السكان يصل إلى حوالى ٦٠٪ من مجموع المواطنين فأصلحت كثيرا من الأراضى البور واستصلحت ~~ك~~ كثيرا من المساحات الصحراوية الممتدة في غرب الوادى من الفيوم جنوبا إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط شمالا ، ثم أخذت تقلل من المناطق المكتظة بالسكان آلاف الأسر المكدمة لتلك وتعمل وتستقر وتعيش في رخاء وسط هذه الأراضى المستصلحة الجديدة لقد استطاعت من وراء اهتمامها بهذا الميدان الزراعى حتى سنة ٦١ - ١٩٦٢ أن تقوم بالحصر التصنيفى لمساحة مايزيد عن ١٠ مليون فدان من الأراضى المزروعة ، ١٧ مليون فدان من الأراضى البور التي ستنتفع بمياه السد العالى ، ١٥٠ ألف فدان من

الأراضي البور ، التي تشرف عليها الهيئة العامة لتعمير الصحارى ، وبذلك تكون الدولة قد أتت حصر وتصنيف أكثر من ٣٥ مليون فدان من الأراضي المنزرعة والبور منذ بدء العمل في هذا المشروع سنة ١٩٥٤ ومن أجل ذلك أصبح الدخل السنوى الذى يمثل القطاع الزراعى يقدر بحوالى ٤٠٠ مليون جنيه ، كما أصبحت الحاصلات الزراعية ومنتجاتها تمثل حوالى ٨٠٪ من جملة الصادرات .

ومن ناحية أخرى اهتمت الثورة اهتماما بالغاً بتحسين وتنويع الحاصلات الزراعية ، فعملت على توفير البذور الصالحة مع استنباط أنواع جديدة منها تكون أكثر تحملاً ومقاومة للآفات الزراعية والأمراض ، وعملت كذلك على تجديد سلالات البذور دورياً وإكثارها على نطاق واسع بحيث يمكن تغطية جميع المساحات المنزرعة من كل صنف بأنواع من التقاوى النقية والبذور الصالحة هذا فضلاً من العناية الخاصة الموجهة إلى زراعة القطن الذى يعتبر أهم محصول بالنسبة للاقتصاد القومى ، اذ تمكنت الدولة بعد الثورة من استنباط أصناف جديدة منه ، هى قطن جيزة ٥٩ من طراز الكرنك . قطن جيزة ٦٨ من طراز المنوفى ، وقطن جيزة ٦٧ ، وقطن جيزة ٦٦ ، مما جعل محصوله فى عام سنة ١٩٦٢ ٩٠٤٨٢٠٠٠ قنطار وبلغ محصول الفدان الواحد حوالى ٦ قناطير بدل أن كان فى سنة ١٩٥٢ حوالى ٤ ¼ قنطار فقط . واهتمام الدولة بالقطن من حيث العناية ببذوره والتوسع فى الرقعة المنزرعة منه ومعالجة آفاته والإشراف الكامل على تسويقه ، نقول اهتمام الدولة بذلك كله له ما يبرره ، إذ أنه يمثل مع منتجاته ثلاثة أرباع قيمة الصادرات . ويمكن أن نلخص السياسة القطنية المطبقة من سنة ١٩٥٩ فيما يأتى :

١ - ألغت الدولة نظام للبادلة ، الذى كان يمثل خطرا كبيرا على الاقتصاد القومى ومنعت إعادة تصديره كما كان متبعيا من قبل قرتب على ذلك استقرار أسعاره بعد أن كان التلاعب بهذه الأسعار يحدث بلبلة أو فوضى لا مثيل لها بين المنتج والتاجر ثم بين التاجر والمستهلك .

٢ - ضمنت الدولة سعرا معقولا مجزيا للنتج بحيث يستطيع هذا السعر أن يغطى بسهولة تكايف الانتاج ، ورغبة منها فى مساعدة المنتج ورفع مستواه قررت إلغاء ضريبة الصادر التى كان يتحملها المنتج فيما مضى .

٣ - مراعاة الدقة فى توزيع المحصول القطنى بين التصدير والاستهلاك المحلى حتى لا تضطر الدولة إلى استيراد المنتجات القطنية من الخارج لتغطية الاستهلاك المحلى فتضيع بذلك الفوائد بسبب شراء هذه المنتجات بأثمان باهظة يعود كسبها على المصانع الأجنبية .

٤ - القضاء قضاء تاما على التلاعب الضار برتب القطن المختلفة ، إذ أن ذلك كان يضيع على الدولة والمنتج معا مبالغ كبيرة من المال تجنيها طبقة التجار وأغلبهم من الأجانب على حساب المصلحة العامة .

٥ - اهتمت الدولة اهتماما كبيرا بمسألة تصدير القطن فتوسعت فيه ولم تكثف بما كان له من أسواق تقايديه ففتحت لتصديره أسواقا جديدة ؛ وبذلك زال مظهر الاحتكار الذى كان يمارسه التجار التقليديون .

ولم تهمل الدولة كذلك بعد قيام الثورة المحاصيل الزراعية الأخرى التى تسد حاجة الاستهلاك المحلى وتزيد من قدرة البلاد على التصدير للخارج ، وذلك مثل القمح والشعير والذرة والخضر والفواكه والأرز .

ونظرة عابرة إلى احصائية بسيطة من هذه المحاصيل توضح بصفة قاطعة التغيير الشامل والتحسين الملموس في حالة الزراعة قبل الثورة وبعدها . كان متوسط انتاج الفدان من محصول الارز ١٤٦ ر : سنة ١٩٥٢ ، ثم أخذ هذا الانتاج يرتفع من سنة إلى أخرى حتى وصل في سنة ١٩٦٢ ٢١٦٠ ر وكان متوسط محصول الفدان من القمح في سنة ١٩٥٢ ١٨٠ ر أردبا ، ولكنه وصل في سنة ١٩٦٢ إلى ٣٠٧ ر أردبا . وكان متوسط محصول الفدان من الشعير في سنة ١٩٥٢ ١٩ ر أردبا ، ولكنه وصل في سنة ١٩٦٢ إلى ٣٢٩ ر أردبا . وكان متوسط محصول الفدان من الذرة الشامية في سنة ١٩٥٢ ٣١٦ ر أردبا ، ولكنه وصل في سنة ١٩٦٢ إلى ٨١٧ ر أردبا . وكانت مساحة الأرض المزرعة بأنواع الفواكه المختلفة في سنة ١٩٥٢ ٤٠٠٠٠ فدان ، ولكنها قفزت في سنة ١٩٦٢ فوصلت إلى ١٤٠٠٠٠ فدان ، بالإضافة إلى الرعاية المبذولة في هذا الميدان التي حققت زيادة كبيرة في الانتاج . وكذلك تطورت مساحة الأرض المُنزوعة بأنواع الخضر المختلفة ، فبعد أن كانت هذه الخضروات تزرع في مناطق صغيرة متناثرة في مستهل القرن العشرين لاتكاد تكون محصولا يذكر ، بل لاتكاد تفي بحاجة المستهلكين المحليين أصبحت الآن تزرع في مساحات كبيرة وصلت إلى أكثر من ٥٢٠٠٠٠ فدان .

من هذا العرض السريع للحالة الزراعية في البلاد وما وصلت إليه في السنوات القليلة التي تلت الثورة ينبغي أن تمتد نظرتنا إلى النتائج البعيدة والآثار المباشرة التي ترتبت على ذلك كله بالنسبة للقائمين بشؤون الزراعة في وادي النيل ، وهم الأغلبية الكبرى للطبقات الشعبية ، ويمكن تلخيص هذه النتائج وتلك الآثار فيما يلي :

أولا - ازدياد عدد المالكين للأراضي المزروعة تطبيقا لقانون الإصلاح الزراعي الذي حدد الملكية وأتاح الفرصة لكثير من الأسر المعدمة التي كانت تعيش على هامش المجتمع ، إذ تم توزيع أكثر من ٥٠٠ ألف فدان على أكثر من ٢٠٠ ألف أسرة . فارتفع بذلك مستواهم المعيشي وتغيرت نظرهم إلى الحياة وإلى الوطن وإلى المجتمع فأحسوا بوجودهم وبكيانهم وبأنهم أصحاب حق في هذا البلد الذي يعيشون فيه ويعملون في أرضه ويساعدون في رخائه وفي أثرائه وفي رفاهيته .

ثانيا - ازدياد المساحات المزروعة لمختلف المحاصيل الزراعية ثم تطوير وتحسين الانتاج لهذه المحاصيل مما ساعد كثيرا على سد جانب كبير من الاستهلاك المحلي الذي ينمو باطراد تبعا لنمو عدد السكان ، وبما زاد كذلك في قدرة البلاد على التصدير إلى الخارج من هذه المحاصيل التي أصبحت أساسا هاما من أسس الاقتصاد القومي .

ثالثا - خلق مراكز لتسويق هذا الإنتاج ومؤسسات لتصنيعه فانفتح باب العمل والرزق أمام عشرات الألوف من العمال والموظفين الذين كانوا لا يجدون في الماضي عملا يصرفون فيه نشاطهم وكانوا في بطالتهم يعيشون حالة على الدولة والمجتمع .

رابعا - ترتب على ذلك وضع برامج ضخمة لمشروعات عديدة اقتضتها ضرورة التوسع في هذا الميدان الزراعي كمشروعات الطرق والمواصلات ، وتقوية القناطر والمصارف ، وتحويل ري الحياض إلى ري مستمر أثناء العام ، وإقامة الطلبات الرافعة للبياه حتى تصل مياه الري إلى بعض المساحات المرتفعة ، وإنشاء مصارف ورياحات جديدة لتوصيل مياه النيل

إلى المساحات الصحراوية القابلة للاستصلاح ، وعلى رأس هذه المشروعات جميعا ذلك المشروع الضخم الكبير ، مشروع السد العالى ، الذى سيضاعف المساحات المزروعة ما بين الاراضى البور ، والمناطق الصحراوية الفسيحة ، والذى يعتبر بحق مفخرة من مفاخر الثورة وعماداً من عمود الرخاء والاقتصاد القومى .

الصناعة :

لقد داب الاستعمار فى الماضى أن يضرب على هذه النغمة الخبيثة ، وهى أن مصر بلد زراعى ولا يمكن أن يكون فى يوم من الايام بلدا صناعيا ، وكانت حجة فى ذلك أن أسس الصناعة - وهى الحديد والصلب والفحم - لا وجود لها فى مصر ، وحاول جهده أن يثبت هذه النغمة فى نفوس المنشء وبين الطبقة المثقفة سواء فى برامج الدراسة أو بواسطة الدعاية التى كان يقوم بها فى الصحف والمؤلفات وفى المجلات وفى المتدييات ، ونجح الاستعمار فى ذلك إلى درجة كبيرة ، وخدع عدد كبير من المواطنين بهذه النغمة سواء أكان ذلك بحسن نية أو بجهل بالتأثير البعيدة التى كان يرمى اليها هذا الاستعمار . ومنها أن تبقى مصر سوقا دائما للمصنوعات الاجنبية التى كانت الحاجة اليها فى ازدياد مطرد . وبقىت مصر تحت تأثير هذه النغمة الخبيثة حتى قامت الثورة فبددتها وأزالت معالمها وأظهرت بوضوح أنها كانت أسطورة لا نصيب لها من الصحة ولا سند لها من الحقيقة ، وأن مصر يمكن أن تكون بلدا صناعيا من الدرجة الاولى فى أفريقيا وفى آسيا وفى أمريكا الجنوبية على الأقل ، وأن دعائم الصناعة الأساسية موجودة بالفعل فى تربتها وفى امكانياتها الطبيعية ؛ إذ ثبت بعد

البحوث والتجارب أن الخامات الأولى للواد الصناعية تكمن في تربة وادى النيل وفي صحراواتها الشاسعة بكميات كبيرة كالحديد والنحاس والزنك والرصاص والكبريت والملح والرمال السوداء والاليت والاسبينوس والتملك والقصدير والفحم، كما ثبت أيضاً أن الطاقة المحركة لهذه الصناعات موجودة هنا أيضاً، وهذه الطاقة المحركة أن لم تتوفر تماماً بواسطة كميات الفحم المحلية فإنه من الممكن أن نلتجئ إلى الطاقة الكهربائية التي نستطيع أن نستمدّها من كميات المياه الهائلة التي يفيض بها نهر النيل العظيم . ولعلّه من الانصاف أن نقرر هنا أن فكرة تصنيع البلاد بواسطة امكانياتها الطبيعية قد بدأت تستقر في أذهان المواطنين قبل الثورة بعدة سنوات ولكن تأثير الدعاية الاستعمارية وتردد الحكومات السابقة قد جعل هذه الفكرة تتأرجح بين التنفيذ والاهمال حتى جاءت الثورة فأمنت بالفكرة عن دراية ووعي وأخذت على عاتقها في كثير من الحزم والاصرار أن تنهض بهذه المهمة الخطيرة .

ونحن من جانبنا نعتقد مخلصين أن مصنع الحديد والصلب ، الذي بديء في تأسيسه بحلول بعد الحرب العالمية الثانية وقبيل الثورة بسنوات ، ما كان لينتج ويحقق الغرض من إنشائه ويأتى بالثمار المرجوة منه لولا أن تبنته ثورة ٢٣ يوليو وتعهدته بالرعاية والعناية لكي يتم تأسيسه وتستخرج المواد الخام لتصنيعه وتجلب اليه الفنيين من الأجانب بين ألمانين وإيطاليين لإدارة محركاته في السنوات الأولى ثم العمل على تربية جيل جديد من الفنيين والعمال المصريين حتى يحلوا محل هؤلاء الأجانب فيما بعد ، كما نعتقد مخلصين أيضاً أن هذا المصنع لولا تبنى الثورة له لكان قدره أن يكون عبثاً

على مصر لا مورد لإنتاج لها وأن يكون كارثة كبرى على اقتصاديات البلاد .
وليس من المستبعد أبدا أن تكون فكرة تنفيذه من جانب الاستثمار وعلى
يد الحكومات السابقة على الثورة بمثابة خدعة كبرى وتنفيذ لمخطط استثماري
خبث بعيد المدى . وبيان ذلك أن أدوات المصنع قد جلبت من الغرب
بمعرفة الإنجليز للتخلص من جانب من ديونهم الكبيرة التي أداها لهم بها
مصر في سنوات الحرب العالمية الثانية بواسطة المأون والنفقات التي استنزفتها
جيوشهم في طول البلاد وعرضها على حساب خزانة الدولة وأرزاق وشقاء
الطبقات العاملة في البلاد .

وكان من المحتمل جدا أن يكون مصير هذا المصنع واحدا من اثنين :
أما أن يتوقف عن العمل بعد الفراغ من اعدادته وتجهيزته بسبب التلكؤ
والتباطؤ في استخراج المواد الخام اللازمة لصنعه ، وأما أن تدار أجهزته
بواسطة الفنيين منهم وتجلب المواد الخام اللازمة له بمعرفتهم أو من لديهم
ليستمر في إنتاجه تحت رحمتهم ، وفي كلتا الحالتين يكون هذا المصنع كسبا كبيرا
لهم وخسارة فادحة على الدولة وعلى البلاد .

وهذا التفسير أو ذلك الاحتمال لا يقوم على أساس من المغالطة أو
الخيال وإنما يقوم على تجارب عدة اكتسبناها من سياسة الإنجليز ومخططاتهم
الخبثية في البلاد المستعمرة ، تلك السياسة التي تعمل دائما على أن تبقى
هذه البلاد دائما سوقا يهرفون فيه منتجاتهم الصناعية وهزرعة يجلبون منها
ما يحتاجون اليه من الحاصلات الزراعية وموادنا لنفسهم الأدبي
والفني والاقتصادي .

واعلم من أمثلة على اتباعهم لهذه السياسة الماكرة وذلك المخطط

الحديث هو موقفهم من مصر بالنسبة لمشروع السد العالى . اذ أن فكرة هذا المشروع قد نبتت بصورة جديده فى السنوات التالية للحرب العالمية الأولى ، وكان من المقدر أن يحقق هذا المشروع - لو نفذ - جانبا كبيرا من الرخاء المادى والاستقلال الذاتى ، ولكن الانجليز بواسطة تواطؤهم مع الحكومات المصرية السابقة على الثورة - سواء أكان هذا التواطؤ من جانب المصريين بحسن نية أو بخبث نية - استمروا يراوغون فى تنفيذ مشروع السد العالى متعللين مرة بالنفقات الباهظة التى يستلزمها وأخرى بعدم استكمال الدراسات الفنية اللازمة لتنفيذه .

وبقى هذا المشروع حبرا على ورق وأمنية خيالية لدى المصريين حتى قامت الثورة وأظهرت تصميمها على تنفيذه مما كلفها الثمن فلجأت الى الغرب وبصفة خاصة الى الأمريكيين تطلب معاونتهم المالية على ألا تكون هذه المعاونة مشروطة بقيود تضع مصر ضمن مناطق النفوذ الغربى وتحرمها من الاستقلال الداخلى والخارجى ، وكاد الاتفاق يتم ، وعندئذ تحركت السياسة الاستعمارية لدى الانجليز بوسائلها المتلوية لكى تنفذ بدهاء مخططاتها التقليدية فى مصر فتوقفت أمريكا عن تنفيذ ما وعدت به من المدد المالى أملا فى أن يشق ذلك رجال الثورة فى مصر عن المضى فى تنفيذ المشروع .

ولكن رجال الثورة - إيمانا منهم بالنتائج الهامة من وراء تنفيذ هذا المشروع - مضوا قدما فى التغلب على الصعوبات المالية والفنية فلهجوا إلى المعسكر الشرقى فى روسيا وتم لهم ما أرادوا فنفذت حتى الآن أهم وأخطر مرحلة من مراحل تنفيذ هذا المشروع .

لما كانت الصناعة في العالم الحديث تعبر الطاقة الكبرى في دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي وفي توسيع قاعدة الانتاج توسعا شاملا وحاسما فقد اهتمت الثورة بهذه الطاقة اهتماما بالغاً ووجهت لها من العناية والرعاية ما هي جديرة به ، فأنشأت لها وزارة خاصة لم يكن لها وجود من قبل في الوزارات المصرية ، كما عبأت الجهود الكبيرة المتنوعة من أجل النهوض بها وتوفير الاسباب التي تضمن لها النمو المطرد بالنسبة لرأس المال والمواد الأولية ، والأجهزة العديدة الخاصة بالمراصفات والتقديرات والتدريب المهني حتى يمكن تخريج عمال مهرة متمرسين في مختلف فروع الصناعات الكبيرة والصغيرة على حد سواء .

وبالرغم من أن الجانب الأكبر من هذا الاهتمام قد اتجه الى الصناعات التحويلية . وهي الصناعات التي تلي استخراج الخامات والمعادن مباشرة وتقوم بتحويلها إلى منتجات . فإن الثورة أيضا لم تهمل النوع الآخر من هذه الصناعات ، وهو عبارة عن الصناعات التعدينية وما يلزمها من أجهزة ومعدات .

وليس من السهل في هذا العرض السريع أن نتحدث بالتفصيل عن الصناعات المختلفة العديدة التي نشأت في مصر بعد الثورة والتي آتت ثمارها الكبرى بالنسبة للانتاج واليد العاملة وارتفاع مستوى الطبقات الشعبية المختلفة ، ولكننا سنحاول عرض أهم هذه الصناعات ، ومن ذلك سيتبين بوضوح التغيير الشامل الذي حدث في البلاد اثر حركة الصنيع .

من هذه الصناعات التي تمت صناعة الاسلحة الدفاعية والهجومية بمختلف أنواعها لسد حاجة القوات المسلحة وللتصدير الى عدد كبير من البلاد

الأفريقية والآسيوية ، وذلك بواسطة المصانع الحربية التي تحدثنا عنها بمناسبة الحديث عن نظام الدفاع الوطنى .

ومنها صناعة الحديد والصلب التى أقيم لها أكبر مصنع فى ضواحي حلوان بعد أن جلبت له أجهزته ومعداته من ألمانيا تعويضا عما لحق مصر من أضرار أثناء الحرب العالمية الثانية .

ولقد بدأ هذا المصنع بعدما متواضعا تحت إشراف عدد غير يسير من الفنيين الأجانب وبعدد محدود من الأفران العاليه ثم أخذ فى التوسع والازدياد السريع تمثيا مع برامج الثورة لتصنيع البلاد ، فأزدادت عدد أفرانه العاليه وقلت نسبة العاملين فيه من الأجانب بمقدار كبير ، كما أزداد عدد الفنيين المصريين وأصبح يضم بين جدرانه عشرات الآلاف من العمال من مختلف طبقات الشعب ، وأنشئ من حوله وتبعاه عدد من المصانع الأخرى التى تعتبر ضرورية لإتمام صناعة الحديد والصلب ، ولعل أهم هذه المصانع الملحقة بمصنع الحديد والصاب هو مصنع الفخم (الكوك) ، وأقيم من أجل مصنع الحديد والصلب كوبرى على نهر النيل يعتبر من أضخم الكبارى على هذا النهر العظيم ، وذلك لاختصار الوقت، والنفقات اللازمة لنقل المادة الخام من الحديد والصلب المستخرجه من منطقة أسوان ، وكذلك لتسهيل انتقال العمال من الشاطيء الغربى إلى الشاطيء الشرقى لنهر النيل .

وأنشئت ميناء هامة على الشاطيء الشرقى لنهر النيل للمساهمة فى تخفيف نقل المواد الخام وفى إنتاج هذه المصانع بالإضافة إلى الوسائل المتعددة الأخرى ، كما أنشئت مدينة سكنية كبرى للمهندسين والفنيين فى هذه المصانع .

وهكذا تبدو المنطقة كلها الآن بما يرى فيها من مؤسسات مرامية الأطراف ، ومن مداخن متعددة ومتنوعة ؛ ومن حركة دائبة في الليل والنهار تمثل النشاط المستمر والحركة المتواصلة للقطارات والعمال والسفن والعربات ، وبما يسمع في هذه المنطقة أيضا من هدير المحركات ، وطرق المطارق ، وخرط المخارط ، وزئير الأجهزة ، وضوضاء العمال والصناع والفنيين ، نقول ، هكذا تبدو المنطقة كلها الآن كأنها مدينة صناعية كبرى تعيد إلى الذاكرة روية المدن زراعية في البلاد الغربية العريقة في ممارسة الصناعة مثل فرنسا والمانيا وإيطاليا وإنجلترا ، وذلك بعد أن كانت هذه المنطقة منذ سنوات قليلة فقط منطقة زراعية وصحراوية لا يرى فيها من آثار الصناعة سوى مدخنة متواضعة متهدمة لمصنع متواضع للأجر أقيم على الشاطئ الشرقي للنيل .

ولكى ندرك مدى التوسع في مصنع الحديد والصلب يمكن أن نذكر على سبيل المثال أن طاقة هذا المصنع لصنع الكميات المستخرجة من خام الحديد في سنة ١٩٥٥ كانت ٣٣٣٢٣٦ طنا ، وصلت هذه الكمية الآن إلى أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ طن .

وأن إنتاج الصلب الكهربائي في عام ١٩٥٩ كان ١٩٠١٨٥ طنا ، وصل الآن الى ما يقرب من ٤٠٠.٠٠٠ طن .

ومن المصانع الهامة الأخرى الجديدة في مصر والتي تعتبر مدینة في وجودها وفي انتاجها إلى ثورة ٢٣ يوليو مصنع : عدادات الكهرباء ، ومصنع عدادات المياه ، ومصنع الآلات الدقيقة ، ومصنع الليثات الكهربائية ومصنع إطارات السكرتشوك ، ومصنع الدراجات ، ومصنع عربات

السكك الحديدية ، ومصنع السيارات ، مصنع الكابلات الكهربائية ، ومصنع الزجاج ، ومصنع كيما للسجاد ، ومصنع للسفن بأنواعها المختلفة ، ومصنع لتكرير البترول ، ومصنع للأدوية والعقاقير ، ومصنع لسك النقود .

هذا بالإضافة إلى التوسع الكبير والازدياد المطرد في المصانع التي كانت موجودة في مصر قبل الثورة مثل مصنع الاسمنت الضخم في طره ومصانع الغزل والنسيج في مختلف أنحاء البلاد . ومصانع الأغذية ، ومصانع لحفظ الأسماك . وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نتصور مقدار التحول الكبير في مكانة مصر الصناعية ، كما نستطيع أن نتصور كذلك مبلغ المساهمة الكبرى لهذه المصانع الجديدة والنامية في رفع مستوى الحياة بالنسبة لمئات الآلاف من الأسر المصرية من مختلف الطبقات الشعبية . وهكذا انهارت أسطورة الاستعمار القائلة بأن مصر بلد زراعي لا يمكن أن يكون صناعيا في يوم من الأيام . وهكذا استطاعت مصر بعد الثورة أن تحقق لنفسها إكتفاء ذاتيا بالنسبة للإنتاج الصناعي ، بل استطاعت أن تصدر ما يفيض عن استهلاكها المحلي من هذا الإنتاج الصناعي إلى عدد غير قليل من البلاد الأفريقية والآسيوية .

التعليم ،

يعتبر التعليم بأنواعه العديدة ومراحله المختلفة - الدعامه الكبرى لتقدم الشعوب وتطور الأوطان . كما يعتبر كذلك الدعامه الكبرى لرفع المستوى الأدبي والفني والمادى . ولقد تغيرت نظرة الأمم في العصر الحديث بالنسبة لنظريات التعليم وأهدافه ، فلم يعد التعليم قاصرا على إزالة

الجهل بين طبقات الأمة ، وإنما تعدى ذلك الى مفهوم جديد : هو
مسيرة ركب الحياة الحديثة في التقدم المهنى والزراعى والصناعى بجانب
التقدم العقلى والروحى مما يساعد على استتباب الأمن وتقليل الجرائم ونشر
العدالة وخلق ميادى حب الوطن والاستماتة في الدفاع عن أرضه ومصالحه
ومقدراته . ولو أضفنا إلى ذلك ما نراه ونحس به الآن من أن المثقفين
في أى بلد قد أصبحوا بمثابة رصيد هائل تعتمد عليه الدول لتنمية
إقتصادياتها وتثبيت دعائم السلام ونشر مبادئها وآرائها في البلاد الأخرى ،
نقول ، ولو أضفنا هذه الاعتبارات الجديدة إلى ذلك المفهوم من التعليم
في العصر الحديث لاتضح لنا السبب الذى من أجله قد وجهت الثورة
عنايتها الكبرى إلى مسائل التعليم في مصر ، وما يتضمنه هذا التعليم من
منشآت متعددة ، وبرامج مختلفة ومشاريع متنوعة . ولقد نص الميثاق
الوطنى على ذلك صراحة حيث جاء فيه : « أن المفاهيم الثورية الجديدة
للديمقراطية لا بد لها أن تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر في تكوين
المواطن وفي مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الإدارية . . . إن التعليم
لم تعد غايته تخريج موظفين للعمل في مكاتب الحكومة ومن هنا فان
مناهج التعليم في جميع الفروع ينبغي أن تعاد دراستها ثوريا لكي يكون
هدفها هو تمكين الانسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة ،
وتشكيل الحياة الذى يقصده هذا النص من الميثاق الوطنى لايخرج عما بيناه
سلفا من وظيفة التعليم في العصر الحديث ومن المفاهيم الجديدة للتعليم في
البلاد العربية المتحضرة المتقدمة .

ولو أننا نظرنا نظرة مقارنه إلى حالة التعليم في مصر قبل الثورة
وحالته بعد الثورة لظهر لنا جليا الفرق الشاسع بين هاتين الحالتين .

ويكفي أن نذكر أن ما أنفقته الدولة على وسائل التعليم في مصر بسبب المنشآت الدراسية والأبراج المتنوعة والأدوات المدرسية المختلفة قد بلغ في الفترة ما بين سنة ١٨٨٢ و سنة ١٩٥٢ ٢٠٠ مليون جنيه ، بينما بلغت هذه التكاليف نفسها في الفترة ما بين سنة ١٩٥٢ و سنة ١٩٦٢ أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه .

ونستطيع أن نقبين مظاهر هذا الاهتمام بمسائل التعليم من جانب الثورة فيما يأتي :

أولا - قيامها بإنشاء مدارس عديدة في مختلف أنحاء البلاد تكفي لاستيعاب أكبر عدد ممكن من التلاميذ الذين يزدادون باطراد مستمر حتى يمكن الوصول إلى تعليم كل أبناء الشعب لافرق بين غنى وفقير ولا فرق بين ذكر وأنثى . وإحصائية بسيطة لهذه المنشآت تصور لنا أن هذه المنشآت تزيد مدرسه في كل يومين اثنين .

ثانيا - التسهيلات العديدة التي تهيئها الدولة لأبناء الشعب من أجل التعليم ، من هذه التسهيلات مجانية التعليم في جميع مراحله المختلفة ، وصرف الغذاء مجانا للتلاميذ في مراحل التعليم الأولى ، وكذلك صرف الكتب والأدوات المدرسية دون مقابل . وأكثر من ذلك صرف مبالغ شهرية للطلاب المتقدمين في درجات الامتحان تشجيعا لهم للبضى في هذا التقدم وبذل أكبر جهد ممكن لتحقيق أهداف الثورة التي ترغب مخلصه في خلق طبقة ممتازة من المثقفين تستطيع أن تنهض بمهام الوطن ومسؤوليات البلاد .

ولقد تصل المكافآت الشهرية للطلاب المتقدمين الممتازين إلى مائة جنيهات شهريا في مدى العام الدراسي .

ثالثا - انشاؤها لأربعم وزارات مختلفة للإشراف على وسائل التعليم فبعد أن كان في الدولة وزير واحد يقوم بأعباء التعليم في مراحل المختلفة وبمعا هذه المتعدده أصبح الآن في البلاد وزير للتربية والتعليم يشرف على المراحل الأولية والاعدادية والثانوية ، ووزير للتعليم العالي يشرف على طلاب الجامعات والمعاهد العليا ، ووزير للبحوث العلمية ، ووزير للثقافة والارشاد .

رابعا - الاهتمام الكبير بوسائل التعليم الفني من تجارى وزراعى وصناعى وقد وزعت مدارس على جميع محافظات الجمهورية العربية المتحدة لكي يسير التعليم في هذه المدارس النمو المطرد في حاجات البيئة وما تستلزمه المشروعات الاقتصادية في كل المحافظات . وقد دبرت الدولة بسخاء المال اللازم لهذا التعليم وما تدعو الضرورة إليه من شراء الأجهزة والآلات ومن تهيئة الأساتذة والفنيين . ولم تدرس الدولة في اهتمامها بهذا النوع من التعليم ما يمكن أن تسهم به الفتاة في هذا الميدان ، فأنشأت لها ٦ مدارس فنية تشتمل على أقسام التدبير والاقتصاد المنزلى ، كما تشتمل على أقسام للبائعات والمحصلات والمحضرات والفنيات للمعامل . ونظرة سريعة إلى عدد التلميذات في العام الدراسي سنة ٦١ - ١٩٦٢ تعطينا صورة لمدى الاقبال على هذه المدارس ، إذ بلغ هذا العدد ٢١٦٠ تلميذه . ومن ناحية أخرى فان الدولة قد زادت في عدد مدارس البنات الثانوية زيادة كبيرة لتأهيلهن علميا وثقافيا حتى يقمن بواجبهن نحو الوطن والمواطنين ، إذ أن عدد

هذه المدارس الثانوية في سنة ٥٣ - ١٩٥٤ كان لا يتجاوز ٢٥ مدرسة تضم ٣١٤٨ تلميذه ، غير أن العدد قد قفز فأصبح الآن أكثر من ٢٥٠ مدرسة تضم أكثر من ٨٠٠٠ تلميذه . ولنلق الآن نظرة أخرى على عدد تلاميذ المدارس الفنية من تجارية وزراعية وصناعية في سنة ٥٣ - ١٩٥٤ وما وصل إليه في سنة ١٩٦٢ لكي نقبين مدى اهتمام الدولة بهذه المدارس ومدى إقبال التلاميذ عليها : في المدارس التجارية بقسميها الاعدادي والثانوي كان عدد التلاميذ في سنة ٥٣ - ١٩٥٤ ٩١٨١ تلميذا ، وصل هذا العدد في سنة ١٩٦٢ إلى ٣١٩٢٩ تلميذا ، وفي المدارس الزراعية بقسميها الاعدادي والثانوي كان عدد التلاميذ في سنة ٥٣ - ١٩٥٤ ٩٩٩٤ تلميذا ، وصل هذا العدد في سنة ١٩٦٢ إلى ٣٢٥٣٤ تلميذا ، وفي المدارس الصناعية بقسميها الاعدادي والثانوي كان عدد التلاميذ في سنة ٥٣ - ١٩٥٤ ٣٨٤٢٩ تلميذا ، وصل هذا العدد في سنة ١٩٦٢ إلى ٣٨٣١٣ تلميذا .

أما التعليم العالي فقد أصابه بدوره من الاهتمام والتطور ما هو جدير به لكي يسير العصر والمجتمع الثوري في مصر ، ولم يقتصر ذلك على إنشاء المعاهد العليا المتنوعة وإنما تناول هذا التطور أيضا التوسع في إنشاء كليات جديدة في الجامعات المصرية التي كانت موجودة قبل الثورة . وتأسيس جامعات جديدة وفروع للجامعات القديمة . وحسبنا أن نعلم أن عدد الكليات الجامعية التي كانت تمارس مهنتها قبل الثورة في كل من جامعة القاهرة وجامعة الاسكندرية وجامعة عين شمس كان ٢٩ كلية ما بين آداب وحقوق وهندسة ، وطب بشري ، وعلوم ، وزراعة ، وطب

بيطرى ، وصيدله ، وفى سنة ٦٢ - ١٩٦٣ وصل عدد هذه الكليات إلى ٤٠ كلية . ولو أضفنا إلى ذلك كلية العلوم والهندسة بجامعة أسيوط التى افتتحت فى سنة ٥٧ - ١٩٥٨ لباع عدد هذه الكليات ٤٧ كلية وينبغى مع ذلك ألا يغيب عن أذهانتنا مظهر التوسع لهذه الجامعات حيث أنشئ فرع لجامعة القاهرة فى سنة ١٩٦٢ بمدينة المنصورة ، وفرع آخر لجامعة الاسكندرية فى مدينة طنطا ، وذلك تحقيقا لمبدأ عزيز على الثورة هو مبدأ تكافؤ الفرص أمام المواطنين جميعا للالتحاق بالجامعات والتمكن من إتمام الدراسات العليا . كما لا ينبغى أن يغيب عن أذهانتنا أيضا مظهر اهتمام الثورة بالتعليم العالى وفقا لمناهج الدراسة المصرية فى بعض البلاد العربية الشقيقة ، فهناك فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم لتوفير التعليم العالى فى السودان

وهناك جامعة بنى غازى فى ليبيا ، وجامعة بيروت العربية فى لبنان اللتان تمدهما الجمهورية العربية المتحدة بجانب كبير من الأموال كما لا تزال تمدهما بعدد غير قليل من الأساتذة الجامعيين .

ولقد كان من وراء اهتمام الثورة بهذه الجامعات أن وصلت ميزانيتها فى عام سنة ٦١ - ١٩٦٢ إلى ١٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه بعد أن كانت فى سنة ٥١ - ١٩٥٢ ٣٠٩٨٢٠٤٦٢ جنيه ، كما وصل عدد الخريجين فى سنة ٦١ - ١٩٦٢ إلى ٩٠٥٨١ خريجا بعد أن كان عددهم فى سنة ٥٢ - ١٩٥٣ ٨٥٢ خريجا .

هذا ولم تقف الثورة مكتوفة الأيدى - كما كانت تصنع الحكومات السابقة فى مصر - أمام تطوير الدراسة فى الجامعة الأزهرية ، تلك الجامعة

التي تعتبر أكبر جامعة اسلامية في العالم والتي تتمتع بنفوذ علمي وروحي كبير بين جميع البلاد الاسلاميه ، والتي كانت الدراسة فيها تقتصر على اللغة وفروعها من نحو وصرف وأدب وبلاغة وبيان وبديع ووضع وعروض وعلى الدين وفروعه من تشريع وحديث ورواية وتفسير وتوحيد وأصول ومنطق وفلسفة وأدب بحث ومناظرة . وكانت الدراسة في هذه الجامعة العتيقة بمنهجها وبرامجها دراسة كلاسيكية تقليدية إلى حد بعيد تتمثل فيها قوة التحصيل التي تعتمد على الذاكرة وتبتعد كثيراً عن تكوين ملكة التمثل والتحليل والخلق والابتكار ، فهي إذن مستودع لحامات طيبة ولا استعدادات هائلة يمكن أن تستغل وتثمر إذا ما وجهت التوجيه الصالح وطورت التطوير العصري المفيد .

ومن أجل ذلك وجهت الثورة عنايتها وأهتمامها إلى وسائل الإصلاح المتعددة في هذه الجامعة . فكانت لجناها جديدة لدراسة هذه البرامج وتطويرها ، وأنشأت المعاهد والكليات لتدريس كافة أنواع المعارف الحديثة العصرية بجانب الدراسات اللغوية والدينية ، وأسست معهداً للفتيات يضم الاقسام الابتدائية والاعدادية والثانوية عاملة على تهيئة كل وسائل المعيشة والتسهيلات المختلفة ، وأنشأت كلية البنات الاسلامية، وأفتحت كلية المعاملات والادارة . وهكذا أصبحت الجامعة الازهرية جامعة عصرية تضم كلية المعاملات والادارة ، وكلية الهندسة ، وكلية الزراعة ، وكلية الطب ، وكلية البنات بجانب الكليات القديمة المتخصصة في الدراسات العربية وأصول الديانة الاسلاميه ، وفي هذا الميدان يعتبر مجهود الثورة أجل وأعظم من مجهوداتها الاخرى بالنسبة لإصلاح التعليم

وتطويره وتوجيهه وفقا لأهدافها ومسيرة للتقدم المنشود من وراء هذا التعليم .

خامسا - اهتمام الدولة بشئون الشباب وتربيته تربية صحيحة ورياضية هدفها تهذيب الاخلاق وتكوين الشخصية القوية المتكاملة . ومنذ قيام الثورة بذلت الدولة ما تستطيع لرعاية الشباب وهيأت له كل الفرص الممكنة لتنمية ملكاته وقدراته في المجالات المختلفة مع تقديم ما يلزم من خدمات رياضية واجتماعية وترويحية . وبقيت هذه الرعاية تزداد بعد الثورة من سنة لآخرى حتى استدعى أمرها ان تنشأ لها وزارة خاصة تدبر أمورها وتتعدد مسائلها وتوجه نشاط الشباب حتى يستغل هذا النشاط في أوجه الخير والمصلحة ، وكان ذلك في عام ١٩٦٢ . ولكي ندرك مدى هذه الرعاية يكفي أن نعرف أن كل ما كانت تنفقه الدولة على الشباب وتوجيهه نشاطه في سنة ١٩٥٢ لا يتجاوز مبلغ ٦٥٣٠٠ جنيه ، أما الآن فقد قفز هذا المبلغ إلى أكثر من ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه . وليس من شك في أن وجود وزارة خاصة للشباب وميزانية خاصة لتوجيه نشاطه قد فتح آفاقا واسعة لتنوع هذه الرعاية وتأکید الاهتمام بها ، فأقيمت معسكرات للعمل بالوادي ، وإنشئت مراكز جديدة في مختلف المحافظات لإعداد المدربين الرياضيين ، كما أقيمت مراكز أخرى لإعداد رواد المعسكرات الصيفية وإعداد قادة معسكرات الشعب ، وأهم مركز من هذه المراكز هو مركز معسكرات الشباب باني قير ، الذي يربو عدد المستفيدين منه حتى الآن على ٣٥٠٠٠ شاب .

وهكذا استطاع الشباب أن يجد من وراء ذلك متفنا يستروح فيه روح الجد والحزم والصلابة ويستنفد فيه طاقاته وإمكاناته وفراغه لكي

يصبح قادراً على تحمل المسئولية والقيام بالأعباء والتخلص من العكد النفسية التي كانت تثقل كاهله وتحول بينه وبين الانتفاع باستعداداته الطبيعية وتجعله يعيش في عزلة قاتلة منطوياً على نفسه حبيساً في قوقعته غير قادر على أن ينتفع بمواهبه ولا على أن ينتفع به أهله وعشيرته ومواطنوه .

التجارة

إن الدور الذي تلعبه التجارة في الاقتصاد القومي يعتبر من الأدوار الهامة الخطيرة ، إذ أنها تضع أمر الانتاج المحلي الزائد على الاستهلاك الداخلي وأمر الاستيراد من البلاد الأجنبية تحت رحمة التجار ، وكان أمر هذه التجارة في يد فئة قليلة من الناس أغلبها من الأجانب والباقي من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة من المصريين . وكان هؤلاء وأولئك يتفنون في انفساق ما يحققونه من كسب خارج مصر أو يستغلونه في الاستثمارات الخارجية والبنوك الأجنبية فتحرم مصر ويحرم المواطنون المصريون من الانتفاع بهذه الثروة الطائلة .

وكانت خطورة هذا الوضع لا تقل في جرمها وبشاعتها عن خطورة تهريب الأموال الوطنية إلى خارج البلاد . وبجانب هذا النوع من التجارة المتصلة بالصادرات والواردات كان يوجد نوع آخر منها يتمثل في البنوك وفي شركات التأمين المدارة بأيدي أجنييه أو بأيدي مصريه متعالفه معها . وكان رأس مال هذه الشركات وتلك البنوك يعتمد أساساً على الأموال المصرية الوطنية ، كما كانت هذه الأموال تستثمر وتستغل بطريقة عجيبه ، إذ أنها كانت مرتبطة أشد الارتباط بالبنوك وشركات التأمين

في الخارج ، وتبعاً لذلك كان جزء كبير مما تحقّقه هذه المؤسسات من المكاسب يغطى أهم أثمان ماصدره البلاد الى الخارج ، كما كان جزء آخر يستغل ويستثمر في الخارج دون أن يعود منه أى نفع على الوطن أو على المواطنين ، والنتيجة الطبيعية الصريحة لهذه العملية - دون الدخول في نظريات اقتصادية معقدة أو في عمليات حسابية دقيقة - هو أن ثروة البلد تنتقل بلا مقابل تقريباً الى الخارج وأن مواردها المعدة للتصدير تذهب أيضاً الى الخارج دون أن يدخل مصر في مقابل هذا أى نوع من العملات الاجنبية الصعبة .

هكذا كان شأن التجارة في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ولو أضفنا الى هذا موضوع التلاعب الذي كان يتم عن طريق التواطؤ مع بعض الادارات الحكومية السابقه أو عن الطرق الملتويه اللامشروعه في صرف أذون التصريح بتصدير التجارة واستيرادها ؛ نقول ، لو أضفنا هذا الى ما تقدم لا تضح لنا بصراحه كيف كانت تستنزف ثروة البلاد وكيف كانت تدار العمليات التجاريه وكيف كانت ثروة مصر ومواردها الطبيعيه تحتكر في أيدي الأجانب وحلفائهم من الاقطاعيين والانتهازيين والاستغلاليين ثم تستخدم بعد ذلك في تقييد حريه البلد بالنسبه لاقتصادياتها وفي حرمان المواطنين من تحقيق جانب من الربح من وراء هذه العمليات التجاريه . وما هو جدير بالملاحظه هنا أن هذه العمليات التجاريه كانت بجانب سهولتها تحقق ربحاً وفيراً مغرباً عما دفع القصر الملكي ، رجال حاشيته الى أن يساهموا في بعض الصفقات المغريه في ميدان التجارة .

لم يغب عن الثوره كل هذا فجعلت ضمن أهدافها اصلاح الشئون

التجارية وتنظيم عملياتها والاشراف العام عليها حتى يتحسّر الاقتصاد الوطنى وينجو المواطن من جشع المستغلين والتجار ويعود الربح من وراء هذه العمليات التجارية على الدولة وعلى المواطنين فى وقت واحد .

واسكى يتحقق لها ما تهدف إليه عمدت إلى تأمين البنوك وشركات التأمين ، ثم وكلت أمور التجارة المعصلة بالتصدير والاستيراد إلى القطاع العام ، كما عمدت إلى فتح أسواق جديدة فى الخارج لتصرف المنتجات الوطنية وإلى الاتصال المباشر بدول عديدة لعقد صفقات حرة بشأن ما يلزم مصر من أنواع الاستيراد . وكان موقف الثورة من هذا كله منطقيا حكما كسائر مواقفها من وسائل التشريع والتنظيم والاصلاح . إذ أنها سارت فى هذا الشوط بتؤدة وفى مراحل .

فى يوليو ١٩٦٠ صدر قانون البنوك والائتمان الذى يقضى فقط بالرقابة والإشراف على الجهاز المصرفى وأنشئت ادارة الرقابة على البنوك وأخرى لتجميع احصائيات الائتمان المصرفى وذلك لاسيلا تنسرب هذه الاموال إلى الخارج بالعارق الملتوية الخبيثة . واستمرت هذه الرقابة وذلك الاشراف مدة سنة بمثابة الدراسة والتعرف على شئون هذه المؤسسات وملاحظة ما يجرى فيها ومدى ما كان بينها وبين المؤسسات المالية فى الخارج من صلات ومعاملات .

وفى يوليو ١٩٦١ صدر القانون بتأميم جميع البنوك والقاء مسئولية ادارتها الى المؤسسة المصرية العامة . وهكذا آلت ملكية هذه المؤسسات المصرفية الى الدولة وأصبحت رؤوس الاموال تدار بأيدى مصرية وتستغل حيث تعحقق المنفعة العامة للوطن وللمواطنين . ونتيجة لذلك زادت

الأوراق الرسمية والاستثمارات زيادة كبرى . فبدل ألف كانت في ديسمبر ١٩٥٢ ١٩٠٢ مليون أصبحت في نفس الشهر من ١٩٦٢ ١٧٢٤ مليون جنيه . ولا شك أن صنيع الدولة في هذا الميدان قد خلق في نفس المواطنين نوعا من الثقة والطمأنينة بما جعل الودائع في هذه المصارف تصل الى ٣٩٧٣ مليون جنيه بعد أن كانت فيما مضى لا تتجاوز مبلغ ١٥٥٢ مليون جنيه .

المشروعات العامة ذات الصلة الوثيقة بالحياة الاجتماعية :

لقد كان مفهوم كلية المشروعات العامة قبل ثورة ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٢ مبهما غامضا أجوف لا يصور واقعاً ولا يدل على حقيقة ، وكنا نقرأ هذه الكلمة في برامج الحكومات السابقة ونسمعها في كثير من الأحيان ولكننا لا نجد لها آثارا ملموسة ، وانتهى الأمر بها الى أن تصبح ضمن الكلمات التي لا مفهوم لها ولا ثمرة ترجى منها . كالمشروعات العامة المتصلة بالزراعة أو الصناعة أو المواصلات أو الموانئ أو الملاحة أو السد العالي أو التعليم ؛ وإذا أتبع لبعضها أن ينفذ بعد وضع الخطه من أجله فإنما كان ذلك البعض خاصا بمشروعات لا تكاد تصل بمصالح الطبقات الشعبية وإنما تستخدم المزارع الملكية ومصالح الاقطاعيين والمستعمرين وأصحاب النفوذ في مصر . ومن أمثلة ذلك ما سمعنا عنه وما رأيناه من المشروعات الآتية :

مشروع اصلاح بعض الاراضى البور المتناثرة شمالا وجنوبا في أنحاء وادى النيل وبصفه خاصه الاراضى الواقعه في الدلتا أو القريه من المناطق الزراعيه ، وكانت الدعايه بأنواعها المختلفه تردد كثيرا هذه الاعمال الخاصه باصلاح تلك الاراضى ، كما كانت الحكومات السابقه تعنى بما

يزيد من رقعة الأرض المنزرعة ويضاعف من غلتها : ولم يكن الغرض الحقيقي من هذه العناية وذلك الاصلاح خدمة الفلاح أو صغار المزارعين وإنما كان ذلك إما لخدمة الملك وإضافة مساحات جديدة إلى ما كان يملكه من الأقدنة ، وإما لخدمة شخصية خطيرة في المجتمع أو واحد من الإقطاعيين يمت بصلة القرابة أو الصداقة إلى رجال الدولة أو أتباع الملك . ويعلم الله أن جزءاً كبيراً من الأموال التي كانت تنفق في سبيل تنفيذ تلك المشروعات تتحمله الدولة ، وأن الأيدي العاملة في تنفيذ هذا الاصلاح كانت في كثير من الأحيان بدون أجر أو تكاد تكون بدون أجر . وبعد مجهود الدولة ومجهود العمال البائسين من أفراد الشعب يجيء المالك ذو الخطوة ليستغل ويستثمر لكي يضيف أقطاعية جديدة على أقطاعياته القديمة ولكي يزداد ظلماً وغطرسه وكبرياء على ما كان لديه من قبل :

ومن ذلك أيضاً المشرعات الخاصة بوسائل الري من شق السقوع والقنوات وتوصيل المياه إلى الأراضي المنزرعة لكي تزداد خصوبتها وتضاعف غلتها وتقوم أبواق الدعاية المختلفة للتغني بهذه المجهودات المادية والأدبية التي بذلت في هذا السبيل ، وقد يخدع أفراد الشعب بهذه الدعاية فيتصورون ذلك على أنه من أجل الفلاحين الكادحين والمزارعين الأشقياء بحيث يتضائل شقاؤهم في زراعة الأرض ويزداد محصول ما يزرعون ، غير أنه سرعان ما يتضح أن مجهود الدولة في ذلك كان من أجل خدمة المالكين للأرض الذين لا يلبثون أن يزدوا القيمة الإيجارية على المزارع فتستند هذه الزيادة الإيجارية ما يجيء من الأرض المنزرعة نتيجة لتيسير

ريها وتحسين زراعتها . ويبقى المنتفع الوحيد بتلك المجهودات المالك لهذه الاراضى .

ومن ذلك أيضاً المشروعات الخاصة بشق الطرق وتسهيل المرور إلى المناطق النائية المهجورة ، وتقوم الدعاية كدأها بالنسبة لسائر المشروعات الأخرى بالتغنى بهذا الإصلاح وتسخر أموال الدولة لذلك كما يسخر العمال لتنفيذ هذه المشروعات . ولا يكاد يصل المشروع إلى نهايته حتى يتبين الناس بعد ذلك أن هذه الطرق لم تكن إلا لخدمة المالك لتلك الأرض النائية البعيدة عن مناطق العمران أو لخدمة واحد من أصحاب الحظوة الملكية ، وربما لخدمة الملك نفسه .

وهكذا لم يكن الغرض من هذه المشروعات على اختلافها ابتغاء خدمة الوطن أو تحسين حالة الفلاح أو فتح أبواب العمل والرزق أمام الآلاف من الأسر المعدمة ، ولكنها كانت مسخرة لخدمة المالكين والإقطاعيين والمسيطرين على كراسى الحكم فى الدولة .

هذه صررة موجزة من المشروعات العامة التى كانت تفكر الدولة فى تنفيذها وتسخر لها أموالها قبل ثورة ٢٣ يوليو . ونريد بعد ذلك أن نتحدث عن بعض النماذج من المشروعات العامة التى مازالت ولا تزال تقوم بها الدولة بعد ثورة ٢٣ يوليو . وسيتبين القارىء بعد المقارنة بين مشروعات الثورة والمشروعات السابقة عليها أبعاد الفروق بين هذه وتلك ، ومدى الآثار المترتبة على كل طائفة من هذه المشروعات .

ولما لم يكن من اليسوز أن نتحدث عن مشروعات الثورة كلها فسنحاول أن نتحدث عن نماذج منها . وهذه النماذج هى : —

مشروع السد العالي :

يعتبر هذا المشروع من أكبر وأهم المشروعات التي نهضت بها ثورة ٢٣ يوليو : بل أنه مفخرة من مفاخر هذه الثورة ودليل قاطع على إخلاص من قاموا بهذه الثورة وعلى جديتهم في رسم الخطط وفي تنفيذ تلك الخطط. إن مواجهة مثل هذا المشروع تحتاج إلى جرأة هائلة وشجاعة نادرة وتصميم لا يعرف التلكؤ ولا التردد . كما أن تنفيذه يحتاج إلى إمكانيات مادية وفنية لا يقدر عليها إلا أحد الشعوب المتقدمة علمياً وصناعياً وسياسياً واقتصادياً . ومن هنا ندرك في يسر مدى الخطورة أو المجازفة حينما يصمم شعب كالشعب المصري لا يزال في طور نموه السياسى والصناعى الى النهوض بهذا المشروع .

لقد كان مشروع السد العالي أملاً يغازل خيال الحكومات في مصر منذ زمن بعيد ، كما كان موضوعاً للمساومة بين هذه الحكومات والمستعمرين الذين يريدون الإبقاء على نفوذهم في مصر سياسياً واقتصادياً . ومن أجل ذلك وضعت لهذا المشروع قبل الثورة دراسات مستفيضة وقدرت تكاليفه أكثر من مرة وكلما حاولت حكومة من الحكومات المصرية السابقة أن تخطو فيه خطوة إيجابية تعثر المشروع وتبدد الأمل في تنفيذه لسبب أو لآخر . وبقي الأمر كذلك حتى قضت الثورة على الأوضاع القديمة وأخذت على نفسها أن تمضى في تنفيذ هذا المشروع مهما كلفها من ثمن وألا تقبل فيه مساومة على الحرية السياسية والاقتصادية في البلاد وأقدمت على التحدى دون أن تعبأ بتهديد ولا بوعيد ولا بحصار دأبها في كل ما أقدمت عليه من تحديات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية . ولولا ذلك لما أتاحت الفرصة لهذا المشروع أن يرى النور في الوقت الحاضر على الأقل

لأن الثورة قد ورثت تركة مثقلة بالمهام الكبرى وبالمسؤوليات الجسام .

ما هو هذا المشروع ؟ :

ويمكن أن يوصف هذا السد بأنه عبارة عن جبل صناعى يقام من الركام الصخرى المنقول من جوانب النهر لكي يتيسر لهذا الجبل أن يحجز أمامه كميات كبيرة من مياه النيل المتدفقة نحو الشمال والتي كان ينتهى أمرها بضياع جزء كبير منها دون أن تستغل فى رى أرض أو فى توليد قوة كهربائية ينتفع بها فى الإنارة أو فى إدارة محركات تزيد من الإمكانات الصناعية . ونتيجة لإقامته هذا الجبل ستتكون أمامه بحيرة كبيرة تعتبر ثانيته البحيرات الصناعية الكبرى فى العالم . حيث يصل طولها الى ٥٠٠ كيلو متر ، أى أكثر من ضعف المسافة بين القاهرة والاسكندرية وعرضها فى بعض المواقع الى ٢٥ كيلو مترا . أما عمقها فيقدر بنحو ٩٧ مترا . ويمكن لهذه البحيرة بهذا الوضع أن تستوعب من المياه ما يقدر بنحو ١٥٢ مليار متر مكعب . وقد قدرت كمية المواد المستعملة فى إقامة هذا الجبل من الطمي والرمال والركام الصخرى بحوالى ٤٣ مليون متر مكعب . ويستطيع القارىء على ضوء ذلك أن يتصور مدى المجهود البشرى ومقدار الإمكانات المادية لنقل هذه الكميات الهائلة من الجبال والصحراء إلى وسط النهر لإقامة هذا السد .

ويتضمن مشروع السد العالى أجزاء ثلاثة هى :

أولا - جسم السد ، وهو عبارة عن ثلاثة سدود جزئية يقع الواحد منها خلف الآخر ، حيث يوجد السد الرئيسى فى الوسط وأمامه سد جزئى وخلفه سد جزئى آخر .

أما السد الجزئى الأمامى فهو ممد لتخزين مياه النيل فى تلك البحيرة الصناعية الكبيرة بحيث يصل ارتفاع هذا السد إلى ٥٠ متراً فوق قاع النيل ، ويصل طوله عبر النهر إلى ٥٥٠ متراً ، ويساعد هذا على توفير كمية من المياه لتستغل فى رى الأراضى وزراعتها . وقد تم انجاز هذا السد الجزئى فى سنة ١٩٦٤ ، وبإنجازه تكون قد تمت الخطوة الأولى من هذا المشروع العظيم ، وبذلك قد بدأ تحقيق المزايا الاقتصادية الكبرى فى مجال التوسع الزراعى . كما أنه قد بدأ قفل مجرى النيل وأخذت المياه تتجه إلى قناة التحويل التى حفرت فى الجبال الصخرية الواقعة فى البر الشرقى عند موقع السد .

ثانياً - قناة التحويل :-

أما قناة التحويل فهى عبارة عن عمل لا يقل مجهوداً ولا عظمة عن جسم السد الذى تحدثنا عنه منذ قليل . هى قناة مكشوفة فى جزئى مجرى التحويل الأمامى والخلقى والجزء المتوسط عبارة عن ستة أنفاق للياه قد شقت فى الصخر مزودة ببوابات حديدية لموازنة صرف المياه وبوابات أخرى أمامية وخلفية للمساعدة فى حالات الطوارئ .

يقدر طول الجزء الأمامى من القناة المكشوفة بـ ١١٥٠ متراً ، وعرض القاع عند المدخل يصل إلى ٢٥٠ متراً ثم يقل تدريجياً حتى يصل إلى ٥٠ متراً ، ثم يزيد بعد ذلك لى يصل إلى ٢٣٠ متراً عند مدخل الأنفاق .

أما الجزء الخلقى من القناة فيبلغ طوله ٤٨٥ متراً ، كما يبلغ عرض

قاعه عند مخرج الانفاق ٢٧٨٥ ، حيث يقل تدريجيا حتى يصل إلى ٥٠ مترا عند مخرج القناة .

ولكى ترسم أمانا صورة واضحة عن عظمة هذه الانفاق التى شقت فى قلب الصخر يكفى أن نعرف أن القطر الداخلى لهذه الانفاق عبارة عن ١٧ مترا قد كسى بطبقة من الخرسانة المسلحة يبلغ سمكها مترا واحدا ، وبذلك يكون قطر النفق الصافى ١٥ مترا .

وفى استطاعة مجرى التحويل هذه أن تمرر كمية هائلة من المياه تصل إلى ٩٥٠ مليون متر مكعب فى اليوم الواحد ، وهى قدرة تزيد على أية قدرة أخرى بمائة لاية قناة صناعية فى العالم . وسيكون من جراء هذه الكمية من المياه أن تزداد المساحة الصالحة للزراعة وفى وادى النيل ، كما ستتحول مساحات أخرى من رى الحياض إلى رى مستديم ومعنى هذا أن الأرض المنزرعة ستزيد بمقدار مليون فدان جديدة ، وأن مبلغ ٧٠٠ ألف فدان ستتحول من رى الحياض إلى رى مستديم .

ثالثا - محطة توليد الكهرباء :

أما محطة توليد الكهرباء فسيكون موقعها طبعيا عند النهاية الخلفية لتلك الانفاق حيث تتدفق المياه بغزارة وعنف . ويتضمن تصميم هذه المحطة تركيب ١٢ وحدة من وحدات توليد الكهرباء ، وهى لوقورنت بغيرها من محطات توليد الكهرباء لوجدنا أنها تعادل أكبر المحطات الكهربائية فى العالم والمفروض أن هذه المحطة بعد أن تزود بالمحولات الكهربائية سيكون فى امكانها رفع جهد التيار من ١٥٧٥٠ فولتا إلى ٥٠٠ ألف

قوت . ومعنى هذا أن تكون لدينا بسبب هذه المحطة طاقة كهربائية تقدر بأكثر من ١٠ مليار كيلوات فى الساعة ، وهى طاقة ضخمة يمكن استخدامها فى إضاءة البلاد وإدارة المصانع وتشغيل المحركات المختلفة العديدة .

وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نتصور فى سهولة مبلغ ما يستلزمه تنفيذ مشروع السد العالى من مجهودات كبيرة ومن إنجازات جانبية لا تكاد تحصر، إنجازات كان أمرها ضروريا للقيام بهذا المشروع الحيوى للبلاد كتدبير السكن للعمال والموظفين وتسهيل الانتقال إلى أماكن العمل وإقامة الورش لإصلاح المعدات ، ومد الطرق والتيار الكهربائى لنقل المواد وإضاءة المساكن .

من ذلك الخط الحديدى بين أسوان ومنطقة العمل فى السد العالى الذى بدأ بمده منذ الأيام الأولى فى تنفيذ مشروع السد والذى يبلغ طوله نحو ١٥ كيلو مترا ، ومن ذلك أيضا إنشاء عدد من الأرصفة والأحواش لتفريغ وشحن المعدات الثقيلة والإمدادات المتنوعة ، ومن ذلك أيضا مد الطرق ورصفها من أسوان إلى منطقة العمل .

ولقد بلغ مجموع هذه الطرق المرصوفة فى هذه المسافة أكثر من ٥٠ كيلومترا . ومن ذلك مد تيار كهربائى من محطة التوليد فى خزان أسوان إلى منطقة العمل ، ومن ذلك إنشاء البيوت السكنية لصالح القائمين بتنفيذ المشروع ، ومن ذلك بناء المنشآت السكنية من أجل العمال والموظفين التابعين للهيئة ، ولقد تم لهذا الغرض بناء نحو ٥٠٠٠ غرفة سكنية ،

وبجانب ذلك بنيت منشآت سكنية أخرى أقامها المقاولون اسكنى عمالهم وموظفيهم .

وبقدر ما تمضى الأيام تشتد حركة العمل ويزداد عدد المهندسين والخبراء والفنيين والعمال وتتغير معالم المنطقة كلها تغيرا شاملا بحيث لا يوجد وجه للمقارنة بين ما هو عليه الآن وما كانت عليه من قبل ، فهناك المهندسون والخبراء بالمئات ، والفنيون والعمال بعشرات الآلاف ، والحركة الدائبة والنشاط المستمر أثناء الليل والنهار .

وهكذا غدت المنطقة كأنها مدينة صناعية كبرى كل من فيها يعمل بلا هوادة ، وجميع ما فيها يستثمر ويستغل ، وكل هؤلاء وأولئك يمضون في الطريق قدما ويحدوهم الأمل العريض في أن يبلغوا بسرعة نهاية المطاف .

ولو أننا سبقنا بخيالنا الزمن بعض الشيء وتصورنا حالة مشروع السد العالى بعد أن تنتهى المرحلة الأخيرة من مراحل تنفيذه لوضحت أمامنا صورة الغد المشرقة ولظهر لأعيننا ما يمكن أن يعود على مجتمعنا وعلى بلدنا من خير وتطور وتقدم ، إذ المفروض أن تزداد المساحة الأرضية المزروعة بما يربو على ٢٥ ٪ ، وذلك نتيجة لتوفير الري للمليون فدان جديدة وتحويل ٧٠٠ ألف فدان بالوجه القبلى من رى الحياض إلى الري المستديم . ويضاف إلى ذلك ضمان احتياجات الري لجميع الأراضى المزروعة الحالية والمستجدة فى جميع السنين حتى فى أقل السنين 'يرادا مع ضمان وصول مياه الري للزراعات المختلفة بالقدر الكافى وفى الأوقات المناسبة وبالكميات

المطلوبة مما يؤدي إلى تحسين الزراعة وزيادة غلتها وتوفير قدر كبير من نفقاتها كما يضاف إلى ذلك أيضا توفير الوقاية الكاملة من أخطار الفيضانات العالية التي تطيح بقدر كبير من المحاصيل الزراعية وتدمر عددا غير يسير من القرى الممتدة على جوانب شواطئ النيل وتكبد مصلحة الري أموالا طائلة كل عام لتعمية الجسور وتقويتها وفرض الرقابة عليها .

هذا وسيكون من نتيجة تنفيذ هذا المشروع العظيم أيضا ازدياد الطاقة الكهربائية بصورة تتجاوز كل تقدير ، لاني محطة توليد الكهرباء الجديدة فقط ولكن في محطة خزان أسوان القديم وفي المحطات العديدة الأخرى المنتشرة في جوانب وادي النيل ، بل فيما سيجد من محطات أخرى على القناطر وعند منحدرات المياه .

ولم تقف نتائج تنفيذ هذا المشروع عند هذه الأبعاد التي تناولناها بالذكر ، ولكننا ستتجاوز جميع هذه الحدود ، فكلما نفذت مرحلة من مراحلها اتجهت انظار الخبراء إلى التفكير في استغلال واستثمار هذه المرحلة . والدولة من وراء ذلك كله تمد هؤلاء الخبراء بالمجهودات المادية والمعنوية وتيسر لهم كل ما يرونه من مشروعات . وكثيرا ما تهديم دراسة هذه المرحلة بعد تنفيذها إلى موارد لم تكن من قبل في الحسابان : ومن ذلك مثلا ما حدث بالنسبة للبحيرة الصناعية الكبرى أمام السد لتخزين مياه النيل ، إذ لم تكد تنفذ هذه المرحلة حتى بدأ الخبراء في مسائل الاستثمار يدرسون الطرق المختلفة والممكنة للارتفاع بها ، فبرزت فكرة زيادة الثروة السمكية ، وبين بعد الدراسة أنه يمكن ازدياد هذه الثروة من خمسة أطنان إلى عشرين طنا يوميا ، كما برزت فكرة استغلال جزء من هذه المياه في إنشاء الغابات وزراعة مساحة كبيرة من الأراضي الصحراوية

المترامية حول شواطئ هذه البحيرة فتبين أنه يمكن زراعة مساحة تصل إلى ٣٠٠ ألف فدان من مساحات تقدر في بلاد النوبة بنحو ٤ ملايين فدان . وكذلك برزت فكرة استغلال القوة الكهربائية الهائلة من محطة توليد الكهرباء ، فتبين أنه يمكن استخدام هذه القوة في تصنيع بلاد النوبة وإقامة المشروعات الصناعية لخلق مجتمع جديد وفتح أبواب العمل والرزق أما عدد كبير من السكان ، وفي مقدمة المشروعات الصناعية صناعة الألومنيوم .

وفوق هذا وذاك درس الخبراء والفنيون إمكان استغلال المنطقة سياحيا بعد أن يدب فيها العمران وتحول الصحراء الفاصلة إلى غابات ومزارع وبساتين تتخللها المياه العذبة الصافية ، وهذا بالإضافة إلى ما ينتشر فيها من معابد قديمة ومناطق أثرية يصل عددها الآن إلى ٣٣ معبدا أو منطقة أثرية في ماحول أسوان وربما زاد هذا العدد في المستقبل مع تقدم حركة الكشف الأثرى والتنقيب عما تركه التاريخ في بطون هذه المنطقة التي لعبت دورا هاما في التاريخ ، وعندئذ ستعود سيرتها كما كانت أيام المصريين القدماء وأيام حكم الإغريق والرومان ، حينما كان الأدباء والشعراء والاستقراطيون من هذين الشعبين يجهشون من أوروبا لزيارة معالم هذه المنطقة والتمتع بجمالها الطبيعي النادر ، وحينما كانت هذه المنطقة نفسها تلهم خيال الشعراء من هذين الشعبين وتثير عبقرية الكتاب والأدباء فيسجلون احساسهم ومشاعرهم في أفكار جذابة وعبارات خلابة وأسلوب رائع . وذلك مثل الذي رأيناه عند الشاعر اللاتيني جوفينال، والذي رأيناه عند الفيلسوف الروماني سينيكا من وصف دقيق لمظاهر هذه المنطقة وما كانت تتحلى به من جزيرة القيلة ومعابدها ومن انحدارات المياه على شلالاتها العديدة ومن مصارعة الشباب لهذه المياه المتدفقة وتنافسهم في اصطياذ التماسيح والتغلب على جبروتها

٢ - مشروع الوادى الجديد

يطلق هذا الاسم على مجموعة من الواحات الممتدة فى الصحراء الغربية والمحصورة بين خط عرض ٢٦ وخط عرض ٢٢ من الكرة الأرضية وأهم هذه الواحات على الإطلاق الواحات الداخلة والواحات الخارجة التى تمتد فى جنوب غربى أسبوط ولقد كانت هذه الواحات فيما مضى تكاد تكون جزءا منفصلا عن وادى النيل ، كما كان سكانها البالغ عددهم حوالى ٤٠٠٠٠ نسمة يكادون يكونون مجتمعا مستقلا لايربطه بسكان الوادى أى رباط . وبقي هذا الوضع عبر أزمان طويلة بالرغم مما فى هذه الواحات من المياه الجوفية والمساحات المترامية الصالحة للزراعة والامكانيات البشرية التى يمكن استغلالها فى كثير من الأعمال ، نقول بقى أمر الواحات على هذا الوضع حتى جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأخذت تدرس امكانيات البلد وتضع منخططات الاصلاح فرأت فى هذه الواحات امكانيات كبيرة يمكن استغلالها من الناحية الاقتصادية حيث وجدت هناك مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة يصل مقدارها إلى نحو ثلاثة ملايين من الأفدنة إذا ما أخذنا فى الاعتبار الامتداد لهاتين الواحتين المتمثل فى واحة الفرافرة وفى الواحة البحرية . وهذه المساحة من غير شك تضيف إلى وادى النيل المكتظ بالسكان واديا جديدا لايسكنه سوى عشرات الآلاف من السكان . وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نتصور مدى ما يهيئه مشروع الوادى الجديد من إمكانيات مادية لمواجهة المستقبل من حيث ازدياد عدد السكان والحاجة الى فتح أبواب العمل أمام الطاقات البشرية التى تتضاعف ما بين سنة وأخرى .

ولقد تم فى هذه السنة بالفعل استصلاح ١٣١٠٠٠ فدان من

مساحات الوادى الجديد وذلك بواسطة المياه الجوفية عن طريق حفر الآبار التى يتراوح عمق الواحد منها ما بين ٤٠٠ و ٨٠٠ متر ومتوسط ما يؤخذ من كل بئر ما بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ متر مكعب من المياه يوميا . ولقد قدرت امكانيات هذه الآبار فوجد أن كل واحد منها يكفى لرى مساحة من الأرض تتراوح بين ١٥٠ و ٣٠٠ فدان . ولقد تم حتى الآن حفر ما يقرب من ١٢٠ بئرا . ومن أجل ذلك قامت الدولة وبصفة خاصة الهيئات الإدارية المشرقة على عملية التهجير والاصلاح والاسكان بنقل عدد كبير من سكان وادى النيل إلى هذه المناطق الجديدة المستصلحة فى الوادى لمباشرة العمل هناك واستثمار ما وجد من مشروعات ورفع مستوى معيشتهم والمساهمة فى ازدياد موارد الدخل القومى فى الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نتصور مدى ما يتطلبه كل ذلك من مجهودات تقدمها الأجهزة الإدارية فى الدولة ، مثل انشاء الطرق والمطارات لربط أجزاء الوادى الجديد بسائر أمحاء البلاد ، وانشاء القرى وتهيئة المساكن لهذه الآلاف المولفة من المهاجرين الى الوادى الجديد ، وقد بدأ فعلا بانشاء أكثر من سبع قرى بحيث يكون زمام كل قرية حوالى ١٥٠٠ فدان ، ولا يزال العمل مستمرا فى انشاء أكبر عدد من القرى لإيواء من يحى من المهاجرين ، كما تم بالفعل تخطيط مدينة الخارجية لتكون بمثابة العاصمة للواحة المسماة بهذا الاسم وتم لإنشاء المركز الرئيسى لمنطقة جنوب الوادى الجديد واقامة مساكن واستراحات للموظفين والعمال ، ومثل انشاء المصانع والورش الميكانيكية والمحطات لتوليد القوى والشبكات الكهربائية للإنارة ورفع المياه الى اللباني وانشاء المشاتل والحظائر والمؤسسات الضرورية للانعاش الاقتصادى .

وهكذا وجدت حركة إنشاء وتعمير في تلك المنطقة الصحراوية- التي كانت منقطعة عن وادى النيل لا يكاد يحس بوجودها إلا القليل من المصريين . وكل ذلك تقوم به الدولة لصالح السكان القدامى والسكان الجدد رغبة منها في زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة وخلق العمل الضروري لآلاف الأيدي العاطلة في البلاد .

ولقد طبقت الدولة هناك ما تصنعه في وادى النيل نفسه فأنشأت لكل أسرة مهاجرة مسكنا كما أعطت لكل أسرة عددا من الأفدنة الزراعية يتراوح بين خمسة وعشرة أفدنة . والدارس للوضع الجديد في هذا الوادى يجد أن الدولة لم تكف بربط أجزائه بسائر المناطق المصرية بل عملت على تهيئة الفرص للاكتفاء الذاتى بما يحتاجه السكان من وسائل النهوض لكل جوانب الحياة والعمران .

٣ - مشروع وادى النطرون

والذى حدث في الوادى الجديد يشبه تماما ما حدث ويحدث في واد آخر هو وادى النطرون . ذلك الوادى الذى يكون منخفضا في شمال الصحراء الغربية ويقع على بعد أربعة كيلو مترات غربى الاستراحة المقامة في منتصف الطريق الصحراوى بين القاهرة والاسكندرية ، والى تبلغ مساحته ١١١ر٠٠٠ فدان . وهو عبارة عن واد مستطيل يتجه من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، فطوله ستون كيلو مترا ومتوسط عرضه يباغ عشرة كيلو مترات ، وتبلغ المسافة من طرفه الجنوبى الشرقى إلى مدينة القاهرة ٨٠ كيلو مترا ، ومن طرفه الشمالى الغربى إلى مدينة الاسكندرية ٨٥ كيلو مترا ويتمتع هذا الوادى بوجود سلسلة من البحيرات في منتصفه قد شطرته شطرين وجعلت منه منطقة مهيأة طبيعيا لاستثمارها واستغلال امكانياتها الزراعية والصناعية والاسكانية .

ولقد تنبّهت حكومات مصر السابقة إلى هذه الامكانيات وفكرت في بعض المشاريع لاستغلالها ولكن هذه المشاريع ظلت حبرا على ورق حتى جاءت الثورة فأخذت على عاتقها تنفيذ تلك المشاريع وإضافة مشاريع أخرى تساهم مساهمة فعالة في تخفيف ضغط السكان بالنسبة للجهات المكنته بهم وفي ازدياد الدخل القومي وإيجاد عمل للعاطلين من أبناء الشعب ، فندد قيام الثورة انشئت إدارة خاصة لتعمير وادي النطرون ألحقت بالمجلس النائم لتنمية الانتاج القومي . وقامت هذه الإدارة أولا بدراسة المنطقة دراسة شاملة بالنسبة لمختلف النواحي الانتاجية ووضعت برنامجا انشائيا يقوم على تصنيع المنطقة وزراعتها ، فأنشأت صناعات محلية بسيطة استوعبت معظم العمال ، كما زرعت مايزيد عن ألف فدان بمختلف أنواع الحدايق والمحاصيل الزراعية . وأنشأت كذلك مايزيد على ٥٠ بئرا ركبت عليها طلبات لرفع مياهها واستغلالها في التوسع الزراعي . كما أنشأت محطة كهربائية وشبكة لتوزيعها على مختلف المؤسسات . بالإضافة إلى هذه المشاريع الزراعية والصناعية فقد عملت الدولة على إنشاء الحظائر الحيوانية للاكثار من الماشية وإجراء التجارب على تحسينها . كما حاولت بنجاح كبير إجراء التجارب على المحاصيل البعلية . ولايزال اهتمام الدولة برادى الطرون يزداد يوما بعد يوم لاستغلال جميع امكانياته المعدنية والصناعية والزراعية بحيث غذا يكون منطقة جديدة .

قضية التأمين :

ليس من شك في أن قضية التأمين تعبر من النتائج الهامة لثورة ٢٣ يوليو ، إذ أنها ساهمت مساهمة فعالة في كبح جماح المستغلين وأصحاب رؤوس الأموال الذين كانوا يستأثرون برصيد ضخم من ثروة مصر ويتخذونها كسلاح يشهرونه في وجه الطبقات الشعبية من حين لآخر ويتحكمون بواسطته في الاداة الحكومية فيوجهونها حيثما شاءت مصالحهم وكيفما أرادت مطامعهم . وكثيرا ما عانت البلد وعانت الطبقات الشعبية من هذا السلاح الخطير .

وساهمت مساهمة فعالة أيضا في رفع جانب كبير من الظلم الذي كان يجعل من الشعب المصرى طبقتين : احدهما ميسر لها ، والاخرى مقتر عليها ، إحداهما تملئ إرادتها ، والاخرى تخضع وتذل أمام هذه الارادة ، إحداهما تملك كل شيء ، وتنعم بجميع وسائل الترف ؛ والاخرى تحرم من كل شيء وتعمل تحت الضائقة وأمام ضرورات الحياة ، إحداهما تتمتع بكل الحقوق وتتجو من أعباء الواجبات ، والاخرى تسلب جميع الحقوق وتثن تحت مسئولية الواجبات . أمام هذه الظاهرة الاجتماعية العجيبة لم يكن للثورة بد من أن تولى قضية التأمين اهتماما يتناسب مع أهميتها ، وبصفة خاصة إذا لا حظنا أن المؤسسات التي كانت تتحكم في اقتصاديات مصر وكانت هدفا للتأمين لم يكن يسيطر عليها إلا هيئات أو أفراد ينتمون إلى بلاد أجنبية . فكان من الضروري إذن أن يتحرر الاقتصاد الوطنى بعد أن تحررت السياسة الوطنية .

ولقد وجدت الثورة من المبررات ومن الأسباب الملحة ما جعلها

تمضى فى هذا الطريق دون تلكى ولا تردد ولكن بعزيمة وحكمة . وجدت الظلم والحرمان وعدم المساواة فلم تنكر لذلك ولم تغض العين أمامه لأن القائمين بالثورة كانوا من أبناء الشعب ولم يقموا بثورتهم إلا لمصلحة الشعب ولو أنهم فعلوا غير ذلك لحكموا على ثورتهم بأنها نوع من الانقلابات العسكرية التى تقوم من أجل مصالح شخصية أو من أجل مصلحة طبقة خاصة تمتاز بسيطرتها الإدارية أو بثروتها المالية أو بمكانتها الاجتماعية بين سائر الطبقات الأخرى .

ولعل أول من نادى بنظرية التأمين فى الشرق هم رجال ثورة ٢٣ يوليو . ومع ذلك فقد طبقوا هذه النظرية تطبيقاً يتسم بالدقة والإحكام حتى يكاد المرء يتصور أنهم درسوها دراسة علمية واعية ومارسوها عملياً منذ سنوات عدة . ذلك أنهم ساروا فى هذا التطبيق تبعاً لخطة مرسومه ، فبدأوا أولاً بفرض نوع من الرقابة على أغلب المؤسسات التى كانت فى نظرهم أهلاً للتأمين ، وبعد أن اطمأنوا على ثروة هذه المؤسسات وعرفوا ألوان النشاط الذى تمارسه وضمنوا عدم التلاعب فى رؤوس أموالها بواسطة إعلان الإفلاس أو التهريب أو الاختلاس نقول ، بعد أن اطمأنوا على كل ذلك أعلنوا تأمينها فى صراحة وجراحة أذهمت أصحاب هذه المؤسسات ، كما أدهشت رجال الدولة ورجال المال والاقتصاد فى العالم الغربى .

هذه المؤسسات التى كانت هدفاً للتأمين تشتمل على أنواع متعددة وبأماكن مختلفة ، فهناك البنوك الكثيرة التابعة لعدد غير قليل من الدول الأجنبية : بنوك إنجليزية ، وأخرى فرنسية ، وغير هذه وتلك

بنوك ايطاليه أو يونانيه أو تركيه أو ألمانيه أو بلجيكيه .

وهناك شركات التأمين العديدة التي يتفرع نشاطها في ميادين مختلفة ،
والتي تقدم ألوانا من الضمانات لا تكاد تحصى ، وهناك بيوت التجارة
المنتشرة في أهم المدن المصرية ، بل قد يكون للبيت الواحد فروع عدة في
نفس المدينة الواحدة . وما كان أكثر هذه البيوت التجارية . بعض
هذه البيوت كان ملكا لمجموعة من الأفراد يكونون شركة ، والبعض
الآخر كان ملكا لأفراد مستقلين بحيث يملك الفرد الواحد بيتا منها أو
مجموعة من هذه البيوت التجارية . وكانت هذه البيوت بأعدادها الكبيرة
وبنشاطها الواسع وبثرائها الطائل تكاد تحتكر أهم السلع العجازية وتجذب
أكبر عدد من العملاء والمشتريين بحيث تضيق على صغار التجار من
الوطنيين ولا تترك لهم متنفسا في أغلب الأحيان .

وهناك دور الصناعة الممتدة في مدن الدلتا أو على شواطئ نهر
النيل ، وكانت ملكية هذه الدور تشبه تماما ملكية بيوت التجارة فكانت
مجموعة منها تعتبر ملكا لشركات ، ومجموعة أخرى تعتبر ملكا لأفراد ،
وأيا كان المالك فالنتيجة واحدة . إذ أنها كانت تصور مراكز هامة من
مراكز الاحتكار والاستغلال . وكان نشاط هذه الدور يتنوع ويمتد
بشكل عجيب : مصانع الورق ، ومصانع للنسيج ، ومصانع للصباغة ،
ومصانع للمواد الكيماوية ؛ ومصانع للعقاقير ، ومصانع للأسمنت ،
ومصانع للصابون أو الآجر ، ومصانع للزيوت والخمور ، ومصانع
للادوات الدقيقة بمختلف أنواعها ، ومصانع للسجاير والتبغ ، ومصانع
لحفظ المواد الغذائية ، ومصانع للجلود .

وهكذا كان يعد نشاط هذه الدور وتلك المؤسسات حتى يصل إلى الأشياء التي تمس حياة الأفراد اليومية والمنزلية بحيث لم يكن في استطاعة هؤلاء الأفراد أن يستغنوا عنها ، مثل شركات النور ، وشركات المياه ، وشركات الغاز ، وشركات الكهرباء . وهكذا كانت مصر تبدو للره في الفترة السابقة على حركة التأميم وكأنها بقرة حلب ترعاها مصر ويحلبها الأجانب أو سوق رابحة يدفع المصريون مغرمها ويحبنى الأجانب -غنىها .

كان المتأمل يعمق في هذه الظواهر أثناء تلك الفترة لا يملك إلا أن يسأل نفسه بالحاج : ماذا بقي لمصر من ثروتها ومواردها؟ وماذا ترك الأجانب للمصريين من مبادئ النشاط المختلفة للنتاج والكسب والاستثمار؟ صورة عجيبة لم يكن يتصورها العقل ، ولم يكن يحس بوجودها ولا يشعر بما تصوره من مأساة اجتماعية إلا العدد القليل من الأفراد .

والأعجب من ذلك كله أن الحكومات المصرية السابقة كانت تعيش في وسط هذه المظاهر وتلص آثارها السيئة على ثروة مصر ومستقبل المصريين ، ومع ذلك لا يثورها وخز لضمير حيالها ولا تستطيع أن تبدى رأيا ولا تقول كلمة ضد هذه المؤسسات العديدة القوية أو ضد أصحابها والمشرفين عليها المحتكرين لثروة البلد الاقتصادية والمتحكمين في أرزاق ومصائر المصريين .

مدى مشروعية قضية التأميم

بعد هذا العرض السريع للظروف الاقتصادية التي كانت تسود مصر قبل ثورة ٢٣- يوليو نرى أن قضية التأميم في المجتمع المصرى كانت

ضرورة تملها ظروف اجتماعية واقتصادية ملحة ، إذ أن الثروة كانت موزعة توزيعا سيئا ولم تكن قائمة على أساس من العمل أو العدالة أو المساواة . وإنما كانت تفرم في كثير من الأحيان على قواعد ملتوية ووسائل غير مشروعة ، سواء أكان ذلك بالنسبة للثروة الزراعية أم الصناعية أم التجارية ، فالأسرة العلوية مثلا كانت قد جعلت من نفسها المالك للأراضي في وادي النيل ثم أخذت تقاسمها فيما بين أفرادها كميراث مشروع لها أو تمنحها لمن تريد وتكافئ بها من تشاء من بين من يدين لها بالولاء أو يعمل جامعا على تنفيذ رغباتها ورعاية مصالحها فتكونت بواسطة ذلك طبقة الاقطاعيين الزراعيين .

وأما الثروة التجارية والصناعية فقد تكونت هي الأخرى بوسائل ملتوية لا تكاد تختلف عن الوسائل التي تكونت بواسطتها الثروة الزراعية ، ولكنها من نوع آخر . فقد رأينا كيف كان التجار الأجانب في مصر يعفون من جزء كبير من الضرائب الجركية ومن الرسوم الخاصة باذن التصدير والاستيراد . بينما كان المواطنون المصريون يحرمون من هذه المزايا ، بل توضع أمامهم عقبات لم يكن من السهل التغلب عليها . كما رأينا كذلك كيف كانت أبواب النشاط والعمل والكسب تفتح في مصر على مصراعيها أمام هؤلاء الأجانب ، بينما كانت هذه الأبواب تضيق بل تسد إلى درجة لا تتصور أمام النشاطات والكفاءات المصرية . إننا لو صرفنا النظر مؤقتا عن الجانب القانوني لشرح مدى مشروعية قضية التاميم واتجهنا إلى العقل أو المنطق وحده نحتكم إليه في هذه القضية الصارخة التي يتوقف عليها حرية وطن ومستقبل أمة ومصير شعب ، نقول ، لو صرفنا النظر مؤقتا عن الجانب القانوني لهذه القضية واتجهنا

الى المنطق نحكم إليه فيها لوجدنا مئات المبررات لدى رجال الثورة بالنسبة لتأميم هذه المؤسسات الأجنبية التي انشئت في ظروف لم يكن يسود فيها إلا قانون القوة .

فهل من المنطق أن يجيء أجنبي إلى بلد لا يمت له بأدنى صلة ليؤسس شركة أو ينشئ مصنعا يفرض انتاجه على هذا البلد ويبتز بواسطته جزءا من ثروة هذا البلد ثم يترك بلا رادع ولا حساب ؟

وهل من المنطق أن تصبح مصر مزرعة للأجانب وسوقا لتصريف انتاجهم ومركزا لإنماء ثرواتهم على حساب الزارع والعامـل والصانع وأصحاب الكفايات المعطلة من أبنائها ثم يستمر هذا الوضع بعد أنه تحررت مصر ونادى قائد الثورة في جموع الشعب : ارفع رأسك يا أخى فقد أصبحت حرا ؟

وهل من المنطق أن تجيء الثورة فتضع حدا للانحراف السياسى وللظلم الاجتماعى ولل فقر والعوز المتفسيين بصـوبة مريـعة بين طبقات الشعب ثم تترك أهم الموارد الاقتصادية في مصر تحت سيطرة فئة من المغامرين الأجانب جاؤا إلى مصر في ظل أحكام القوة والقهر والغلبة وبعضهم لا يملك إلا ملابسهم المهاللة وأحذيتهم البالية ورغباتهم المتعطشة للكسب والاثراء ؟

نكتب هذا وأماننا قصة طريفة كتبها باليونانية أحد اليونانيين المعاصرين يصف فيها بأمانة وصدق كيف كان الأجانب يقدون إلى مصر حفاة عراة

ثم يمارسون أى عمل ليصبحوا بعد قليل من الزمن من أصحاب الملايين (١)

(١) هذه الرواية عبارة عن قصة لأسرة يونانية هاجرت من بعض الجزر اليونانية في بحر إيجه إلى مصر في فترات من الزمن . والمؤلف لهذه القصة هو أحد المحامين اليونانيين المخلصين الذين كانوا ولا يزالون يعترفون لمصر وأهلها وخيراتها بالجميل . واسمه ميخائيل بيريديس . عاش في مصر وتعلم فيها ثم ذهب إلى أوروبا ليتم دراسته القانونية وبعد عودته إلى مصر ثانياً عمل محامياً في المحاكم المختلطة وبعد إلغاء هذه المحاكم رجع إلى أثينا ليقتضى البقية من حياته بين مواطنيه ، وكانت عودته إلى اليونان قبيل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، غير أنه لا يزال ينعم بالصحة حتى اليوم ، كما أنه لا يزال يتقاضى معاشه من مصر كمحام أحيل إلى المعاش حتى اليوم . وقد عرفناه أثناء إقامتنا في أثينا لتدريس الحضارة العربية في جامعتها ولما كنا فيه حبه للبصريين كما لمنا فيه سلامة المنطق وسداد الحكم والقدرة على استبعاد العاطفة حينما يتصدى للأحكام العقلية المنطقية . وقد وضع عنوان روايته كلمة « غالاني » ومعناها باللغة اليونانية « أصحاب العيون الزرقاء » وهو يرمز بذلك إلى أفراد الأسرة اليونانية التي جاءت إلى مصر وعاشت فيها وكونت ثروة طائلة بعد أن كانت لا تملك شيئاً ، إذ أنهم كانوا من ذوى العيون الزرقاء .

والكاتب يصور قصة أفراد هذه الأسرة الثلاثة تصويراً واقعياً صادقا من يوم مجيئهم إلى يوم ان أصبحوا من أصحاب الملايين ، فيذكر أن أحدهم عمل في تجارة الخمر وثنى عمل في التجارة بين مصر والسودان حيث كان يذهب بقافلة من الأبل المحملة بالمنتجات المصرية المطلوبة للسودانيين ثم يعود بنفس القافلة محملة بالمنتجات السودانية كريش النعام والجلود والأخشاب وأسنان الفيلة . أما الثالث فقد انصرف إلى تجارة المخدرات وشراء الأرض والتعامل بالربا . وقد أصبح الثلاثة في وقت قصير من أصحاب القصور الفخمة في الاسكندرية وأصحاب الأموال الطائلة . ويتخلل هذه الأحداث أحاديث عن الثورات الوطنية في مصر ضد الانجليز وعن بعض الشخصيات الوطنية مثل محمد عبده ومصطفى كامل وعرابي وعن حوادث ضرب الاسطول البريطاني لمدينة الاسكندرية ومقاومة المصريين العبيده ضد جيوش الاحتلال .

وبعد قراءة هذه الرواية وما تصوره من وقائع صادقة ومواقف رائعه

وهل من المنطق بعد هذا وذاك أن يتولى مقاليد الحكم في مصر زعيم من أبناء الشعب عاش قبل الثورة في ظل هذه الأنظمة الاقتصادية المتعفنه ولديه - كما نعلم جميعا - بقضة الضمير ورقة القلب ونفاذ البصيرة وعمق الاحساس بالمسئولية ثم لا يفكر في وضع حد لهذا الثراء المسعور وفي القضاء على هذه المظاهر الاجتماعية الجائرة التي جعلت من الغرباء أسيادا ومن أبناء مصر الحقيقيين عمالا مستغلين؟

ولو أن زعيم الثورة وقائدها صنع غير ما صنع وترك هذه المؤسسات تزدد ثراء على ثرائها وطغيانا على طغيانها واستنزافا لثروة الوطن بعد الذي استنزفته في السنين السابقة ثم ترك المواطنين يزددون فقراً على فقرهم وذلاً على ذلهم وحرماناً على حرمانهم نقول ، لو أن زعيم الثورة وقائدها مع هذه الأوضاع قد صنع غير ما صنع لقل عنه أنه تكب عن الطريق الصحيح للثورة وتسكر لمبادئها وأهدافها .

المنطق السليم إذن كان يحتم على الثورة وعلى من قاموا بها أن يشرعوا في الوقت المناسب في عملية التأمين حتى لو لم يكن لهذه العملية سند آخر من القانون .

والآن ينبغي قبل أن نتحدث عن السند القانوني وعن مدى مشروعية هذه القضية - أن نوضح المقصود من كلمة « التأمين » . يبدو أن كلمة « تأمين » من الكلمات المستحدثة ، وهي ترجمة لكلمة Nationalisation وهذه الكلمة بدورها مأخوذة من كلمة Nation ومعناها الأمة أو الشعب .

== بالنسبة للبصريين ، وبعد تعرفنا على كاتبها وإدراكنا مدى حبه لمصر وصدقه في عرض القضايا الوطنية حبيب اليها أن نترجمها إلى اللغة العربية لكي يعلم قراء العربية ما يعرفه الأجانب المخلصون عن مصر ، ولكي يعلم المصريون أيضاً مبلغ استغلال الأجانب لخيراتهم ولمواردهم الاقتصادية . وقد تخيرنا لهذه الترجمة عنواناً آخر هو « أوديسا العصر الحديث » .

كما أن كلمة « Nationalisation » معناها تصيير الملكية الخاصة إلى ملكية عامة أو ملكية الأمة : وعلى هذا يكون المقصود من كلمة « التأميم » تمليك الأمة بعض المؤسسات أو غيرها من الممتلكات التي يملكها فرد أو مجموعة من الأفراد ، بحيث تصبح ملكا للدولة أو تحت إشرافها وإدارتها .

والتأميم بهذا المعنى يختلف اختلافا كبيرا عن عملية « المصادرة » التي معناها في اللغة الفرنسية أيضا Confiscation إذ أن التأميم في مفهومه العام عبارة عن استيلاء الدولة أو الأمة على الممتلكات الخاصة مع تعويض المالكين عن أملاكهم المؤممة بصورة أو بأخرى أما المصادرة فهي عبارة عن استيلاء الدولة على الممتلكات الخاصة دون التفكير في تعويض المالكين .

ويبدو أن عملية المصادرة قديمة العهد وقد لجأ إليها لأسباب متعددة ومنذ عصور قديمة عدد كبير من الحكام والملوك . فالتاريخ يحدثنا أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد قام بمصادرة الممتلكات الخاصة لبعض الولاة الذين حامت حولهم الشبه وكونوا لأنفسهم ثروات طائلة دون وجه حق وعلى حساب من ولوا على أمرهم أو ما كلفوا بإدارته لمصلحة البلاد الواقعة تحت إشرافهم وولايتهم . وذلك مثل الذى صنعه الخليفة عمر بن الخطاب مع عمرو بن العاص حينما صادر نصف ممتلكاته وهو وال على مصر بعد أن كثر الكلام حول هذه الممتلكات وحامت الشبه حول تصرفات عمرو بن العاص . وبلغت الدقة والعدالة من جانب الخليفة حدا جعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه يصادر نصف نعل عمرو بن العاص . وذلك كله بلا تعويض ولحساب بيت المال كي يوزع

على المستحقين . وهناك أمثلة أخرى يتحدث عنها التاريخ بالنسبة لخلفاء الاسلام مع ولايتهم في موضوع المصادرة .

وفي خلال العصور الوسطى نجد أمثلة أخرى لهذا النوع من الاستيلاء على الاموال الخاصة والممتلكات الشخصية قام بها ملوك فرنسا وملوك انجلترا وبعض أفراد من الأسرة العلوية في مصر . ولعل أوضح هذه الامثلة هو ما قامت به الثورة الفرنسية بعد أن زالت الملكية وأستقرت الاوضاع في البلاد وقامت بمصادرة ممتلكات الأسرة المالكة وجزء كبير من ممتلكات الكنيسة والهيئات الدينية . تلك الهيئات التي كانت تسيطر على عدد لا يحصى من المؤسسات ، وعلى مساحات لا تكاد تحصر من الاراضى الزراعية .

وهكذا نجد أن عملية المصادرة فوق قدمها التاريخى قد مارسها عدد كبير من الدول والحكومات في ظروف متعددة وفي عصور مختلفة بحيث لا تكاد تخلو فترة من الزمن دون أن تحدث فيها عملية من عمليات المصادرة (١) .

(١) ونحن نعلم جميعا كيف مارسها هيتلر في الثلاثينيات من هذا القرن بالنسبة للمؤسسات والممتلكات الخاصة لليهود في المانيا ، تلك المؤسسات التي كانت تتحكم في اقتصاديات المانيا بشكل مزعج وتستنزف ثروة البلاد لمصلحة العملاء والمؤسسات اليهودية في خارج المانيا أو لمصلحة المتعاونين مع اليهود الالمان في البلاد الاجنبية الامر الذى كان من أهم الأسباب لهزيمة المانيا في الحرب العالمية الاولى ، إن صح أن تسمى نهاية هذه الحرب بهزيمة لالمانيا ، إذ أن هيتلر بقى ينادى دائما بأن المانيا لم تهزم في الحرب العالمية الاولى بدليل انتهاء تلك الحرب والجنود الالمان في خارج حدودهم وأن قبول الالمان لمعاهدة فرساي بعد موقعة فردان لم يكن إلا نتيجة للغدر والخيانة ومؤامرة دبرها رجال المال والاقتصاد والصناعة من اليهود في المانيا مع أعداء الالمان في الخارج

أما عملية التأمين فقد قال عنها الباحثون إنها حديثة العهد ، بمعنى أنها لم تمارس قبل القرن العشرين الميلادي ، كما قال كثير منهم أيضا أن أول عملية تأمين من هذا النوع قد مارستها حكومة فرنسا قبل الحرب العالمية الأولى ، وذلك حينما رأت هذه الحكومة أن شبكة من شبكات السكك الحديدية قد تغلغت في أعماق البلاد وزاد نفوذها وكثرت ثروتها وتعددت فروعها واتسع نطاق أعمالها وغدت تمثل دولة داخل الدولة الفرنسية . وكانت هذه الشبكة ملكا لواحد من أفراد أسرة روتشيلد اليهودية الذي كان يقيم في فرنسا ، والذي كان على صلة بعائل أفراد هذه الأسرة ، سواء من كان منهم في ألمانيا أم في هولنده أم في إنجلترا نقول ، حينما رأت فرنسا نفوذ هذه المؤسسة المتزايد صممت على تأمينها لكي تحد من نشاطها وتستطيع أن تراقب وتشرف على إراداتها وهكذا أخذت الدول الأخرى تمارس هذا الحق كلما تبين لها أن مؤسسة من المؤسسات أو فردا من الأفراد قد أصبح خطراً على اقتصاديات الدولة

ومن أجل ذلك كله شرع هيتلر في مصادرة أملاك اليهود بالجملة في ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية حتى لا تتكرر المأساة مرة أخرى ، وحتى لا تحاك خيوط مؤامرة أخرى داخل الحدود الألمانية ضد جيوش ألمانيا في الخارج فمصادر البنوك اليهودية والمؤسسات اليهودية ودور الصناعة اليهودية في أنحاء البلاد لكي يطمئن على سلامة الاقتصاد في الداخل وعلى مصادر تغذية الجيوش الألمانية وتموينها حينما تموجها الحرب إلى القتال في خارج ألمانيا ، وقد برهنت الأحداث على بعد نظره فخرجت الجيوش الألمانية إلى كل من تشيكوسلوفاكيا وهولانده وبلجيكا وفرنسا وبولونيا وروسيا ويوغوسلافيا واليونان ، بل تعدت ذلك كله إلى شمال أفريقيا حيث دخلت ليبيا وتوغلت في مصر تطارد جيوش الحلفاء حتى وصلت إلى ضواحي الاسكندرية .

أو على مجموعة من أفراد الشعب . وازدادت ممارسة الدول لعملية التأمين مع مضي الزمن حتى اذا ما وصلنا الى ما بعد الحرب العالمية الثانية وجدناها تمتد إلى عدد كبير من المؤسسات والشركات . ففي فرنسا مثلاً في خلال الأربعينيات من هذا القرن أمت الدولة شركة الغاز والكهرباء والمياه ، كما أمت شركة الفحم ومؤسسة - رينو لصنع السيارات وشركة الطيران ومؤسسة - بيشنيه - لصنع المواد الكيميائية والمفرقعات .

والسند القانوني لعملية التأمين هو أنها من عمل السيادة في الدولة ، فما دامت الدولة في أي بلد من البلاد لها حق السيادة على مرافق هذا البلد إذن من حقها أن تؤمم أي مرفق من مرافق الحياة في المجتمع . ومن هنا تتضح مشروعية عملية التأمين ، كما يتضح أيضاً مدى سلامة موقف الدولة من تأمين ما تراه في مصلحة المجتمع من المؤسسات والشركات والملكيات الخاصة .

وبالرغم مما ذكره كثير من الباحثين من أن عملية التأمين مديسة للعصر الحديث كما ذكرنا منذ قليل فإننا وجدنا في تاريخ الدولة العربية ما يثبت أن خلفاء بني أمية قد مارسوا هذه العملية أو فكروا على الأقل في ممارستها . وبيان ذلك أن مسجد دمشق بعد أن زاد عدد المسلمين ضاق بالمصلين . وكان بجوار المسجد كنيسة للنصارى تسمى كنيسة يوحنا التي كانت حقاً للنصارى لأنهم صولحوا عليها فأراد معاوية بن أبي سفيان أن يضيف هذه الكنيسة إلى المسجد رغبة في ازدياد مساحته وطلب ذلك من النصارى فأبوا أن يعطوه إياها فأمسك معاوية ولم يحاول أخذها

ثم طلبها عبد الملك بن مروان في أيامه شريطة أن يعرضهم من الأموال كما يريدون فأبوا كذلك ورفضوا الأموال .

وفي خلافة الوليد بن عبد الملك بن مروان جمع النصارى وبذل لهم مالا عظيما كي يعطوه أياها لنفس الغرض فأبوا . ولكن الوليد صمم على أخذها حتى لو استمروا في رفض التعويض ، وأخيرا طلب معولا وجعل يهدم بنفسه جدران الكنيسة ، ثم جمع القطة فهدموها وأدخلها في المسجد .

وحينما استخلف عمر بن عبد العزيز شكى النصارى إليه ما فعله الوليد ابن عبد الملك بكنيستهم فكتب الخليفة إلى عامله هناك يأمره برد ما زيد في المسجد إلى النصارى .

وهم العامل بتنفيذ ذلك لولا أن تدخل أهل دمشق في الأمر فذهبوا إلى النصارى ورجعهم في أن يتركوا هذه الكنيسة ويتنازلوا عن شكواهم للخليفة عمر بن عبد العزيز بشرط أن يعاوم جميع الكنائس التي فتحت عنوة في منطقة القوطه وأصبحت تبعا لذلك من حق المسلمين فرضى النصارى بذلك وتركوا المطالبة بكنيسة يوحنا .

أليس في موقف عبد الملك بن مروان من هذه الكنيسة وهي ملك خاص للنصارى ما يشير إلى التفكير في ممارسة عملية من عمليات التأميم ؟ ثم أليس في موقف عامل عمر بن عبد العزيز من الإبقاء على أرض الكنيسة كجزء من مسجد دمشق نظير إعطاء النصارى بعض الكنائس الأخرى التي أصبحت ملكا للمسلمين ما يدل على تنفيذ عملية من عمليات

التأميم ؟ صحيح أن هذا الاصطلاح على مدلول هذه العملية لم يكن معروفاً في ذلك الوقت ، ولكن الذي يعنينا هو ممارسة عملية الاستيلاء على الملكية الخاصة نظير تعويض يقدم للمالك من قبل الحاكم أو الوالي أو الدولة .

وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نقرر أن عملية المصادرة وعملية التأميم أمران مشروعان ولهما سند من القانون وقد مارسها عدد كبير من الدول في مختلف العصور ، كما نستطيع أن نقرر أيضاً أن في ممارسة ثورة ٢٣ يوليو لها أسراً طبيعياً وتقليدياً لما استقرت عليه أوضاع الإسلام في الماضي وعمل به خلفاء المسلمين ورجال السانف الصالح كعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما .

اعتماداً على كل ذلك مع توافر الأسباب الملحة في المجتمع المصري قامت الثورة بزمالة رائدها الأول - الرئيس جمال عبد الناصر - بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين وعددها ١٤٩ شركة ، وذلك مقابل سندات على الدولة لمدة ١٥ سنة وبفائدة قدرها ٤ ٪ سنوياً . وكان صدور هذا القانون في يوليو سنة ١٩٦١ . كما صدر قانون آخر في نفس السنة باشتراك الدولة في رأس مال ٩١ شركة بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ وتعويض المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال بسندات على الدولة لمدة ١٥ سنة وبفائدة قدرها ٤ ٪ سنوياً . وصدر قانون ثالث في نفس السنة أيضاً بتحديد ملكية الفرد في ١٥٩ شركة بما لا يزيد على عشرة آلاف جنيه وتحويل ما بقي إلى سندات على الدولة لمدة ١٥ سنة وبفائدة قدرها ٤ ٪ في السنة .

والأهم من ذلك كله فيما يتصل بقضية التأمين هو ما قامت به ثورة ٢٣ يوليو من تأمين قناة السويس . وقد كان ذلك حليماً يراود خيال المصريين وأملاً يتردد في نفوسهم . غير أن هذا الحلم وذلك الأمل كانا يبدوان في صورة انتمنى والتمنى كما يقول علماء اللغة طلب الأمر المستبعد وربما طالب المستحيل . وبعد ثورة ٢٣ يوليو استحال هذا التمنى إلى صورة الترجى . والترجى كما يراه اللغويون هو طلب الأمر الممكن . وقد زاد من إمكانه تصميم رجال الثورة على تخلص مصر واقتصادياتها من كل قيد ومن كل نفوذ أجنبي . فلم يكن هناك بد إذن من أن تخطو الثورة هذه الخطوة الجريئة فتضع حداً لاستغلال الأجانب لأهم مورد من موارد مصر الاقتصادية ، ذلك هو قناة السويس .

إن أهمية قناة السويس تتمثل في أنها أقصر طريق ملاحى بين الشرق والغرب ، كما أنها أكثر طرق الملاحة اقتصاداً . إذ أنها تجنب السفن مسألة الدوران حول القارة الأفريقية . فنسبة الوفرة في المسافة تتراوح بواسطتها بين ١٧٪ و ٥٩٪ . أما نسبة الوفرة في الوقود فتصل إلى نحو ٥٠٪ ، وذلك تبعاً لحمولة السفن وسرعتها واتجاهها . ويضاف إلى ذلك كله أنها تقع في منطقة يتوفر فيها الأمن الملاحى بصورة لا يكاد يوجد لها مثيل بالنسبة لطرق الملاحة الأخرى ، كما يضاف أيضاً ما يذكره رجال الاقتصاد العالميين من أن قناة السويس تعتبر خير مقياس للتطور الاقتصادى العالمى ، وبصفة خاصة بالنسبة لدول أوروبا ، ذلك أن البضائع والسلع التى تعبر هذه القناة تمثل نسبة كبيرة من التجارة بين الشرق والغرب .

إن تاريخ هذه القناة في الواقع حافل بالذكريات الاليمية وبالحقائق المرة . فقد شقت في أرض مصر وحفرت بأيدٍ مصريه وعانى المصريون فيها أهوالاً ومخاطر لا تكاد توصف . وكان مجرد التعرف على هذه الحقائق يؤذى الكرامة المصرية ويدمى العزة الوطنية ويطعن حرية المصريين في صميمها . ولم يكن من المعقول أبداً أن تتحرر مصر من طوائف الحكام الأجانب ومن سيطرة الاستعمار بطريق مباشر أو غير مباشر وتبقى قنواتها والشریان الحيوى في أرضها تحت النفوذ الأجنبي يدير شؤنه ويستثمر فيه أمواله استثماراً يفوق كل تقدير إذا ما قورن بوسائل الاستثمارات الأخرى . ولقد وصل الجشع لدى هؤلاء المستثمرين لأموالهم إلى حد لا يوصف في السنوات الأخيرة . فلم يكن يعنيه شأن مصر وهي صاحبة القناة الشرعية ، ولا شأن المصريين وهم أحفاد من حفروها وضاعت أرواح الكثيرين منهم أثناء إنشائها ، بل لم يكن يعنيه أيضاً شأن القناة نفسها وما تحتاجه من صيانة ورعاية وتحسين . وإنما الذى كان يعنيه أولاً وأخيراً هو الاستيلاء على إيراداتها ثم انفاق هذا الإيراد والتمتع به خارج مصر ، إما في بلاد المستثمرين الأصلية وأما في بلاد أخرى هيئت لكل وسائل اللهو واللذة والمتعة .

وفي وسط هذه الظروف وتلك الاعتبارات أعلن الرئيس جمال عبد الناصر قراره التاريخى بتأميم قناة السويس . وكان ذلك في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ . وبهذا الإعلان عاد إلى مصر حقها المقتصب وإلى المصريين ما يعتزون به من كرامة وحرية وقومية . وبقدر ما كان لإعلان التأميم من وقع حسن لدى المصريين والمخلصين من الشعوب الأجنبية ، كان له

وقع سيء لدى المستعمرين والمستثمرين لأموالهم في قناة السويس . وظهر ذلك سريعاً وبجلاء عندما أقاموا الدنيا وأقعدوها وملأوا صحافة العالم ومنظلماته صراخاً وعويلاً وصوروا الرئيس جمال عبد الناصر بصورة الديكتاتور الظالم كما صوروا قرار التأميم بصورة مشوهة ، صورة قرار جائر غادر لا يستند على قانون .

أما المخلصون من الأجانب الذين يعرفون حقيقة الوضع وليس لهم أية مصلحة شخصية في قناة السويس فقد سروا لقرار التأميم وهللوا له وأخذوا يهنئون بعضهم البعض الآخر ورأوا أن هذا القرار عادل كل العدالة وفي كل الوفاء . ولقد رأينا هذا الشعور الكريم النزيه واحسنا تماما لدى كثير من اليونانيين ولدى الأجانب المقيمين في اليونان ، إذ أننا كنا هناك ليلة التأميم ، وجاء كثير من رجال الجامعة ومن رجال الحكومة ورجال السلك السياسي إلى دار السفارة المصرية دون توان يهنئ بهذا القرار ويؤيده ويشيد ببطولة الرئيس جمال عبد الناصر وبوفائه لبلده وشعبه وبجراته النادرة الفذة ، ثم يقرر في صراحة وجلاء بأن قرار التأميم يعتبر قرراً تاريخياً عظيماً . ولقد بلغ إعجابهم وتقديرهم لبطولة وجسارة الرئيس جمال عبد الناصر أنهم تمنوا لكل بلد يتحكم فيه الاقتصاد الأجنبي أن يرزق بشخصية من أبنائه على نمط شخصية « ناصر » كما يقولون في اليونان . ومكثنا طيلة ليلة التأميم في اليونان ما بين سماع للأحاديث التليفونية بالتهنئة ، وسماع ردود الفعل لقرار التأميم في محطات الإذاعة العالمية المختلفة وكانت ليلة مشهودة حقاً تجلى فيها شعور اليونانيين المخلصين ، نحو مصر التي آوتهم وحنّت عليهم وفتحت لهم أبواب الرزق والعمل والكسب ، وهم يعترفون بذلك كله ولا ينكرون شيئاً منه ،

كما تجلى فيها أيضا إحساس اليونانيين الصادق والقدرة على التفرقة وتحكيم المنطق بين ما هو عدل وما هو منفعة .

ونعود الآن إلى تصوير رد الفعل لدى المستعمرين والمستثمرين لأموالهم في قناة السويس . لم يكتف هؤلاء بتلك الضجة الهوجاء التي أثاروها في صحافتهم وفي أذاعتهم ، وإنما أخذوا يدبرون مؤامرة شريرة ضد القناة والمصريين على حد سواء . وكانت هذه المؤامرة تتكون من مراحل ثلاثه وتسير في طريق تدريجي بحيث تنجح في المرحلة الثانية ان لم يقدر لها النجاح في المرحلة الاولى أو في المرحلة الثالثة إن لم يقدر لها النجاح في المرحلة الثانية ، وكانت خطة هذه المؤامرة محكمة إلى درجة كبيرة .

تتمثل المرحلة الاولى في إثارة ضجة عالمية ومحاولة منع أكبر عدد من السفن التجارية من عبور قناة السويس بواسطة التسلط على بعض شركات الملاحة وسحب أكبر عدد من الفنيين والخبراء الذين كانوا يعملون في القنال ويديرون أجهزته المختلفة ، وكانوا يأملون من وراء ذلك توقف حركة الملاحة في قناة السويس وإظهار ادارتها الجديدة بمظهر العاجزة عن تسيير الأمور كما كانت من قبل ؛ غير أن رجال الثورة قد قبلوا التجدي فوضعوا بدل الخبراء الأجانب الذين رفضوا الاستمرار في العمل خبراء آخرين من المصريين ومن الأجانب الذين جاؤوا من بلاد صديقة كيوغوسلافيا واليونان وسارت الملاحة في القناة دون توقف وبدقة ومهارة تفوقان ما كانت عليه حركة الملاحة من قبل وبذلك فشلت المرحلة الاولى من مراحل هذه المؤامرة .

المرحلة الثانية- عبارة عن إثارة قضية التأمين في المحافل الدولية وى المنظمات العالمية- أملا فى الحصول على تأييد لموقفهم كى يظهروا مصر بمظهر المعتدى على حقوقهم والمغتصب لأموالهم والمتهك لحرمة- القوانين الدولية- ، ولكن لم تنجح هذه المرحلة الثانية- أيضا بواسطة الدفاع القانونى الذى قام به المصريون فى تلك المحافل الدولية وبواسطة الدول الصديقة التى وقفت بجانب مصر تؤيد موقفها وتدفع حجج المستعمرين المستثمرين .

أما المرحلة الثالثة فكانت تتمثل فى الاعتداء الثلاثى ، الذى وقع على مصر بعد نحو ثلاثة أشهر فقط من قرار التأمين ؛ وكان هذا الاعتداء فى الواقع يصور قمة السخط واليأس من الانتصار فى المرحلتين السابقتين . وقد تعللوا لهذا الاعتداء بعامل مكشوفة لا تتطلى على صفار العقول ، فقالوا لانهم جاؤا لحماية- القناة من الاعتداء الاسرائيلى المتوقع عليها ولتأمين حركة الملاحة- العالمية- فى هذه القناة ، كما قالوا غير هذا وذاك بما لا يقبله عقل ولا يتصوره منطق ؛ والحقيقة- أنهم جاؤا ليحتلوا القناة ويعيدوا سلطتهم عليها وادارتهم لها ويعطلوا قرار التأمين الذى لم يكذب يمشى عليه أكثر من ثلاثة- أشهر . غير أن صمود المصريين وعدم استسلامهم ونجاحهم فى تأليب رأى العام العالمى على هؤلاء المعتدين ، كل ذلك أفسد المرحلة الثالثة- من مراحل المؤامرة . انتهت إذن المرحلة الثالثة- من المؤامرة بالفشل كما انتهت أيضا المرحلة الأولى والمرحلة الثانية .

وبعد فشل المؤامرة فشلا تاما واجلاء المعتدين عن منطقة القنال أخذت

مصر تحتضن هذا الشريان الحيوى كما تحتضن الام الرؤم وليدها الغالى
قرعاه وتدله وتعنى بكل ما يصلح من شأنه متحاشية كل ما كان يبدو على
القنال من مظاهر الإهمال . وهنا يبدو بشكل واضح الفرق بين المالك
الحقيقى الدائم والمالك الشكلى المؤقت ، بين صاحب الشئ والاجير المستثمر
فالاول يرمى هذه الملكية لذاتها والمستقبل البعيد ، والثانى يرميها بقدر
ما تدر عليه من أموال .

ومن أجل ذلك أخذت الهيئة المصرية الجديدة لإدارة قناة السويس
والاشراف عليها تضع منها واضحا المعالم لإصلاح القناة وتحسينها
تحسينا يتناسب مع مكاتها العالمية ويتمشى مع التطور المستمر فى حركة
الملاحة .

وقد أخذ هذا التحسين وذلك الاصلاح مظاهر متعددة : منها إتساع
القناة فى بعض أجزائها اتساعا أصبح يمكنها من زيادة الطاقة التصريفية
بحيث تتمكن السفن القادمة من أى الاتجاهين من المرور فى القناة دون
مخاطرة ولا غناء فى وقت واحد .

وقد أدى ذلك أيضا إلى اختصار وقت المرور بحيث أصبح الوقت
اللازم لعبور السفن الآن لا يتجاوز ١٥ ساعة .

ومنها أن تكونت هيئة مصرية خالصة لإدارة القناة والاشراف على
نشاطها ورعايتها ، وذلك من أجل خدمة الاقتصاد القومى والاقتصاد
العالمى . ولزم ذلك طبعا أن غدت هذه الهيئة تملك ترسانة بحرية فى
مدينة بور سعيد لبناء السفن الضخمة وإصلاحها ، وقد انتجت هذه

الترسانة بالفعل بعض السفن التي دشت في الماضى والتي تساهم الآن في النشاط التجارى للجمهورية العربية المتحدة .

ومنها الالتزام بتنفيذ مشروع ناصر الذى وضع بصفة خاصة لرعاية هذا المرفق العظيم وتطوير إدارته ومؤسساته . وقد اشتمل هذا المشروع على ما يأتى :

١ - القيام بتحسين ميناء بور سعيد ، تلك الميناء التي كانت مهمة في عهد الادارة القديمة لقناة السويس . وذلك بالعمل على إزالة الجزر الموجودة هناك ، والتي كانت تعوق مرور السفن ؛ بحيث يتسع مدخله لمرور السفن في اتجاهين في وقت واحد . ويضاف إلى ذلك أيضا إنشاء أرصفة عميقة يصل طولها إلى ١٨٠٠ متر ، بحيث يمكن أن يرسو فيه عشر سفن كبيرة في وقت واحد .

٢ - كانت القناة فيما مضى ولا تزال عرضة لبعض العوائق مثل رسوب الرمال التي تسفياها الرياح أو المواد أو قطع الأحجار التي تنحدر من الجوانب ، كما كانت ولا تزال أيضا عرضة لأن يحدث فيها أخطار كالذى ينتج عند إحتكاك بعض السفن بالقاع أو بالجوانب أو اصطدام سفينتين في اتجاهين مختلفين أو لأسباب أخرى غير هذه وتلك ، ومن أجل ذلك تم التعاقد - ضمن مشروع ناصر - على شراء مجموعة من الوحدات الحديثة للقيام بتطهير القناة وبالنجدة حينما تكون هناك حاجة للتطهير أو النجدة .

٣ - إن ضخامة النشاط الذى تمارسه قناة السويس وازدياد حركة

الملاحة فيها وتنوع الأعمال تبعاً لذلك ، كل هذا قد حتم على مشروع ناصر أن يقوم ببناء د كراكه ، جديدة ضخمة في اسكتلنده تبلغ قوة طلبها ٥٠٠٠ حصان ، كما يبلغ ثمنها ١٢٠٠.٠٠٠ ر. ، وأن يقوم كذلك ببناء قاطرتين ساحليتين وثلاث قاطرات ديزل .

٤ - أنشأت هيئة القناة أيضا في إطار هذا المشروع الكبير محطتين إضافيتين لقاطرات الانقاذ ، إحداهما في القنطرة ، والآخرى في جنيفه وذلك لكيلا تتعطل السفن كثيرا إثر ما يصيبها من حوادث .

٥ - وحينما رأت هيئة القناة أن ترسانة بورسعيد قد أصبحت لا تتماشى مع نمو الحركة في القناة وازدياد النشاط هناك قامت بتوسيع هذه الترسانة فأنشأت مصانع جديدة كصنع توليد الأكسوجين ، كما قامت بتركيب أوناش عدة وبناء عدد من الجالونات الضخمة .

٦ - وبالإضافة إلى ذلك كله صممت الهيئة على أن يعمد نشاط مالديها من أجهزة عدة وامكانيات واسعة إلى خدمة السفن العابرة ، فأنشأت حوضا عائما يمكن بواسطته تأدية الخدمات الضرورية للسفن التي تزيد حمولتها على ٤٠ ألف طن ، في حين أن ذلك لم يكن ممكنا أبدا في عهد هيئة القناة قبل قرار التأمين .

ومن الأمور التي لا شك فيها - هو أن هذه المجهودات الرائعة التي قامت بها هيئة القناة الجديدة كان لها أبلغ الأثر في المحيط الداخلي وفي المحيط الدولي على حد سواء .

٧ - وقد امتد هذا النشاط بشكل ملحوظ إلى ميناء السويس

فأصبحت تعتبر من المناطق الصناعية الهامة في مصر ، وبصفة خاصة ما يختص بالصناعات البترولية . وتشاء الظروف أن يفتح الرئيس جمال عبد الناصر - ونحن نكتب هذا الفصل - ثلاثة مشروعات أنجزت في مدينة السويس خلقت حيوية بعيدة المدى في المنطقة وفتحت أبواب العمل أمام عدد كبير من الخبراء والفنيين والعمال .

(١) مشروع تفحيم المازوت ، الذي يعتبر أكبر مشروع من نوعه في العالم ، وهو ينتج كميات مختلفة من المنتجات البترولية والكبالية يبلغ معدلها ١٠٨ مليون طن سنويا ، ويعتبر الكثير منها خامات لصناعات أخرى كصناعة الأسمدة والبويات والمبيدات الحشرية والمنظفات الصناعية والاحماض والمطاط ، ومن ناحية أخرى يعتبر هذا المصنع مولدا للصناعات البترولية الثقيلة ، كما يعتبر مولدا لطاقة كهربائية كبيرة لتشغيل مصانع ومشروعات محافظة السويس ولتغذية شبكة كهربائية في الجمهورية العربية المتحدة .

لقد تكلف هذا المشروع ٢٤٠٥ مليون جنيه ، وينتج ما قيمته ٢٥ مليون جنيه سنويا ، ويوفر من العملة الصعبة مبلغ ٧ ملايين من الجنيهات في السنة ، وقد قدر الخبراء أنه يوفر زيادة في الدخل القومي تصل إلى حوالي ٩ ملايين من الجنيهات سنويا .

(ب) مشروع إنتاج زيوت الماكينات ، تلك الزيوت التي كانت فيما مضى تستورد من الخارج فتكف الدولة أموالا كان يمكن أن تستغل في إنشاء مصانع أخرى يعود نفعها وإنتاجها على أفراد المجتمع . ويعتبر

هذا المشروع من الصناعات الثقيلة التي يدور عليها محور الحركة لكل الآلات والسيارات ، وقد وصلت تكاليفه إلى نحو عشرة ملايين من الجنيهات .

(ج) محطة القوى الحرارية ، وقد أنشئت بحوار مشروع التفحيم لكي تستمد الفحم الذي تحتاجه من برج التفحيم لتوايد الطاقة الكهربية ولأول مرة في تاريخ مصر تقام محطة كهربية تيرد محركاتها بمياه البحر . وتتصل هذه المحطة بمحطة جنوب القاهرة في حلوان بواسطة كابل هوائي يأخذ مساره عبر الصحراء . وقد بلغت تكاليف إنشاء المحطة ١١ مليوناً من الجنيهات ، كما تقدر طاقتها الانتاجية بحوالي ٤٩٠ مليون كيلووات ساعة .

أن هذه المشروعات المختلفة وتلك الانجازات المتعددة بعد قرار تأميم قناة السويس قد وضعت مصر في مكانة دولية مرموقة ، كما أنها ضاعفت ثقة العالم ومؤسساته المالية في اقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة . والثقة الدولية من غير شك كسب كبير ليس من السهل أن يحصل عليه شعب إلا بعد جهاد طويل ومجهود كبير في الحقل الداخلي وفي الحقل الخارجي .

ومن أجل ذلك حينما طلبت الهيئة الجديدة للقناة من البنك الدولي قرضاً لتمويل مشروع يرمي إلى توسيع وتعميق القناة حتى تلائم النمو المطرد في حركة الملاحة ، وحتى تتمكن أضخم ناقلات البترول في العالم من عبورها ، نقول حينما طلبت الهيئة قرضاً لذلك وافق البنك الدولي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩ بالإجماع على هذا القرض الذي بلغ ٢٠

مليوناً من الجنيهات وقد نفذ هذا المشروع في عام ١٩٦١ ، وبذلك زاد دخل القناة عشرة ملايين من الجنيهات في السنة ، أى ما يعادل ٢٧٤٠٠ جنيه في اليوم الواحد تقريباً زيادة على ما تحققه من دخل أساسى قبل هذه التحسينات .

وماهى ذى إحصائية موجزة توضح لنا الصورة المتطورة لدخل القناة في السنة السابقة على قرار التأمين وفي السنوات التالية للتأمين .

ففي سنة ١٩٥٥ وهى السنة السابقة مباشرة لقرار التأمين وصل دخل القناة إلى ٣٢١ مليوناً من الجنيهات . وفي سنة ١٩٥٨ وصل هذا الدخل إلى ٤٤٥ مليوناً من الجنيهات . وفي سنة ١٩٦١ وصل الدخل إلى ٥١٩ مليوناً من الجنيهات .

وليس معنى هذا أن رسوم عبور القناة قد زادت عما كانت عليه من قبل ، إذ أنها بقيت كما كانت تقريباً ، ولكن هذه الزيادة جاءت من ازدياد عدد السفن العابرة للقناة نتيجة لنمو الحركة التجارية الدولية كما جاءت أيضاً من زيادة متوسط حمولة السفن اليومى ، إذ أن متوسط حمولة السفن الصافية ٥٠٢ ألف طن مقابل ٣٩٣ ألف طن في سنة ١٩٥٧ . فقد وصل عدد السفن ، التى عبرت القناة في سنة ١٩٦١ ، ١٨١٤٨ سفينة ، بينما بلغ عددها في سنة ١٩٦٢ ما يساوى ١٨٥١٨ سفينة ، أى بزيادة أكثر من سفينة في اليوم الواحد :

وبعد هذا العرض السريع لمظاهر الحركة والنشاط في قناة السويس

بعد قرار التأمين ، وعلى ضوء تلك الاحصائيات الموجزة يستطيع القارىء أن يدرك فى يسر وسهولة قدرة الهيئة الجديدة لتلك القناة ، كما يستطيع أن يدرك فى يسر وسهولة أيضا حسن كفايتها وتمام استعدادها لتحمل المسئوليات وتقبل التحديات ، تلك الهيئة التى صمدت بواسطة ما لديها من صادق العزم على أن تمضى قدما فى سبيل النهوض بالقناة

وما هو جدير بالملاحظة أخيراً هو أن هذه التجربة ، التى قامت على تأمين القناة وإدارتها بأيدٍ مصرية ، والتى استطاعت أن تحقق هذا النجاح العظيم ، إنما هى فى الواقع إعلان عملى ودليل ماضى على قدرات الشعب المصرى المتحرر بعد الثورة .

قضية النظام الاشتراكي :

إننا نعلم سلفاً أن محاولة الحديث عن هذا النظام فى هذه المناسبة لا تعد وأن تكون محاولة جزئية سريعة يمكن أن تدخل فى نطاق الحديث عن النتائج الإيجابية لثورة ٢٣ يوليو . أما الحديث المفصل عن هذا الموضوع بحيث يتناول منشأ هذا النظام وتطوره فى الشرق وفى الغرب ثم ممارسة الشعوب المختلفة له فى العصر الحديث وفلسفة تطبيق مبادئه على ضوء ظروفها المتباينة ، نقول ، أما الحديث عن ذلك كله فسيكون فى بحث مستقل قد فرغنا من إعدادهِ وسيظهر إن شاء الله بعد قليل من الزمن .

إننا نعتقد أن النظام الاشتراكي فى صورته التى نراه عليها بالنسبة

لمجتمعنا الحاضر إنما هو فى الواقع إحياء لمبادئ دينى قد تناسته الشعوب الإسلامية فى عهودها الماضية ، عهود التأخر والتدهور والانحلال ، واستغلت هذا التسيان قنات من الملوك والولاة والحكام ومن يدور فى فللكم لرغبات شخصية وأغراض خاصة . ومن أجل ذلك تكون ثورة ٢٣ يوليو قد ساهمت مساهمة فعالة فى تجديد شباب الإسلام وبث نوع من الحيوية فى أسسه ، تلك الأسس التى كانت بمرونتها تستطيع أن تسير التطور الزمنى وتعالج الأوضاع الاقتصادية معالجة تحقق العدالة والمساواة وتنشد الإصلاح من أجل الجميع لا من أجل فئة واحدة أو طبقة واحدة من طبقات المجتمع .

كما أننا نعتقد أيضا أن من لا يرون ذلك ولا يروى فى نظرهم هذا النظام أو الذين اختلفوا فى أمره من الناحية النظرية أو الناحية التطبيقية إنما هم يجهلون فلسفة الدين الإسلامى ولا يعرفون من مبادئه سوى الأعراض الظاهرة والقشور السطحية .

لقد فرض الإسلام ضمن ما فرض من أسس مبدأ الزكاة ، والذي يتدبر هذا المبدأ ويدرك شيئا من فلسفته يعرف تماما أن الزكاة فى ملاحظها الأصلية ليست إلا صورة من صور النظام الاشتراكى فرضت كقانون كلى عام يمكن شرحه وتفسيره بما يتلاءم مع الظروف الزمانية والمكانية والاجتماعية . وذلك بواسطة المشرعين والفقهاء من رجال الدين شأن غيرها من القوانين المختلفة التى تخضع فى تطبيقها إلى أنواع متعددة من الظروف والملاسات .

إن من يدرس تاريخ الزكاة في الإسلام ويتبع تطبيقها في عصور الدولة العربية يجد أنها خضعت لتفسيرات متعددة وأصور مختلفة من التطبيق ، على أن ذلك كله يدخل في نطاق النصوص الدينية الواردة بشأنها مثل « خذوا من أغنيائهم وأعطوا فقراءهم » ومثل « وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » ، كما أن ذلك كله أيضا يدخل في نطاق ظاهرة اشتراكية تحاول أن تجد من ثراء الأثرياء وتصلح من شأن الفقراء .

ولقد سارت الدولة الإسلامية على العمل بهذا المظهر الاشتراكي طورا من وحي النصوص المنزلة وطورا آخر من وحي المفهوم العام لتلك النصوص في الدين الإسلامي ؛ غير أن العمل بهذا المظهر الاشتراكي لم يكن - كما ذكرنا سلفا - يسير على وتيرة واحدة ، وإنما تعرض في عصور الدولة الإسلامية لما يشبه المد والجزر . وجاءت فترة من الزمن ابتعدت فيها الحكومات الإسلامية عن بعض المبادئ الدينية إلى حد ما لأسباب مختلفة . وساعد على كثرة التباعد تدخل بعض الدول الأجنبية وسيطرتها على مقدرات الشعوب العربية ، وانقسام هذه الشعوب فيما بينها بسبب الرغبة في السيطرة المادية أو بسبب نوع من الأنانية الشخصية أو بسبب الاغارات الأجنبية والتوسع الاستعماري في خلال القرن التاسع عشر ، تلك الاغارات التي كانت تهدف إلى التقليل من نفوذ العثمانيين من ناحية وإلى اقتسام الشعوب العربية والتحكم في مواردها الاقتصادية من ناحية أخرى . وذلك مثل الذي حدث بالنسبة للحملة الفرنسية في مصر وبالنسبة للصراع البريطاني ضد العثمانيين طورا وضد الفرنسيين طورا آخر . وبذلك ضاعت أو كادت تضيع من تلك البلاد

العربية الإسلامية بعض معالم الحكم الإسلامى كما عرفناه فى عصوره الزاهية وأصبح الناس فى تلك البلاد لا يكادون يفكرون فى شيء آخر سوى التخلص من الحكم الأجنبى وسيطرته على الجانب السياسى والاقتصادى سيطرة قاسية خانقة .

وحينما انتشر الوعى بين أفراد الشعوب العربية وتهيأت الفرصة لإيجاد طبقة من المثقفين أو بمعنى آخر من المصلحين الاجتماعيين فى أواخر القرن التاسع عشر كأمثال الأستاذ الكبير والمصلح الاجتماعى الخطير جمال الدين الأفغانى ، الذى أدرك بوعيه السليم سبب التفرق فى الصف وفى الكلمة وسبب التخلف فى ميدان التقدم العلمى والفنى والأدبى ، والذى حاول جهده أن يصلح من أمور الشعوب الإسلامية مستندا إلى إحياء التعامل الدينية وداعيا إليها حتى تتوحد كلمة المسلمين فيمكنهم التخلص من آثار الحكم الأجنبى وسيطرته على سياستهم ومواردهم الاقتصادية . وأمثال المصلح الكبير الشيخ محمد عبده ، الذى لمس بنفسه مظاهر التأخر ونادى بالحاجة الملحة إلى الإصلاح الاجتماعى معتمدا بدوره على المبادئ الدينية ومعتقدا أنه لن يتم إصلاح بدونها وأنه لا يمكن التخلص من الدخلاء ما دامت هذه الشعوب تنأى جانبا عن تعاليمها الروحية وتقاليدها القويمة . وأمثال الأستاذ الكواكبى الذى درس أسباب الضعف وعوامل الانحلال فى الشعوب الإسلامية ، والذى حاول أن يجمع كلمة هذه الشعوب تحت راية واحدة من الجانب الروحى والخلقى والفكرى .

ولعل الأستاذ الكواكبى هو الوحيد من بين المصلحين الاجتماعيين الذى نزل باللائمة على تصرفات الدولة العثمانية دون التواء ولا مواربة

وحملها مسئولية التخلف فى ميادين التقدم المختلفة ، كما أنه هو الوحيد أيضا من بين المصلحين الاجتماعيين الذى أشار بصراحة إلى العودة إلى ممارسة المظاهر الاشتراكية فى الاسلام ، فدعا إلى العمل بفريضة الزكاة كنظام إقتصادى قويم يحد من ثراء الأغنياء ويضمن العيش الضرورى للمعوزين ويضع نوعا من التقارب بين الطبقات المتباعدة كما دعا كذلك إلى العمل بنظام الكفارة لئلى يكون فى هذا تخفيف على بيت المال من جهة وعلى أصحاب الحاجة من جهة أخرى.

ولقد مضى الاستاذ الكواكبي فى الدعوة إلى إحياء هذا المظهر الاشتراكى الاسلامى شوطا بعيدا ، إذ كان يرى تنفيذ ذلك فى جميع الأقطار الاسلامية ، كما كان يرى كذلك توحيد التعاليم الاسلامية الصحيحة ونبذ ما يمكن أن يكون قد علاها من غبار عبر الزمن ، وبجانب اهتمامه بالناحية الروحية والفكرية والسلوكية قد أبدى اهتماما بالغا بنشر اللغة العربية فى جميع الأقطار الاسلامية لئلى يسهل التفاهم والتعارف والتآلف وتتحد وسائل التفكير وأساليب الحياة بين جميع الطوائف الاسلامية ، غير أنه لم يبد اهتماما أبداً بالناحية السياسية ، إذ كان يرى أن كل قطر يصرف أموره السياسية كما يحلو له وكما يتمشى مع ظروفه الخاصة.

والجدير بالملاحظة فى المنهج الاصلاحى للاستاذ الكواكبي هو أنه نتيجة دراسة واعية عميقة لكل من النظم الاسلامية والنظم الغربية ، إذ أنه استطاع أن يتصل بالعالم الغربى ويدرس أوضاعه وميادين معارفه

وبلم بمظاهر التقدم فيه ويهتدى إلى كشف أسباب هذا التقدم ثم يطبق كل ذلك - كنوع من الدراسات المقارنة - على ما يعرفه جيداً من المبادئ الإسلامية الحقيقية قبل أن يتكاثر عليها ركام التدهور والانحلال أثناء العصور الوسطى .

ومن أجل ذلك رأى أن إحياء هذه المبادئ الإسلامية خير وسيلة لعلاج المجتمعات الشرقية بعد أن أحس فعلاً بفوائد النظم الاشتراكية المطبقة عند الغربيين وبحاجة المجتمعات الشرقية الملحة إلى مثل هذه النظم . غير أنه بعد دراساته المقارنة بين اشتراكية الإسلام واشتراكية المجتمعات الغربية وجد أن اشتراكية الإسلام أدق وأنفع بالنسبة للدولة وللأفراد في نفس الوقت ، وعندئذ نادى بالعودة إليها ودعا إلى أحياء معالمها وتطبيقها بصرامة وحزم كما كان يطبقها السلف الصالح .

وكانت مظاهر اشتراكية الإسلام في نظره تنحصر في موضوع الزكاة وموضوع الكفارة . ومعروف أن الزكاة في الإسلام لها أنواع متعددة: زكاة الأموال السائلة وزكاة المحاصيل الزراعية ، وزكاة الماشية ، وزكاة الفطر بعد صوم رمضان . كما أن الكفارة أيضاً أنواع متعددة: كفارة الفطر في رمضان ، وكفارة الجرائم التي ترتكب في الحرم أيام الحج ، وكفارة الاعتداء على أهل الذمة ومن تربطهم عهود مع المسلمين ، وقد اصطلح الفقهاء والمشرعون على تسمية هذا النوع الأخير من الكفارة بالديات .

وبقيت هذه الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي وما تتضمنه من الرغبة

في وضع نظام اشتراكي يرفع من مستوى الفقراء ويفرض نوعاً من التقارب بين الطبقات ، نقول ، بقيت هذه الدعوة الى ذلك الإصلاح قاصرة على إبداء الرأي وعلى الاعلان عنها كلما تهيأت الظروف لذلك دون أن تدعمها قوة مادية أو إجماع شعبي متحمس حتى أوائل القرن العشرين حيث تبلورت في صورة دعوة إلى التخلص من الحكم الأجنبي ومن يمثلون هذا الحكم في قلب البلاد العربية ، ويبدو واضحاً لمن يدرس تاريخ الحركات الوطنية في البلاد العربية أن هذا الهدف - هدف التخلص من الحكم الأجنبي - قد أوقف أو أنسى مؤقتاً فكرة الاشتراكية . وكان هذا أمراً طبيعياً بعد التجارب القاسية المرة التي مرت بها البلاد العربية حينما كان يتقدم المصلحون الاجتماعيون فيها بمطالب الإصلاح في الميادين الاجتماعية فتقابل هذه المطالب بالرفض أو بالمهاتلة أو ببذل الوعود السخية بالوفاء ، ولم يكن ذلك إلا ستاراً تختفي من ورائه رغبة ماكرة لتفويت الفرصة وإخماد نار الحماس .

واستمرت الشعوب العربية تتأرجح بين هذا المد والجزر حتى تهيأت لها أسباب اليقظة والهمها الوعي العميق بأن الإصلاح الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا بعد التخلص من الحكم الأجنبي . وعندئذ اتجهت رغبتها أساساً إلى هذا الهدف وعملت جهدها على استبدال الحكم الأجنبي بحكم وطني عربي ينصرف إلى وجوه الإصلاح بكل طاقاته لا يعترض سبيله عائق ولا متربص .

وحينما تم ذلك في مصر انطلق شعبها كاللارد يعالج قضايا الإصلاح بكل ما أوتي من إمكانيات ووسائل ، وكلما تحقق جانب من الإصلاح

في أحد الميادين انصرف إلى جانب آخر بنفس العزيمة وبنفس الحماس .

والذى يعنينا في هذا المقام هو موضوع الاشتراكية الذى ظل فترة من الزمن بمثابة أمل يداعب خيال المصلحين وأمنية جميلة تتردد في أحلام المواطنين ، تلك الاشتراكية التى تمتد جذورها إلى فترة نزول الدعوة الإسلامية حيث فرضها القرآن وطبقها وبينها عمل الرسول صلى الله عليه وسلم للمرة الأولى في تاريخ العرب ثم بقى يمارسها خلفاء المسلمين في العصور الأولى من الدولة العربية ، أي قبل أن يعرف العالم نظاما يشبه هذا النظام الاشتراكي في الإسلام .

ومن أجل ذلك كانت الدعوة الاشتراكية في مجتمعنا العربي الحديث لا تستمد أصولها من الأنواع المتعددة للنظم الاشتراكية التى نشأت في الشرق أو في الغرب بالرغم من مناهجها المدروسة وأسسها العلمية القائمة على تفهم الحالة النفسية للأفراد والظروف الاجتماعية للشعوب ، ولكنها تستمد أصولها من المنابع الأولى في الإسلام ومن التطبيق العملي لمبادئ الدين في العصور السابقة ومن الظروف الزمانية والمكانية والاجتماعية في العالم العربي .

ومن أجل ذلك أيضا كانت اشتراكيتنا أصيلة في منهجها فريدة في بابها مستمدة من ماضينا وتعاليمنا وتقاليدينا التى تتميز بكثير من الخصال النبيلة الفاضلة ومن المبادئ الإنسانية السامية كالأخوة والتسامح والتآلف والتعاون والمحبة المتبادلة والترابط القوى بين أفراد المجتمع .

إن الاشتراكية العربية في الحقيقة ليست نظرية فلسفية أو علمية يتحكم فيها العقل ويتدخل في بنائها المنطق وترسم لها المناهج العلمية المنظمة ولكنها نظرية إجتماعية وضرورة حيوية تتحكم فيها المعاني الإنسانية وتلها الأحاسيس بالظلم وعدم المساواة بين طبقات الشعب الواحد من حيث تكافؤ الفرص في العمل وفي الكسب وفي الإثراء . إنها تهدف إلى استخلاص الحقوق التي سابت في الماضي من هذه الطبقات الشعبية لمصلحة فئة من الناس كانت تتحكم في مصير المجتمع وتنبض بيد من حديد على مقدرات الأفراد وموارد البلاد.

لقد استطاع الشعب العربي في مصر بواسطة جهاده الطويل وكفاحه المرير أن يصل إلى هذا الهدف بعد محاولات قاسية قام بها وعانى من أهوالها في ثورة عرابي سنة ١٨٨٢ ، وفي ثورة ١٩١٩ ، وفي ثورة سنة ١٩٣٥ ، ثم في ثورة سنة ١٩٥٢ ، تلك الثورة التي حققت من مظاهر النجاح في وقت قصير أكثر مما كان يراود خيال المصريين من قبل ، والتي أرسيت قواعد النظام الاشتراكي بواسطة القرارات الهامة التي أصدرها الرئيس جمال عبد الناصر في سنة ١٩٦١ حيث أصبح كل فرد من أفراد الشعب العربي في مصر يشعر بالإنسانية وبمكاته وبشخصيته كفرد صاحب حق في البلد الذي يعيش فيه ومسئول عن كيان هذا البلد وكيان مجتمعه ، ومسئول عن المحافظة على حقوقه وعن الدفاع عن حدوده الواسعة وعن العمل الجاد المتواصل لتنمية ثروته وتطوره ثقافيا واجتماعيا حتى يعوض ما فاته ويدرك ركب الأمم المتحضرة المتقدمة .

وتعمل هذه القرارات للنظام الاشتراكي فيما يأتي :

١ - قانون بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين مقابل سندات على الدولة لمدة ١٥ سنة وبفائدة قدرها ٤ ٪ سنويا .

٢ - قانون باشتراك الدولة في رأس مال عدد كبير من الشركات بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ مع تعويض المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال بسندات على الدولة لمدة ١٥ سنة وبفائدة قدرها ٤ ٪ سنويا .

٣ - قانون بتحديد ملكية الفرد في مجموعة كبيرة من الشركات بحيث لا تزيد هذه الملكية على عشرة آلاف جنيه مع تحويل الباقي إلى سندات على الدولة كذلك لمدة ١٥ سنة وبفائدة قدرها ٤ ٪ سنويا .

٤ - قانون بأن يكون لعمال الشركة أو المؤسسة حق في أرباحها يبلغ ٢٥ ٪ من هذه الأرباح ، يوزع عليهم منها مباشرة ما يساوي ١٠ ٪ ويخصص ٥ ٪ للخدمات الاجتماعية والاسكان ، ويوجه الباقي وقدره ١٠ ٪ إلى الخدمات الاجتماعية المركزية .

٥ - قانون بأن يكون للعمال في كل شركة أو مؤسسة عضوان في مجلس إدارتها ينتخبان بالاقتراع السري العام ، يكون أحدهما ممثلا للعمال والآخر ممثلا للموظفين بشرط ألا يزيد عدد أعضاء مجلس الإدارة عن سبعة أعضاء .

٦ - قانون ألا تزيد المرتبات في أية شركة أو مؤسسة عامة عن ٥٠٠٠ جنيه سنويا على أن يشمل هذا المبلغ جميع العلاوات والبدلات .

٧ - قانون ألا يمتلك أي فرد من الأراضي الزراعية مساحة تزيد

١٠٠ فدان ، شريطة أن تستولى الدولة على الأراضى الزائدة يعوض المالك عنها بسندات على الدولة لمدة ١٥ سنة وبفائدة قدرها ٤٪.

٨ - قانون بشأن تنظيم تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية وتحديد ساعات العمل بما لا يزيد عن ٤٢ ساعة اسبوعيا .

٩ - قانون بشأن تحويل وزير الصناعة سلطة تحديد أحجام الانتاج فى المصانع الصناعية المحلية وتحديد عدد ورديات العمل بها .

وبواسطة هذه القوانين الاشتراكية قد استكمل المجتمع الاشتراكى الجديد فى مصر ملامحه الأساسية لتحقيق العزة والكرامة لكل فرد فيه وليكون لكل مواطن فيه حقه وفرصته ، وليكون لهم جميعا حق ثابت فى الكفاية والعدل والمساواة .

ولم تكد هذه القوانين الاشتراكية تصدر فى مصر وتطبق على أفراد المجتمع المصرى حتى ترددت أصداؤها فى أرجاء العالم فتناولتها الدول المتقدمة بالدراسة والتحليل وتناولتها الدول النامية بالتبنى والتطبيق .

وهكذا أصبحت تلك القوانين الاشتراكية فى مصر مصدرا من مصادر المعرفة بالنسبة لبعض الدول ، كما أصبحت كذلك بمثابة مثل يحتذى بالنسبة للبعض الآخر .

القسم الرابع الخاتمة

وتشتمل على :

- تأثير نتائج ثورة ٢٣ يوليو على الصعيد الداخلى
- تأثير هذه النتائج نفسها على الصعيد الخارجى

تأثير نتائج ثورة ٢٣ يوليو على الصعيد الداخلى

إن ما رأيناه فى الفصول السابقة من هذه الانجازات الهامة العظيمة وتلك المشروعات الاصلاحية الكبيرة كان لها من غير شك آثار بعيدة المدى على الصعيد الداخلى ، كما كان لها من غير شك أيضا آثار بعيدة المدى على الصعيد الخارجى ، فهى بالنسبة للداخل قد هزت كيان المجتمع المصرى هزا عنيفا ، إذ أيقظته من عالم السبات الملىء بالمهارات والاضاليل والخدع والاكاذيب ، ونقلته من عالم الاحلام والآمال إلى عالم الحقيقة والواقع ، فارتفع مستوى المعيشة إلى درجة ملحوظة بين أفراد جميع الطبقات وفتح الباب أمام الكفاءات الشخصية دون ما حواجز ولا قيود وأسدل الستار على سلسلة من المظالم والمآسى كانت تنخر فى جسم الامة فتحيله إلى ما يشبه الرماد وتكبل المملكات الخلاقه لدى الأكثرية من أبناء الشعب فتقتلها بعوامل اليأس وكان المنتظر أن يجنى منها خير كثير . لقد أصبح الحكم فى مصر من أبناء الشعب الحقيقيين يجيئون منه ويعيشون فيه ويحسون بالامه فيحاولون تخفيفها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، ويحمدون فى أنفسهم آماله فيسهرون الليل والنهار جاهدين فى تحقيقها وأصبح كل فرد من أبناء الامة يؤمن ايمانا عميقا بأنه يعيش فى وطنه ويعمل من أجل نفسه وذويه وبلده بدل أن كان يعيش فى بلاد يملكها الآخرون ويعمل من أجل أناس يعتبرونه موردا لثرائهم وسلعة من تجارتهم ومتاعا من أمتعتهم ، كما أصبح كل فرد أيضا يؤمن ايمانا عميقا بأن الكسب مرتبط بالجهود وأن الجزاء على قدر العمل بدل أن كان

يتصور أن ذلك كله منوط بالوساطة أو القربة أو التراف أو الرياء وربما بالمحديمة أو الخيانة .

ولقد انتقل هذا المفهوم بسرعة إلى جميع الطبقات فأينع وأئمر وجنى الوطن من ورائه ثمارا مادية وأدبيه لا تقدر بثمن : انتقل إلى الفلاح في حقله وإلى المصانع في مصنعه وإلى العامل في ميدان عمله وإلى التلميذ في مدرسته وإلى الطالب في كليته ومعهدده وإلى الجندي في فصيلته أو فرقته ثم ترجمت أصدائه في أوساط أخرى غير هؤلاء وأولئك فغدونا نحس به ونلسه لدى عدد غير قليل من الباعة والتجاره ، ومن أصحاب المهن والحرف الصغيره ، كما غدونا نرى منقرا شعارات تدور حول هذا المفهوم في كثير من الميادين العامة وأما كن الانتظار والالتقاء مثل : العمل حق . العمل واجب . العمل شرف إلى غير ذلك من الشعارات الأخرى التي تشرح هذا المفهوم أو غيره من المفاهيم الجديدة المدينة في وجودها وفي تغلبها في نفوس الأفراد والطبقات إلى ثورة ٢٣ يوليو :

ولقد انتشر الوعي الثقافي بشكل ملحوظ في جميع ميادين المعرفة الإنسانية مع الحفاظ على ما كنا نتحلى به من عاداتنا وديننا وتقاليدينا بحيث لم تذهب معالم ماضينا في موارد حاضرتنا العذبة الصافية كما حدث بالنسبة لبعض الثورات في العصر الحديث التي تنسكت لماضيها تنكرا تاما أملا في التقليد إلى أبعد الحدود فهدمت بذلك أسسا متينة كانت ترتكز عليها في أوقات المحن والازمات ولم تستطع أن تستعوض عنها بركائز أخرى تمكنها من السير المتلاحق مسع ركب الحضارة في الأمم التي هي موضع المحاكاة والتقليد .

تقدم العلم بين طوائف المجتمع وزادت مباحثه وتعددت فروعه ، وتنوع الأدب وعرفت مذاهبه ومدارسه وكثر إنتاجه حتى شمل عددا غير قليل من الفنون الشعبية التي كانت تعتبر منذ قليل نوعا من الانحراف وإحياء لمظاهر لا تكاد تختلف عن مظاهر الوثنية والإلحاد في نظر فريق من الجامدين الذين يعادون كل تقدم ويسيتون إلى كل جديد ، واتسعت الفنون وتعددت ألوانها وعمقت الخبرة بها فشملت ألوانا لم تكن معروفة من قبل في مجتمعا ، وطلع فجر الصناعة في مصر بعد أن طال ليها فميدت المصانع وولدت القوى وانشأت المحركات وغدا المرء حين يزور منطقة صناعية ويرى مؤسساتها ويسمع أزيزها وينظر تراحم مشيداتها يتصور نفسه في بلد آخر أو في مدينة صناعية لبلد غريب في هذا الميدان .

وهكذا تغيرت ملامح مصر واتقل مجتمعا هذه النقطة الكبيرة في خلال ما يقل عن أربعة عشر عاما ، وهي فترة لا تكاد تذكر في حساب التاريخ ولا في تقدم أمة أو في تطور شعب من الشعوب . وهكذا أضيف إلى ماضى مصر المجيد حاضر مورف عظيم وانضم إلى تراثها الغالى آثار أوسع شهرة وأجل مكانة وأغزر فائدة وأعم نفعا . وهكذا أصبحت مصر بمشآتها الحديثة من سد ودور للصناعة وأراض خصيبة خضراء في وسط الصحراء مصدر الهام بالنسبة للملوكات الفنانين ، كما أصبحت أيضا مصدر الهام بالنسبة لقيثارة الشعراء والشاعرين .

تأثير هذه النتائج نقسمها على الصعيد الخارجى

إن ما تقدم يعتبر صورة سريعة لنتائج ثورة ٢٣ يوليو على الصعيد الداخلى ،
وأما نتائجها بالنسبة للصعيد الخارجى فالحديث هنا يحتاج إلى فصل خاص
بل إلى فصول متعددة ، بل إلى مجلدات ، غير أن منهج موضوعنا هنا
كما رسمناه فى إطار عنوان هذا الكتاب لا يتحمل كل ما ينبغى أن يقال
عن هذه النتائج من ذكر للأحداث وتحليل لقضاياها وعرض لنتائجها
الفريقية والبعيدة فى كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بصفة خاصة
وفى كل من أوروبا وأمريكا الشمالية بصفة عامة ، ومن أجل ذلك
سنكتفى بالإشارة عن العبارة وبالإيجاز عن الاطناب .

إن ثورة ٢٣ يوليو تعتبر فى الحقيقة ثورة رائدة بكل ما تحمله هذه
الكلمة من مفاهيم ، فلم تكد أصدائها تتردد خارج مصر حتى أيقظت
الوعى لدى شعوب كانت تعيش نفس الظروف التى كان يعيش فيها
المصريون من حيث الضغط السياسى والحرمان المادى والظلم الاجتماعى
والتمفرقة البشعة بين الطبقات . أخذت هذه الشعوب تدبر أمرها وتفكر
فى أوضاعها وتتلس السبل للخلاص مما يغل يدها وبجد نشاطها وبكتم
أنفاسها ويحرمها من حرية الكلمة وحرية العمل وحرية الاختيار . ولقد
كانت هذه الشعوب فى الماضى تتصور أن الخلاص من ذلك كله مستحيل
أو يكاد يكون مستحيلا ، ولكنها بعد ثورة ٢٣ يوليو أيقنت أن
الخلاص أمر ممكن وأن تصور استحالة كان أسطورة صاغها الاستعمار
ودعها وأذاعها أنصار الاستعمار ومن لهم مصالحة فى بقاءه من الاقطاعيين
والاستغلاليين وأصحاب رؤوس الأموال ، أيقنت هذه الشعوب أن
الخلاص أمر ممكن بعد أن بددت ثورة ٢٣ يوليو هذه الأسطورة

وبرهنت بالعمل لا بالقول على أن الضعف مع الحق قوة يحسب لها حساب وأن القوة مع الظلم ضعف لا يلبث حتى تنقوض دعائمه وتنهار معالمة وتنزول آثاره .

والعلامة لا تتجاوز الحدود المرسومة لهذا البحث حينما نتحدث عن المكانة التي اكتسبتها مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو في المحافل الدولية وفي المنظمات العالمية . ويتمثل ذلك في الزيارات التي قام بها الرئيس جمال عبد الناصر للبلاد الأجنبية كيوغوسلافيا وروسيا واليونان والولايات المتحدة وغير ذلك من بلاد أفريقيا وآسيا ، كما يتمثل في المؤتمرات العالمية التي حضرها نفس الرئيس جمال عبد الناصر وتحدث فيها حديث البطل الملمم والزعيم المخلص والرائد الصادق الذي لا يخون وعده ولا يكذب أهله ، وذلك في مؤتمر باندونج يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٥٥ ، ومؤتمر الدار البيضاء من الرابع إلى السابع من شهر يناير سنة ١٩٦١ ، ومؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا ٢٢ مايو سنة ١٩٦٣ ، ومؤتمر عدم الانحياز في القاهرة سنة ١٩٦٤ .

ولما كان الحديث عن هذه المؤتمرات وما دار فيها طويلاً مقشعاً فسنحاول الكلام فقط عن مؤتمر عدم الانحياز في القاهرة كنموذج بالنسبة للمؤتمرات الأخرى . وسيتبين للقارئ من خلال هذا الحديث ما يمكن أن يكون هناك من تأثير لهذا المؤتمر على الرأي العالمي بالنسبة للقضايا السياسية والثقافية والاجتماعية المتصلة بمصر أولاً وبالعالم العربي ثانياً ، كما سيتبين أيضاً مدى الدور الذي لعبته مصر بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر في هذا المؤتمر والمكانة الأدبية والسياسية التي حققتها مصر أيضاً من وراء هذا المؤتمر .

ليس هناك من شك في أن الأحداث الكبرى في تاريخ الدول والشعوب

تكون بمثابة مصدر هائل من مصادر الالهام الفكرى والعلمى والروحى كما أنها تكون أيضا بمثابة معين لا ينضب للتجارب الصحيحة والأفكار الجادة ، والحوافز المتزاحمة والمعاني المنبثقة من خلال هذه الأحداث . ومؤتمر عدم الانحياز ، الذى نحن بصدد الحديث عنه ، هو - من غير شك - واحد من هذه الأحداث الكبرى لاعتبارات متعددة ، منها الظروف العالمية التى أوحى بفكرة انعقاده ، ومنها التوفيق العظيم الذى صاحبه منذ البداية حتى النهاية ، ومنها النتائج الخطيرة الهامة التى نتجت عن إصدار قراراته على الصعيد العربى بصفة خاصة ، وعلى الصعيد الدولى بصفة عامة . إذ أنه فى هذا المؤتمر القمى رؤساء دول يزيد عددها عن الخمسين دولة . وبما يضاعف أهمية هذا العدد أن أغلب هذه الدول تعتبر دولا فتية قد برزت حديثا إلى الوجود السياسى بعد تجارب مريرة قاسية ، ثم إنها تعيش حاضرها بعين حذرة يقظه ، وتنظر إلى مستقبلها بتفاؤل وأمل واستبشار . وفى جلسات هذا المؤتمر عرضت أفكار تتمثل فيها حكمة الشيوخ ، كما يتمثل فيها أيضاً طموح الفتوة والشباب ، وألقيت كلمات تنبض بالحياة والقوة وتفيض بالمعاني الإنسانية السامية ، وطُرحت على بساط البحث موضوعات هامة وخطيرة مما تتعلق بمسائل الأمن والعدالة والرخاء ، وتتحكم فى مصير الأمم وأقدار الشعوب ، ونوقشت أمور تحتاج فى نقاشها إلى تجربة ناضجة وشجاعة عظيمة وإيمان عميق وجرأة نادرة ، ووعى سياسى يتجاوز حدود المنتظر من الشعوب النامية الفتية .

ولقد كان ذلك كله - كما أشار الرئيس العظيم جمال عبد الناصر أثناء خطابه الافتتاحى - فى أقدس مكان من جامعة القاهرة حيث المركز

الطليعى فى النضال من أجل الحرية والفكر والعلم والتقدم ، وحيث
المعانى الانسانية المثيرة المبدعة .

كانت هذه كلها ظروف عقد مؤتمر عدم الانحياز ، وهى ، كما نرى ،
تصور النبى فى التفكير من أجل انعقاده ، والشجاعة النفسية فى طرح
أخطر المسائل وأمسها بمستقبل الجنس البشرى للبحث والمناقشة ، كما
تصور أرفع وأسمى المبادئ الإنسانية فى النتائج التى أمكن الوصول إليها
وأقرها رؤساء دول عدم الانحياز بعد أن اقتنعت الوفود المختلفة بمنطقها
ورضيت بها ووافقت عليها .

وكان ذلك كله فى وقت تتصارع فيه عوامل الشر مع عوامل الخير
صراعا مريراً لا هوادة فيه ولا رحمة ، وتكاد الأولى تمسك بزمام النصر
والغلبة ، وتحاول وسط مظاهر القوة المادية الهائلة أن تبرر موقفها وتفرض
سلطانها وتملى إرادتها فتلبس الجريمة ثوب البراءة وتصور الظلم بصورة
العدالة وتقيم من لبنات الباطل المتداعية بناء خداعا يعشى ببريقه عيون
السذج والبسطاء ؛ والباطل قد تسطع شمسُه حيناً ، وقد تزدهر شجرة
الظلم بعض الوقت ، كما أن الحق قد يخفت صوته أحياناً أمام جلبة
الظلم وضوضاء هذا الباطل ، ولكن ذلك كله صائر الى زوال ، فتختفى
شمس الباطل بعد حين وتذبل شجرة الظلم يوماً ما ، ثم تعالو كلمة
الحق فوق كل شئ مدوية فى جميع أرجاء الدنيا قوية بتمسكها ودفاعها
عن المبادئ الإنسانية ساحرة بشذاها العطر وأنعامها الجميلة العذبة .

ولقد كان هذا - دون شك ولا مبالغة - هو دور مؤتمر عام
الانحياز ، نلاحظ ذلك بوضوح فيه حينما تجرد هذا المؤتمر من كل شئ له

صلة بالقوى الهداية التي تستند على عامل الخوف والرعب والارهاب وتعتمد على وسائل العنف والقسوة والظلم والتهديد ، وتتجرد من جميع العواهل الانسانية والمشاعر الروحية والمبادئ القانونية.

ونلاحظ ذلك أيضا حينما تمسك في نفس الوقت بأهداب الحكمة والمنطق والعدالة ، فأخذ ينصر الحق ويؤيد مبادئه ، كما أخذ يشجب الباطل ويتنكر للظلم مهما كان مصدره ، ينشد العدالة لذاتها دون غرض أو مصلحة ويعلن السخط على الجرم مهما البسته الدعاية المفرضة من أثواب براقة قشيبه ، يناصر الضعيف ويأخذ بيده مادام على الحق ويعادى القوى ويجهز بخصومته مادام على الباطل ، يحاول بكل ماله من إمكانيات أن يقتلع جذور الشقاء غير ناظر إلى وطن أو جنس أو عقيدة ، كما يحاول بكل ماله من وسائل أيضا أن ينشر ألوية الأمن والرخاء بين بني الانسان جميعا ، ولا هدف له إلا أن تسود العدالة وتختفي آثار الظلم ويعيش الناس في حرية وألفة وصفاء .

ولقد مرت الإنسانية في تاريخها الطويل بأدوار تشبه الدور الذي يمثله عصرنا من صراع بين الحق والباطل ، بين الخير والشر ، بين العدالة والظلم ، بين الرخاء والشقاء. وفي كل دور من هذه الأدوار حينما تشتد الازمة وتكثر جحافل الظلم ويكاد يتوارى دعاة الحق وتخيم على الدنيا سحب مظلمة كثيفة تضيق لها الصدور وتختنق منها الأنفاس فتشقى البشرية ويتململ الضمير الانساني ، نقول ، في كل دور من هذه الأدوار حينما تشتد الازمة ويحدث كل ذلك يجيء الانقاذ في صورة دعوة دينية تنزل من السماء على لسان نبي أو رسول من خيرة أفراد المجتمع ، وحينئذ ينتصر

الحق من جديد وتعلو كلمته ، ويخذل الباطل وتنهزم جيوشه وينتشر العدل وتثبت دعائمه ويعم الرخاء ويستقر السلام ويستريح الضمير الانسانى من أعباء هذه المآسى ومن مسئوليات هذه الجرائم ومن الضيق والتبرم بكل ما يحيط به من مظالم وآثام.

هذه صورة مألوفة فى تاريخ الأديان عرفها ويعرفها كل من حاول التعرف على فلسفة الصلة بين الأرض والسماء بين عالم المادة وعالم الروح بين الله والبشر ، بين الخالق المبدع والمخلوق العاقل المفكر.

واعترف لكم - أيها القراء - أنه لولا أتى من الذين يؤمنون بإيماناً عميقاً بأن الدعوة الإسلامية آخر دعوة سماوية ، وأن الدين الإسلامى آخر دين نجى من عند الله ، أقول ، لولا أتى قوى الإيمان بهذا لتصورت أن ، وتتم عدم الانحياز فى ظروفه التى تهيأت لانعقاده وفى قضاياها التى طرحت للمناقشة وفى قراراته التى اهتمت لها أرجاء الدنيا إلا دعوة دينية جديدة جاءت على السنة فريق من الرسل أو الأنبياء لانقاذ الانسانية من هذه الورطة الطاحنة وذلك الصراع القاتل المميت وتلك الانانية المجنونة الجشعة التى تتمثل فى شعوب فقدت أو كادت تفقد امكانيات سياسية ضخمة وموارد اقتصادية هائلة فى مستعمرات عديدة أو امبراطوريات عريضة أو مناطق نفوذ واسعة كانت تعتبرها امتداداً لسيطرتها ومورداً طبيعياً لرخائها وثرائها وسوقاً رابحة لانتاجها وتجارتها .

هذه - كما نرى - هي الصورة التى تبرز الى الأذهان عندما

نذكر أو نسمع أو نقرأ شيئاً عن مؤتمر عدم الانحياز ، وستزداد هذه الصورة - من غير شك - وضوحاً مع الزمن كما ستستبين سماتها وتتميز ملامحها مع الأيام . وهنا نعيد مرة أخرى ما ذكرناه سلفاً من أن هذا المؤتمر يعتبر حدثاً خطيراً ضمن سلسلة الأحداث الخطيرة في حياة الشعوب وفي تاريخ الأمم ، وليس بعيد أن يصبح حدوثه فاصلاً بين عهدين من عهود تاريخ الإنسانية ، يعتبر أحدهما في حكم الماضي ، كما يعتبر الآخر بمثابة دستور لمستقبل مشرق بالأمل والرخاء ، وملىء بوسائل الأمن والراحة والسعادة .

ولنا أن نتساءل بعد ذلك :

هل يمكن أن يمر حدث من هذا الصنف دون أن يترك آثاراً بينة في عقول المثقفين وفي أخيلتهم وفي تصوراتهم ؟

هل يمكن أن يمر حدث من هذا الصنف دون أن تنفذ أصدقاؤه إلى مجالات الفكر وساحات البحث ، وميادين العلم والفن والأدب ؟

هل يمكن أن يمر حدث من هذا الصنف دون أن تتطبع في أذهان العلماء والأدباء والفنانين صور جديدة ومفاهيم جديدة وتعبيرات تختلف اختلافاً تاماً عما كان مألوفاً من ذى قبل ؟

الواقع أن مؤتمر عدم الانحياز كما تصورناه وكما عشنا تطوره وأحداثه كان له ، وسيكون له تأثير بعيد المدى وإن كنا لا نزال حديثي عهد بعقده وبمناقشاته وبما انتهى إليه من قرارات ونتائج .

وقد يكون من السابق للأوان أن نتحدث الآن بالتفصيل عن كل ذلك ، إذ الأمر لا يعدو - حتى اليوم - أن تكون قراراته لا تزال بمثابة دستور سجلت فيه قواعد ومبادئ ووضعت فيه نظريات ومناهج ولا يزال هذا الدستور ينتظر من الذين أقروه مرحلة العمل والتنفيذ ، واكتنا مع ذلك نستطيع أن نتصور ونكاد نحس ونرى ما سيكون لهذا المؤتمر من تأثيرات فى الميادين العلمية والأدبية ثم فى الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

سنرى نهاية لبعض الأساليب فى المعاملة لدى الدول الكبرى مع الشعوب الصغيرة ، وسنرى بداية لأساليب أخرى تنظم طائفة كبيرة من الصلات بين هذه الشعوب وتلك الدول ؛ سيتبع ذلك تغيير حتمى فى العلاقات السياسية والاقتصادية بين بعض الدول وبعضها الآخر ، كما سيتبع ذلك أيضا تغيير فى موازين القوى ومناطق النفوذ ومراكز الاستغلال . وسيكون من وراء ذلك كله صور لمريئات جديدة تلوح فى أفق المنظمات العالمية ، كما سيكون من وراء ذلك أيضا الفاظ وتعبيرات ومصطلحات جديدة تشرح تلك المريئات وتعبّر عن الأساسيات التى تدور فى زوايا النفس الانسانية بعد هذه التغييرات .

ومن ذلك كله يتبين أن هذا المؤتمر العظيم قد تغلغل فى أوضاع دولية كثيرة بعضها يتصل بالسلوك السياسى ، وبعض آخر يتصل بالسلوك الاقتصادى ، وبعض ثالث يتصل بالسلوك الثقافى ، ولعل أقربها إلى الاستجابة السريعة هو الجانب المتصل بالميدان الثقافى ، ذلك لما يمتاز به أصحاب هذا الميدان من الحس المرفف والملاحظة الدقيقة والادراك العميق .

واقدر رأينا بسرعة - ونحن لا نزال نعيش أحداث هذا المؤتمر -
أصداء مناقشاته وقراراته تتردد في أجواء هذه الأوساط الثقافية على
المستوى العالمى ، كما تتردد كذلك على المستوى العربى .

قرأنا بعض ما كتب فى الصحافة الأجنبية عن هذا المؤتمر وما جرى
فيه من مناقشات وما صدر عنه من قرارات ، وسمعنا بعض ما ذكر
فى الإذاعات الخارجية عن هذا المؤتمر وما جرى فيه من مناقشات
وما صدر عنه من قرارات ، وأحسننا من خلال هذا وذاك بمدى
ما هنا لك من تغيير فى الأفكار وفى المعانى ، فى الألفاظ وفى الأساليب ،
بل بما ظراً من مفاهيم جديدة على بعض المصطلحات السياسية والاقتصادية
التي كانت تقوم بنوع من التنظيم فى صلات الدول وفى علاقاتها بعضها
ببعض ، ثم أحسننا كذلك بأن بعض قادة الفكر فى بلاد الغرب بدأ
يتبنى قرارات هذا المؤتمر العظيم ويصنع من نفسه داعية متحمساً
لقراراته يدعو إليها ويشيد بها ويتبنأ بما سوف تكون عليه الروابط
والصلات بين الدول فى المستقبل القريب ، بل حدث ما هو أعجب
من ذلك :

حدث أن قام بعض كبار الصحفيين فى فرنسا - وبصفة خاصة من
يكتبون فى جريدة « الموند » وهى كما نعلم من أكبر الصحف العالمية
ومن أوسعها انتشاراً - ، نقول ، حدث أن قام بعض كبار الصحفيين
فى فرنسا بتوجيه اللوم من طرف خفى إلى رئيس الجمهورية الفرنسية
الجنرال دى جول ، بسبب تناسيه هذا المؤتمر ، وبسبب ما التزمه من
الصمت فترة انعقاده وبسبب ما أبداه من إهمال فى أن يبحث برسالة

تهنئة وتمنيات إلى رؤسائه كما فعل كثير من رؤساء الدول الكبرى ،
أمثال جونسون في أمريكا ، و خروشتشوف في روسيا ، ودوجلاس
هيوم في إنجلترا ، وشواين لاي في الصين ، ويكاد المرء يحس - وهو
يقرأ ما كتبه هؤلاء الصحفيون - إحساسا قويا بأنهم يعبرون عن هذه
المعاني :

أولا - إن العالم في القريب العاجل مقدم على تغير كبير في نوع
العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية ، ومن الخير للدول الكبرى -
وبصفة خاصة تلك الدول التي كانت تتحكم في أقدار عـدد كبير من
المستعمرات - أن تبدى تفهما للوضع العالمي الجديد ، وأن تتهيج لونا
جديداً من السياسة يتلاءم مع هذا التغير ويتفق مع مقتضيات روح
العصر الذي نعيش فيه .

ثانيا - إن فرنسا ، بحكم ما عرف عنها من أنها أول دولة ثارت
على الظلم في العصر الحديث فتخلصت من شقاء الحكم الملكي وويلاته ،
ثم نادت بالحقوق الثلاثة المشهورة للإنسان - الحرية والأخاء والمساواة -
فكان هذا النداء بمثابة دستور للشعوب التي تزعج تحت أعباء الظلم
فتجاول التخلص لكي تعيش عيشة الأحرار ، نقول ، إن فرنسا بحكم
ما عرف عنها من كل ذلك قد ظهرت في مواجهة مؤتمر عدم الانحياز
بواسطة حكامها الحاليين بمظهر المتخلف عن الصف والمتأسي لمبادئه الأولى
والمقراخي في حلبة السباق .

ثالثا - إن فرنسا - وقد أشرف العالم على تغيير شامل في الأوضاع

السياسية وفى مفاهيم تلك الأوضاع - ينبغى أن تدرك أن عهد السيطرة بواسطة القوة المادية صائر الى زوال ، وأن السلام الذى كانت تفرضه القوة ويمليه جبروت السلاح قد أصبح فى حالة تقلص لكى يخلى السبيل الى سلام يفرضه العدل ويمليه الرخاء ، وأن الأساليب العتيقة فى معاملة الشعوب قد أصبحت لاتجدى وبالتالي يجب على فرنسا أن تسير العصر وتلتحق الركب وتحاول الخروج من العزلة التى هى فى سبيل أن تفرضها على نفسها .

قرأنا ذلك فى غير قليل من الدمشية ، وفكرنا فيه طويلاً ، ثم رجعت بنا الذاكرة إلى الوراء ، وبدأنا نقسم : هل كان يظن أحد منذ عشر سنوات مضت أن يتطور العالم إلى هذا الحد ؟ هل كان يظن أحد منذ عشر سنوات مضت أن يصبح الضعيف قوياً بمساندته للحق فيشرع للأقوياء ، وأن يصبح القوى ضعيفاً فيستجيب لتشريع الضعفاء ؟ هل كان يظن أحد منذ عشر سنوات مضت أن يحاول الأغنياء الأقوياء أن يخطبوا ود من كانوا بالأمس القريب يستذلونهم ويستنفذون ثروات بلادهم ويتحكمون فى أقدارهم ويعاملونهم معاملة ربما تقل عن معاملة الحيوانات ؟ لم يكن أحد يظن شيئاً من هذا ، ولكنها الثورة الفكرية منذ خمس وعشرين سنة ، وليدة الحرب العالمية الثانية ، هى التى كانت بمثابة الإرهاص لهذا التغيير الشامل ولتلك الدعوة الانسانية الكبرى .

ولقد أخذت مبادئ هذه الدعوة تثبور فى أول مؤتمر لدول عدم الانحياز فى باندونج ، ثم برزت معالمها بشكل أوضح فى المؤتمر الثانى ، الذى عقد فى بلجراد ، وفى المؤتمر الثالث بالقاهرة كملت صورة هذا

التغيير وتحققت المعجزة فرأينا أحد الزعماء الكبار ، الرئيس جمال عبد الناصر ، يقف في افتتاح هذا المؤتمر و يعلن مبادئه مدوية فتتردد اصداؤها في جميع أنحاء العالم ويقول : « لا يستطيع الفقر والغنى أن يعيشا بسلام جنباً إلى جنب ولا يستطيع التقدم والتخلف أن يعيشا بسلام جنباً إلى جنب ، ولا يمكن للرغاء والحرمان أن يعيشا بسلام جنباً إلى جنب نحن في عالم واحد ، ونحن جنس بشري واحد مهما اختلفت الألوان » .

هذا عرض موجز سريع لما أحدثته مؤتمر عدم الانحياز من تأثير فكري في المحيط العالمي ولكن هناك جانباً آخر من التأثير الفكري يعنيها - معشر العرب - بصفة خاصة ، ويترك في عقولنا وفي أذهاننا - معشر المثقفين - كثيراً من الانطباعات الجادة العميقة ، ذلك هو ما يتصل بقضية فلسطين وبمستقبلها .

ولقد مرّت قضية هذا الوطن السليب بأدوار عجيبة ، إذ أن المقتصب لهذا الوطن والقاتل لأبنائه كان يقف في الهيئات الدولية وفي المنظمات العالمية ليدافع عن موقفه ويبرر جريمته - دون خوف ولا خجل - ويكاد من يستمعون إليه يرون في يده أداة الجريمة لا تزال تقطر دماً فلا يجد منهم مع ذلك إلا اصغاء وموافقة واستجابة . أما إذا قام واحد من أبناء العروبة ومن تعنيهم هذه القضية ليشرحها في منظمة من تلك المنظمات العالمية - ويكاد من يستمع إليه ينظر جروحه ويحس بأنينه ، فلا يجد من يصفى إليه ولا من يستجيب لقوله ولا من يفتح عقله لقضايا المنطق ونتائجها الصحيحة المسلمة .

وهكذا بقيت تلك القضية الصارخة دون نصير من الهيئات الدولية الكبرى حتى وقف الرئيس العظيم ، جمال عبد الناصر ، فى مؤتمر عدم الانحياز يشرحها فى عبارة بليغة وفى كلام منطقي ، وفى حجج قوية دامغة . إذ يقول : « إن ما حدث فى فلسطين العربية يوازى فى خطورته ما يحدث أمامنا الآن فى روديسيا الجنوبية إن لم يزد عنه خطورة فإن الاستعمار اغتصب - متخفيا وراء الحركة الصهيونية لمحاولة معه قطعة من قلب الأمة العربية . وطرد شعبها وأقام عليها فى وسط الأرض العربية قاعدة عدوانية مسلحة تهدد مطلب الحرية العربية ومطلب الوحدة العربية كما تهدد مطلب التقدم العربى . »

وهنا للمرة الأولى فى تاريخ هذه القضية يوجد من يستمع لها ويصغى إليها . وهنا للمرة الأولى فى تاريخ هذه القضية يوجد من يقتنع بعادتها ويعاد بمؤازرته لها . وهنا للمرة الأولى فى تاريخ هذه القضية يجمع نحو نصف أعضاء دول الأمم المتحدة على تفهم صحيح لوضع فلسطين ووضع أبنائها الذين أوذوا وعذبوا وشردوا هنا وهناك وهم أصحابها الشرعيون . وهكذا خرجت قضية فلسطين إلى دور من الجدية والإيجابية بعد أن كانت فيما مضى تلتزم العزلة والسلبية .

وهكذا أصبح لأبناء فلسطين مؤيدون متحمسون من غير الشعوب العربية . وأظننا جميعا قد عرفنا موقف رئيس حكومة ليبيريا من هذه القضية قبل مؤتمر عدم الانحياز وبعد هذا المؤتمر ؛ فبينما كان فيما مضى

يبدى دائما شيئا من التحفظ فى مواجهة هذه القضية ، لارتباطه بمن
يناصر اليهود ولوقوعه تحت تأثير الدعاية الصهيونية اذا به بعد المؤتمر
وبعد المنطق القوى الذى سمعه من الرئيس العظيم جمال عبد الناصر ،
يقرر أنه يفهم عن وعى حقيقة هذه القضية ، وأنه لا يستطيع بعد الآن
أن يبدى تحفظا أمام مطلبها ، ولا ترددا فى سبيل عدالتها وتأيدها
سواء أكان ذلك فى المحافل الدولية أم فى المنظمات العالمية .

وهنا نعود مرة أخرى فنسأل : كيف استطاعت هذه القضية الحبيسة
أن تنطلق من عقالها وتحلق فى الأجواء المترامية البعيدة ؟

كيف استطاعت هذه القضية أن تجد من معارضيها فيما مضى مؤيدين
فى الوقت الحاضر ، وأن تجد من أعدائها وخصومها أصدقاء
أوفياء ؟

كيف استطاعت هذه القضية أن تمثل مكان الصدارة بعد أن كانت فى
مؤخرة القضايا وأن تشغل أذهان الكثيرين من رجال السياسة والثقافة
بعد أن كانت تهمضى ولا يكاد يحس بها غير من يتألم لها ويعتذب
من أجلها ؟

الجواب عن ذلك ، يكمن وراء تأثير مؤتمر عدم الانحياز ، كما
يكمن وراء ذلك المجهود الجبار والمثابرة الدائبة والعمل المتواصل ، الذى
بذله ولا يزال يبذله الرئيس العظيم . والقائد الملمم . والجامع للكلمة ،
والموحد للشمل ، الرئيس جمال عبد الناصر .

وبعد : فإن ما ذكرناه عن تأثير مؤتمر عدم الانحياز فى هذا

الفصل من البحث قليل من كثير ؛ ولكننا نكتفى هنا بذلك القدر مراعاة
لمنهج البحث وحرصا على عدم الاطالة للقارئ. وترك ما بقي يتحدث عنه
الزمن وتداوله الاجيال القادمة ، ونحن لا نشك في أن التاريخ سيفيض
في الحديث عن كل ذلك ، كما أننا لا نشك أيضا في أن هذا التاريخ
سيكون دقيقا وعادلا ومنصفا .

فهرست الموضوعات

الاهداء ص ح

المقدمة ص هـ

منحة	
١ - ٧	ما هي الثورة وما أسبابها : القسم الأول وفيه :
٧ - ١٠	ما هو الانقلاب وما أسبابه
١١ - ١٢	لماذا كانت مصر مركزا للثورات ؟
١٢ - ١٥	أسباب ذلك : أسباب اقتصادية
١٥ - ١٩	أسباب سياسية
٢٠ - ٢٣	أبرز ملامح الثورات في العصور الوسطى
	القسم الثاني وفيه : عرض عام لأهم الأحداث خلال
٢٧ - ٣٣	القرن التاسع عشر في مصر
٣٤ - ٤٠	الثورة العرابية - أسبابها
٤٠ - ٥٣	مراحلها
٥٣ - ٥٩	نتائج الثورة العرابية
٦٣ - ٦٦	ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ : القسم الثالث وفيه :
	عرض عام لأحداث النصف الأول
٦٧ - ٧٠	من القرن التاسع عشر
	هل كان يمكن وضع اصلاح اجتماعي في
٧١ - ٧٤	مصر بدون ثورة ؟
٧٤ - ٨٤	العوامل المتعاقبة ضد مصالح الشعب في مصر

صفحة

نتائج ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :

٨٧ - ٨٥

تحرر الوطن والمواطن

٩١ - ٨٧

أولا : السياسة الخارجية :

١٠٠ - ٩١

نظام الحكم

١٠٦ - ١٠٠

نظام الدفاع عن الوطن

١١٣ - ١٠٦

الزراعة

١٢٠ - ١١٣

الصناعة

١٢٨ - ١٢٠

التعليم

١٣١ - ١٢٨

التجارة

١٣٣ - ١٣١

المشروعات العامة ذات الصلة الوثيقة بالحياة الاجتماعية

١٤١ - ١٣٤

مشروع السد العالي

١٤٤ - ١٤٢

مشروع الوادى الجديد

١٤٥ - ١٤٤

مشروع وادى النطرون

١٧١ - ١٤٦

قضية التأمين

١٨١ - ١٧١

قضية النظام الاشتراكى

القسم الرابع : الخاتمة ١٨٣

وتشتمل على :

١٨٧ - ١٨٥

تأثير نتائج ثورة ٢٣ يوليو على الصعيد الداخلى

٢٠٢ - ١٨٨

تأثير هذه النتائج نفسها على الصعيد الخارجى

للمؤلف الكتب الآتية :

أولا : كتب من تأليفه :

١ - اللغة والنحو .

٢ العراق وما توالى عليه من حضارات .

٣ - في اليونان من هنا وهناك (باللغة الفرنسية)

٤ - صور ملهمة من واقع المجتمع العربي .

٥ - مهر كما يراها الكتاب اللاتينيون (باللغة الفرنسية وهي رسالة دكتوراه
الدولة من فرنسا)

ثانيا : كتب من ترجمته :

١ - نظرية الأنواع الأدبية (من الفرنسية إلى العربية في مجلدين)

٢ - النساء العالمات لموليير (من الفرنسية إلى العربية بالاشتراك مع الدكتور
طه الحاجري)

٣ - مدرسة الأزواج لموليير (من الفرنسية إلى العربية ضمن سلسلة روائع
المسرح العالمي لوزارة الثقافة والإرشاد القومي)

٤ - سيجاناريل لموليير (من الفرنسية إلى العربية ضمن سلسلة روائع المسرح
العالمي لوزارة الثقافة والإرشاد القومي)

٥ - تيبول - حياته وشعره (من اللاتينية إلى العربية وهي الرسالة الثمانية
لدكتوراه الدولة من فرنسا)

ثالثا : كتب بعضها مؤلف وبعضها مترجم لم تفته بعد من الطبع :

- ١ - عبقرية اللغة العربية .
- ٢ - من وحى الجزيرة .
- ٣ - أوديسا العصر الحديث (مترجمه من اليونانية الحديثة إلى العربية) .
- ٤ - اللغة والنحو - الجزء الثانى .
- ٥ - فى الاسكندرية من هنا وهناك .

مطبعة المصطفى
اشعاب بن زكي مطبعة المصطفى - ت. ١٤٠٦ هـ

